بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب المتابعة

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

(١١)

العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية

مقوماته - دوره - أبعاده

إعداد

د. باقر سلمان النجار

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب المتابعة

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

(١١)

العمل الاجتماعيّ التطوّعي في الدول العربيّة الخليجيّة

مقوّماته ـ دوره ـ أبعاده

إعداد

د. باقر سلمان النجّار

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الإقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
١٩٨٨

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي مكتب المتابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية
تصدر عن
مكتب المتابعة
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بالدول العربية الخليجية
ص.ب ٢٦٣٠٢ - المنامة - البحرين

العدد الحادي عشر جمادى الثانية ١٤٠٨ هـ الموافق كانون الثاني / يناير ١٩٨٨م

المحتـــويات

		الصفحة من ـ الى
تقـديم الأمـين العام	.....	٧ ـ ٨
شكر وتقدير	.....	٩
مقدمـــة	.....	١١ ـ ١٥
أولا	: العمل الاجتماعي التطوعي ، مبحث المفهومات	١٢ ـ ١٣
ثانيا	: أهداف الدراسة ، منهجها ، أدوات بحثها	١٣ ـ ١٥
ثالثا	: مجتمع الدراسة ومجالها الجغرافي	١٥
الجزء الأول	: **واقع وانظمة عمل المؤسسات الرسمية المشرفة على العمل الاجتماعي التطوعي**	١٦ ـ ٢٥
أولا	: التطور التاريخي للعمل الاجتماعي التطوعي	١٦ ـ ١٧
ثانيا	: التنظيم الهيكلي للجهاز الاداري الرسمي	١٨ ـ ١٩
ثالثا	: مهمات الجهاز الاداري الرسمي	١٩
رابعا	: أوجه علاقة الجهاز الرسمي بجمعيات النفع العام	١٩ ـ ٢١
خامسا	: واقع عمل جمعيات النفع العام من المنظور الرسمي	٢١ ـ ٢٢
سادسا	: خطط وبرامج الدولة لتطوير العمل الاجتماعي التطوعي	٢٢ ـ ٢٣
سابعا	: خطط وبرامج تطوير الجهاز الرسمي المعني بالعمل الاجتماعي التطوعي	٢٣
ثامنا	: اشراك الجمعيات في صياغة خطط وبرامج الدولة في الحقل الاجتماعي التطوعي	٢٣ ـ ٢٤
تاسعا	: شروط اشهار جمعيات النفع العام	٢٤
خلاصـة الجزء الأول	.....	٢٥
الجزء الثاني	: **واقع العمل الاجتماعي التطوعي في المؤسسات الأهلية**	٢٦ ـ ٤٨
مقدمـــة	.....	٢٦ ـ ٢٨
أولا	: التركيب الداخلي لجمعيات النفع العام	٢٩ ـ ٣٥

المحتـــويات

الصفحة
مـــن ـ الـى

ثانيا : مجالات أنشطة جمعيات النفع العام ..... ٣٥ ـ ٣٦

ثالثا : أوجه دعم الجهات الرسمية والقطاع الخاص ..... ٣٦ ـ ٣٨
لجمعيات النفع العام .

رابعا : تقييم الدعم الرسمى من حيث الكفاية والتأثير ..... ٣٨ ـ ٣٩

خامسا : مجالات أنشطة جمعيات النفع العام ..... ٣٩ ـ ٤١

سادسا : المؤسسات التابعة لجمعيات النفع العام ..... ٤١ ـ ٤٢

سابعا : التعاون بين جمعيات النفع العام ..... ٤٢ ـ ٤٣

ثامنا : تقييم جمعيات النفع العام لأنشطتها ..... ٤٣ ـ ٤٤

تاسعا : الصعوبات والمشكلات التي تواجه جمعيات النفع العام ..... ٤٤ ـ ٤٥

عاشـرا : سبل تطوير أنشطة وفعاليات جمعيات النفع العام ..... ٤٥ ـ ٤٦

حادى عشر : عضوية جمعيات النفع العام في الهيئات العربية والدولية ٤٦

خلاصة الجـزء الثانى ..... **٤٧ ـ ٤٨**

خلاصة بالمـــؤشرات والتوصيات ..... **٤٩ ـ ٥٥**

أولا : المؤشرات العامة المستخلصة من الدراسة ..... ٥١ ـ ٥٢

ثانيا : توصيات بشأن دعم وتطوير العمل الاجتماعي التطوعى ..... ٥٣ ـ ٥٥

١ ـ توصيات على المستوى المحلى ..... ٥٣ ـ ٥٤

٢ ـ توصيات على المستوى الخليجي ..... ٥٤ ـ ٥٥

المصـــادر **٥٦**

جـــــداول الدراســـة ..... **٥٧ ـ ١١٧**

تقـــــديم

لقد أصبح العمل الاجتماعى التطوعي فى اقطار الخليج العربى مؤهلا فى الوقت الحاضر واكثر من اى وقت مضى لأن يكون الدعامة الاساسية للمشاركة الاهلية التى تتطلبها أى جهود تنموية تتوجه الى الانسان ومن أجل الانسان، خاصة وان هذا العمل لا يشكل فى جوهره ظاهرة جديدة طارئة على مجتمعاتنا العربية الخليجية التى عرفته فى فترة مبكرة ومن خلال اشكال وانماط اجتماعية عديدة اقتضتها ظروف ومتطلبات الحياة اليومية البسيطة فى الماضى وفرضتها معاناة مواجهة قسوة البيئة الطبيعية آنذاك، فكان التكاتف والتكافل الاجتماعى الذى دعت اليه قيم وتقاليد الاسلام الحنيف ورسخته القيم العربية الاصيلة والذى اصبح اطارا اجتماعيا يتشكل من خلاله نسيج من الاعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية ومن خلال هذا النسيج المتكامل ساندت الجماعات بعضها البعض فى الشدائد وتنادى افراد المجتمع متعاضدين متحدين فى وجه ما كان يتهددهم من ملمات وكوارث.

ومن جانب آخر فلقد أدت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومتطلبات الحياة المعاصرة الحديثة وما تفرضه من تنظيم وتخطيط واساليب عمل مبتكرة الى تحول العمل الاجتماعى التطوعى من صيغه وانماطه التقليدية السابقة الى جمعيات وهيئات ومؤسسات حديثة، كما أدى ذلك الى تحول فى وظيفة ومهام ومجالات ذلك العمل حتى يتناسب ويستجيب لاحتياجات خدمة وتنمية المجتمع وظروفه المستجدة.

كما ان ايمان وقناعة القطاع الحكومى الرسمي بضرورة مشاركة القطاع الأهلى التطوعي فى خطط وبرامج التنمية الاجتماعية لم يتجسد فى تقديم مختلف اوجه الدعم والتشجيع لانشطة وبرامج الجمعيات والمؤسسات الأهلية فحسب وانما تعدى ذلك الى السعى لتطوير وزيادة فعالية تلك الانشطة والبرامج من خلال اجراء المزيد من البحوث العلمية والمسوح الميدانية لمختلف أبعاد وجوانب العمل الاجتماعى التطوعى والانشطة المرتبطة به.

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية وحرصه على بحث ومناقشة واقع وأوضاع العمل الاجتماعى التطوعي والوقوف على مقوماته، دوره وابعاده من خلال دراسة ميدانية مقارنة شاملة لم تقتصر مجالاتها على العينة

الممثلة بالجمعيات والمؤسسات الاجتماعية وحسب وانما امتدت لتغطى الاجهزة الحكومية المعنية بالاشراف على تلك الجمعيات لتكتمل بذلك عملية استقصاء كافة الجوانب المؤثرة فى مسيرة العمل التطوعي فى اقطار الخليج العربية.

لقد خصص مكتب المتابعة هذا العدد من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية لعرض هذه الدراسة التى تناولت بالتحليل نشأة وتطور العمل التطوعي المؤسس وتوسع ميادينه وما يرافق ذلك من صعوبات ومعوقات لتنتهى الى رصد بعض المؤشرات والتوصيات التى من شأنها ان تشكل رؤية مستقبلية لهذا القطاع الاجتماعى الهام.

وان مكتب المتابعة اذ يبادر بوضع هذه الدراسة بين يدى المهتمين والباحثين فى ميدان العمل الاجتماعى التطوعى لينتهز هذه الفرصة ليتقدم بوافر الشكر الى الدكتور باقر سلمان النجار على جهده العلمي القيم وتعاونه مع العاملين فى المكتب لانجاز هذه الدراسة، منوها بالاستجابة المشكورة من قبل الجهات الرسمية والاهلية لتوفير المادة العلمية للدراسة وما تطلبته من بيانات ومعلومات، راجيا ان يكون فيما يحتويه هذا العدد اضافة نوعية فى مجال الدراسات والبحوث الاجتماعية المقارنة حول العمل الاجتماعي التطوعي فى الخليج العربي الذى نتمنى أن يشهد فى المستقبل القريب انطلاقته المأمولة وليكون ركيزة من ركائز التنمية الشاملة.

والله نسأل دوام التوفيق...

كامل صالح الصالح
الأمين العام

شـــكر وتقديـــر

تمثل هذه الدراسة محصلة لتضافر جهود أسهمت فيها وزارات العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ومكتب المتابعة الذى تحمل العاملون فيه القسم الأكبر من إعداد الدراسة وإنجازها وتقديمها فى شكلها النهائي .

ويتقدم الباحث بجزيل شكره للأستاذ كامل صالح الصالح أمين عام مكتب المتابعة على تكليفه بمهمة اعداد الدراسة ، وللعاملين في المكتب على ملاحظاتهم القيّمة ومساهمتهم الفعالة أثناء التحضير وصياغة الدراسة .

ولابد من التنويه هنا إلى أن المسئولية النهائية فيما يتعلق بما ورد في الدراسة من أفكار وكذلك الفهم التحليلي لها ، تقع على الباحث ذاته ، كما ان أية ملاحظات تقويمية تسد النقص التحليلي والمعلوماتي للدراسة ستكون موضع تقدير واهتمام من قبل الباحث .

مقدمـــــة

من أهم المشاكل التي واجهتنا ونحن فى مجال إعداد هذه الدراسة ، النقص الشديد فى البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة «العمل الاجتماعي» بشكل عام ، وبالمؤسسات والهيئات «الجمعيات» الفاعلة والعاملة في الحقل الاجتماعي التطوعي بشكل خاص ، سواء أكان ذلك على المستوى القومي العربي أم على المستوى الاقليمي الخليجي ، فما هو موجود بين أيدينا لا يعدو أن يكون أوراق عمل وأدبيات محدودة من حيث الاطار المنهجي ومن حيث الناحية المعلوماتية ، وقد بدت هذه المحدودية وهذا النقص بشكل واضح في حالة أقطار الخليج العربي .(١)

والحديث عن مجتمعات الخليج العربي يقودنا بالتالى إلى الحديث عن تلك الخصوصية غير المتفردة التى اكتسبتها هذه المجتمعات نتيجة لعامل النفط وتوظيف عائداته ، وكذلك لمجموعة العوامل الاجتماعية والسياسية الاخرى وربما المكانية ، غير أن هذه الخصوصية ، فى الوقت ذاته ، ليست بخصوصية منفصلة عن السمات العامة التي تتسم بها منظومة الدول العربية ودول العالم الثالث ، ومن أهم هذه السمات :*

١ . الوفرة المادية التى وضعتها ، من حيث مستوى دخل الفرد ، في خانة أغنى دول العالم .

٢ . ارتفاع درجة اعتماد دول المنطقة على الخارج نتيجة لما تشكله عائداتها النفطية من نسبة عالية في الدخل من جهة ، واعتمادها من جهة اخرى على غيرها من الدول فى تلبية حاجاتها الاستهلاكية .

٣ . الضعف الكمي والنوعي للجسم السكاني المحلى ، أى صغر الحجم السكاني المحلي وشبابيته من ناحية ، وضعف مشاركته فى النشاط الاقتصادى والاجتماعي من ناحية اخرى .

---

(١) انظر فى هذا الصدد :

أ ـ جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية ، ادارة التنمية الاجتماعية ، **استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربي** ، تونس، يناير ١٩٨٠م

ب ـ حسن اسماعيل عبيد ، **العمل الاجتماعي العربي ، مقوماته و آفاق مستقبله** ـ دراسة غير منشورة .

* يمكن استثناء الجمهورية العراقية من بعض هذه السمات .

٤ . حداثة تجربة التحديث الاجتماعي والاقتصادي وارتباطها بعوامل مكانية وخارجية ساهمت في بروز التشكيل الاجتماعي ـ الاقتصادي ذي الثقل المجتمعي على الصعيدين العربي والعالمي .

وقد أتاحت الوفرة المادية لدول المنطقة فرص تقديم كم من الخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية المتنوعة ذات المستوى الطيب ، والتى قد تصل بل وربما تضاهى فى ذلك مستوى مكننة الكثير من الخدمات الاجتماعية فى الدول المتقدمة خصوصا فى مجال التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية المتعلقة برعاية الطفولة والأمومة والعناية بالمعوقين وكبار السن ... الخ ، وعلى الرغم من أن الوفرة المادية ساعدت ، وإلى حد كبير ، فى الاسراع فى مشاريع البنى الأساسية للمجتمعات العربية الخليجية ، وشكلت بالتالى ما أسمته بعض الأدبيات بمجتمعات «الرفاه النفطي» ، ذات الكم المتنوع من خدمات البنى الأساسية ، الا أنها وفى الوقت ذاته مست بآثارها أعماق الخصائص التقليدية الايجابية لانسان هذه المنطقة والمتمثلة بالتحديد في الانتاجية بسماتها وكذا فى نظام المفازعة الاجتماعية[٢] والذى يمكن مقاربته الى حد ما من المفهوم الحديث للعمل الاجتماعي التطوعي .

لذا أصبح الفرد فى هذه المجتمعات ونتيجة لمتغيرات متعددة ومتداخلة ، اجتماعية واقتصادية وربما سياسية ، متلقيا للخدمات الاجتماعية والاقتصادية الرسمية ومعتمدا عليها بشكل مطلق ، عازفا عن المشاركة في عمليات التنمية المحلية التطوعية .

وقد يكون دخول المجتمعات العربية الخليجية في مرحلة ما أسماها البعض «انخفاض أسعار النفط» باعثا نحو ادماج أكبر ومشاركة فعلية لأفراد المجتمع في عمليات التنمية الشاملة ، كما أنه قد يكون كذلك دافعا نحو ادماج أوسع لمؤسسات المجتمع الأهلية الاجتماعية والاقتصادية لتحمل جزء من تبعات المرحلة القادمة .[٣]

أولا ـ العمل الاجتماعي التطوعي ، مبحث المفهومات :

تتركز المفاهيم الواردة في الادبيات العربية حول العمل الاجتماعي في منطلقات منهجية متباينة ، يؤكد الأول منها على الجانب الرعائى للعمل الاجتماعي ، في حين يركز الآخر على مسألة خلق الانسان القادر على حل المشكلات المعيقة .

وينظر الاتجاه الأول للعمل الاجتماعي من زاوية الخدمات الاجتماعية وفى حدود ضيقة تنحصر فى الفئات التى تحتاج الى مساعدة ورعاية كالطفولة والأمومة ، والمسنين ، والجماعات المهنية

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول نظام المفازعة في مجتمعات الخليج العربي التقليدية انظر :
محمد عبده محجوب ، **الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع الكويتي** ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٢م .

(٣) Rosemary Throp et al-(ed), **Latin American Dept And the Adjustment Crisis**, London, Macmillan 1987, P.2.

كالعمال ، أو الفئات الاجتماعية الفقيرة ، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على الناحية النوعية للعمل الاجتماعي ، ومن هنا جاء فهمهم له مطابقا لمدلولات الخدمة والرعاية الاجتماعية سواء تلك المقدمة من خلال المؤسسات المهنية الرسمية أو من خلال الهيئات الاجتماعية التطوعية ،[٤] وما دمنا فى هذه الدراسة معنيين ببحث ذلك فى اطار الهيئات الأهلية القائمة فان ما يجب قوله هنا أن مفهوم وأنشطة مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي هذه لا يخرج عن هذه الاطر رغم الاختلاف فى طبيعتها؛ مهنية ، خيرية ونسائية .

اما الاتجاه الآخر فيرى فى العمل الاجتماعي وسيلة أو مجموعة من العمليات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التى تضمن كفاءة فى أداء مشروعات وبرامج وخطط التنمية ، وتخلق تفاعل الأفراد والجماعات لمزيد من الاندماج والمشاركة في تحمل مسئوليات التنمية وبالتالى انتفاع كافة فئات المجتمع من نتائجها[٥]، أى أن العمل الاجتماعي ما هو الا ذلك النشاط أو تلك الأفعال التى تقوم بها الجماعات والأفراد لمواجهة مشكلات أو معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . كما هى تدعيم لمفهوم المشاركة المجتمعية فى التنمية .

وفى اعتقادنا فان المفهوم الأخير هو المفهوم الأكثر شمولا ، حيث أنه لا يحصر العمل الاجتماعي في المجالات الرعائية والخدمية ذات العلاقة المباشرة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ، انما يعتقها من ذلك ليشمل كل الأنشطة المؤسسية ذات الصبغة الرعائية وغيرها من المؤسسات الفردية والجماعية الهادفة فى النهاية لتخفيف ـ ان لم يكن لازالة ـ المعوقات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية .

ونحن هنا نقصد بالعمل الاجتماعي التطوعي «ذلك النشاط الاجتماعي والاقتصادي الذى يقوم به الأفراد الممثلون فى الهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام ، دون عائد مادي مباشر للقائمين عليه ، وذلك بهدف ازالة أو التقليل من حجم المشكلات المعيقة لمسيرة التنمية ، وتهيئة الأفراد أنفسهم لمواجهة هذه المشكلات والمساهمة في حلها» . وهذا يعزز ما سبق وأن أكده الكثير من الدراسات السابقة من أن هدف التنمية هو الانسان كما أن وسيلتها ستبقى الانسان أيضا ، ولا يمكن بلوغ ذلك فى غياب التخطيط الواعي والمدرك لأهمية مشاركة الفرد في التنمية وضرورة تطوير قدراته .

ثانيا ـ أهداف الدراسة ، منهجها ، أدوات بحثها :

تهدف هذه الدراسة الى :

١ . البحث والتعرف على واقع العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية بقصد

---

(٤) حسن اسماعيل عبيد ، مصدر سابق ، ص ٢ .

(٥) جامعة الدول العربية ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .

توفير بيانات مقارنة عن أهدافه وسماته وأنشطته ومساهماته والصعوبات التى تعترض طريقه .

٢ . تحديد السمات المشتركة والسائدة والخصوصية للعمل الاجتماعي التطوعي وتحليلها بقصد الوقوف على الأسباب والنتائج .

٣ . التعرف على عناصر الدفع والعناصر المعيقة في حقل العمل الاجتماعي التطوعي بهدف تأكيد الأولى وتجاوز الثانية .

٤ . اقتراح معالم وأسس لسياسة خليجية مشتركة ومرنة تهدف إلى دفع وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي ، واقتراح برامج عمل لتنفيذ هذه السياسة على المستويين القطري والخليجي .

وقد قمنا في مجال إعداد الدراسة وبالاشتراك مع مكتب المتابعة بما يلى :

١ . إعداد ومناقشة الاطار العام الذى اشتمل على أهداف الدراسة ، مجتمعها ، مبررات اختيارها ، أدوات ومراحل انجازها .

٢ . إعداد ومناقشة صحيفتى استبانة البحث ، اللتين قصد من أولاهما الحصول على بيانات تتعلق بموقف الجهات الرسمية المسئولة عن نشاط جمعيات النفع العام ، بينما وجهت الثانية إلى جمعيات النفع العام ذاتها بهدف الحصول على بيانات عن واقع العمل الاجتماعي التطوعي .

وقد احتوت صحيفة الاستبانة الأولى على (٢٦) سؤالا تتعلق بالجهاز الاداري الرسمي المناط به مهمة الاشراف على المؤسسات الأهلية الفاعلة فى هذا المجال من حيث حجم العاملين فيه ، وتسمياتهم وطبيعة الطاقم الاداري فنيا واداريا ، والأسس التى تنتظم وفقها العلاقة بين الجهاز الرسمي والمؤسسات الأهلية ، المجالات التى يقدمها الجهاز الرسمي لدعم نشاط هذه الجمعيات ، الصعوبات التى يواجهها هذا النشاط ، مدى تحقيق الجمعيات لأهدافها ، الخطط المستقبلية لتطوير العمل الاجتماعى التطوعي .

اما الصحيفة الثانية فقد احتوت على (٢٦) سؤالا أيضا ، تعلقت بطبيعة وأهداف الجمعية ، وعدد أعضائها ، أوجه ومجالات أنشطتها ، الدعم الذى تتلقاه وتقييمها له ، علاقتها مع الجمعيات الأهلية الاخرى ، ومع الجهات الرسمية ، عضوية الجمعية فى الاتحادات العربية والدولية ، وأخيرا مدى تحقيق نشاط الجمعية لاهدافها الموضوعة .

وإلى جانب صحيفتى البحث فقد استخدم في جمع مادة الدراسة أسلوب المقابلة غير الرسمية مع بعض العاملين فى قطاع العمل الاجتماعى التطوعي ، وكذلك المعايشة الذاتية لحالة العمل الاجتماعى التطوعي وظروفه ، واللوائح والقوانين الرسمية المنظمة لهذا العمل ، وتلك الخاصة بالهيئات العاملة فى هذا القطاع .

وقد تولى مكتب المتابعة عملية ارسال مجموعة من صحيفتي الاستبانة للدول الاعضاء ، ومتابعة الحصول عليها فى فترة زمنية استغرقت حوالى ستة شهور ، كما ساهم فى تفريغ بيانات الدراسة وشارك فى إعدادها وصياغتها بشكلها النهائى .

ثالثا ـ مجتمع الدراسة ومجالها الجغرافي :

لم يكن القصد من القيام بتنفيذ هذه الدراسة أن تكون ممثلة لكافة مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي فى الدول الأعضاء ، بل كان الهدف العام لها هو التعرف على أهم مؤشرات وسمات هذا القطاع ، وقد تم وفق ذلك اختيار مفردات مجتمع الدراسة فى اطار شروط اختيار العينة الفرضية ، حيث أن نوعية المعلومات المطلوبة بالاضافة لطبيعة مجتمع الدراسة تحدد حجم ونوعية العينة[٦]، وقد تم تصنيف الهيئات الأهلية العاملة فى الحقل الاجتماعي التطوعى الى ثلاث مجموعات من حيث طبيعة أنشطتها ، مهنية ، خيرية ، نسائية ، وقد كان من المفترض أن يتم اختيار ست جمعيات أهلية فى كل قطر تمثل كل اثنتين منها احدى المجموعات النوعية الثلاث ، الا أنه لم يتم تحقيق ذلك؛ فقد خضع هذا الاختيار لظروف كل دولة من الدول المبحوثة ، بسبب عدم تماثل التقسيم النوعي لجمعيات النفع العام في عموم الدول الأعضاء ، فدولة قطر يقتصر النشاط التطوعى فيها على جمعية واحدة هى جمعية الهلال الأحمر القطرى ، فى حين يتسع هذا النشاط ليشمل نوعين من هذه المؤسسات «جمعيات خيرية وجمعيات نسائية» فى المملكة العربية السعودية .

كما ان وضع مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي في الجمهورية العراقية يختلف عن أوضاع هذه المؤسسات فى بقية الدول الأعضاء ، حيث قاد تطور الجمعيات الأهلية والمهنية فيها إلى أن تنتظم هذه الجمعيات فى اطار اتحادات عامة لها فروع على مستوى القطر ، كالاتحاد العام لنساء العراق .

ويكاد التقسيم الثلاثي المعتمد فى هذه الدراسة يكون متطابقا فى كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة الكويت . (جدول رقم ١) .

---

(٦) Paul C. Stern, **Evaluating Social Science Research,** New York, Oxford University Press 1979.

الجزء الأول
واقع وأنظمة عمل المؤسسات الرسمية المشرفة على العمل الاجتماعي التطوعي

أولا ـ التطور التاريخي للعمل الاجتماعي التطوعي :

يعتبر العمل الاجتماعي التطوعي فى عموم أقطار الخليج العربي حديث النشأة ، حيث بدأ الأخذ به وبشكل منظم من الناحية التشريعية والادارية والفنية مع نهاية العقد الخامس ومطلع العقد السادس من هذا القرن،* ويستثنى من ذلك الجمهورية العراقية التى يؤرخ العمل الاجتماعي التطوعي فيها بتأسيس جمعية «اخوات المحبة» فى عام ١٨٧٣م ، وهى جمعية خيرية انحصر نشاطها فى مساعدة الفقراء واليتامى والمشردين وتهذيب الفتيات وتثقيفهن ورعاية المرضى وفى فتح فصول تعليمية للمرحلتين الابتدائية والثانوية ، وكان لهذه الجمعية علاقة بالبابا فى روما ، ثم تتابع ـ وفى مطلع هذا القرن ـ انشاء الكثير من المؤسسات الخيرية ذات الصبغة الدينية أو تلك المرتبطة بشكل أو بآخر بالمؤسسة الدينية ، كانشاء جمعية التربية الاسلامية والجمعية الخيرية الاسلامية فى عام ١٩١٢م ، وتتالت بعد ذلك نشأة الجمعيات المهنية والنسوية والخيرية الاخرى فى العراق .

أما فى باقي دول الخليج العربي ، فان نشأة الجمعيات الأهلية فى البحرين والكويت تعود الى الفترة ما بين الخمسينات والستينات ، وتعتبر الحقبة الممتدة ما بين عام ١٩٦٨م وعام ١٩٨٥م هى الفترة التى شهدت نشأة معظم الجمعيات الأهلية فى دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وجمعية الهلال الأحمر بفرعها النسوى فى قطر وبعض الجمعيات المهنية فى البحرين وكذلك بقية الجمعيات الأهلية فى الكويت .

ويقدر** عدد الجمعيات الأهلية العاملة في الحقل الاجتماعي فى دولة الامارات العربية المتحدة

---

* الا أننا لو أدخلنا ضمن ذلك التجمعات والأندية الثقافية فاننا سوف نعود بسنوات التأسيس الى فترة العشرينات حينما تداعى نفر من شباب المنطقة لانشاء الأندية الثقافية التى لعبت دورا كبيرا فى التوعية والتعليم وربما في الناحية الاجتماعية والسياسية ، وقد امتد هذا النشاط إلى عقد الخمسينات من القرن الحالى .

** لم يتضمن هذا الجزء بيانات عن جمعيات النفع العام فى الجمهورية العراقية لعدم توافر المعلومات المطلوبة فى هذا المجال .

بحوالى (٢٦) جمعية ٤٢,٣٪ منها مهنية و٣٠,٨٪ خيرية و٢٦,٩٪ نسائية . ويرتفع عدد الجمعيات الواقعة تحت اشراف وزارة العمل والشئون الاجتماعية الى (٥٣) جمعية اذا أضفنا الجمعيات ذات الطابع الثقافي (١٩) وجمعيات المسارح (٦) والجاليات (٢) . وفى دولة البحرين هناك ما يقارب من (١٨) جمعية أهلية يقدر عدد أعضائها بـ (٥٤٢٠) عضوا ، ٣٨,٩٪ منها مهنية و٣٣,٣٪ خيرية مقابل ٢٧,٨٪ نسائية .

وفى المملكة العربية السعودية تمثل الجمعيات الأهلية العدد الأكبر من الجمعيات مقارنة بدول الخليج الأخرى حيث تصل الى (٨٧) جمعية أهلية عاملة في الحقل الاجتماعي ، لتشكل بهذا حوالى ٥١,٨٪ من المجموع الكلى لعدد الجمعيات العاملة فى هذا الحقل فى الدول الأعضاء كافة . ويقدر عدد أعضاء هذه الجمعيات فى المملكة بحوالى (٢٥١٥٧) عضواً ، وتتوزع هذه الجمعيات على قطاعين ٧٨,٢٪ منها جمعية خيرية مقابل ٢١,٨٪ جمعية نسائية . ويقتصر العمل الاجتماعي فى سلطنة عمان على الجمعيات النسائية التى يصل عددها الى (٧)* جمعيات موزعة تقريبا على المدن الرئيسية فى السلطنة ، ويقدر عدد عضواتها بحوالى (١٥٠٠) عضوة . ويقابل ذلك بعض الشىء حالة دولة قطر التى يقتصر العمل الاجتماعى التطوعى فيها على جمعية الهلال الأحمر القطرى وفرعها النسوى حيث يقدر عدد أعضاء هذه الجمعية بحوالى (٥٠٠) عضو يساهم ٩٪ منهم فقط فى نشاطها .

ويقدر عدد الجمعيات التطوعية العاملة فى الكويت بحوالى (٢٩) جمعية أى ما يمثل ١٧,٣٪ من المجموع الكلي لها فى منطقة الخليج العربي ، ويبلغ عدد أعضائها حوالى (١٨٨١٣) عضوا ، ويرتفع هذا العدد الى (٥٣) جمعية اذا ما أضيف لها الجمعيات الأهلية الاخرى كالمسارح وجمعيات الفنون التشكيلية .. الخ . وتشكل الجمعيات المهنية ٥٥,٢٪ من المجموع الكلي ، مقابل ٣١,٠٪ للجمعيات الخيرية و١٣,٨٪ للجمعيات النسائية . (جدول رقم ٢) .

وبشكل عام تمثل الجمعيات الخيرية الجمعيات الاجتماعية الأكثر شمولا ، من حيث عددها اذ تصل نسبتها الى ٥٤,٨٪ ، وكذلك من حيث عدد أعضائها الذين يقدرون بحوالى (٢٦٩١٣) عضوا ، أى أكثر من ٤٧,١٪ من العدد الاجمالي للاعضاء العاملين فى هذا الحقل (جدول رقم ٢) ، الأمر الذى أدى إلى انعكاس ذلك على حجم وطبيعة النشاط فى الحقل الاجتماعي التطوعي الذى أخذ اتجاها أكثر قربا من الرعائية الاجتماعية ، وهذا قد يفسر القبول المجتمعي لهذه الجمعيات من ناحية ، والى اتساع مجال نشاطها الذى يستوعب قطاعات سكانية واسعة باختلافاتها الاجتماعية والاقتصادية والمهنية من ناحية اخرى ، فى حين نجد أن التخصصية التى تتسم بها الجمعيات المهنية والنسائية تفرض عليها محدودية في النشاط والعضوية والثقل المجتمعي .

---

* ارتفع عدد الجمعيات النسائية في السلطنة الى ١٥ جمعية .

ثانيا ـ التنظيم الهيكلي للجهاز الاداري الرسمى :

يختلف حجم وجهات الجهاز الرسمي ذى العلاقة بالعمل الاجتماعي التطوعي من دولة عضو لأخرى ، ففى المملكة العربية السعودية يتميز الجهاز الاداري بقدمه النسبي من ناحية سنة التأسيس وكذا فى الحجم والمهمات الادارية المتاحة له ، حيث يشكل كلا الجهازين المسئولين عن جمعيات النفع العام ادارة ، تتفرع فى المملكة عن وكالة الوزارة لشئون الرعاية الاجتماعية التى تشرف على عدد كبير من المؤسسات ذات الوظائف النوعية المتخصصة(٧)، وتشكل مع وكالتى العمل والتنمية الاجتماعية الهيكل التنظيمي لوزارة العمل والشئون الاجتماعية . وتسمى الادارة المضطلعة بالاشراف على جمعيات النفع العام بشعبة الجمعيات الخيرية . وقد تم تأسيسها عام ١٣٨٠هـ (١٩٦١م بالتقريب) ويعمل فيها ما يقارب من (٣٣) موظفا ما بين مدير ورئيس قسم وباحثين اجتماعيين وقانونيين وكتبة . (جدول رقم ٣ ، رقم ٤) .

أما فى الكويت فيشرف على أنشطة وعمل جمعيات النفع العام ادارة الجمعيات الأهلية التى تأسست فى عام ١٩٦٢م والتى تتفرع عن وكالة الوزارة للشباب ، ويدير هذه الادارة مدير يساعده فى ذلك (٢٩) موظفا يشكلون مجموعة من الباحثين الاجتماعيين والقانونيين والكتبة موزعين على عدة أقسام أهمها قسم الجمعيات المهنية ، وقسم الجمعيات الثقافية والاجتماعية ، وقسم الاشهار والمتابعة .

وتشترك دولة الامارات العربية المتحدة مع دولة البحرين في خاصية حداثة الجهاز الاداري ذي العلاقة بعمل جمعيات النفع العام والذي تم تأسيسه في عامي ١٩٧٢م و١٩٧٦م فى هاتين الدولتين على التوالي ، ويسمى هذا الجهاز فى الأولى بقسم الجمعيات ذات النفع العام ، وفى الثانية بوحدة النشاط الأهلي والاجتماعي ، وهما يتبعان ادارة الشئون الاجتماعية فى كلتا الدولتين ، ويعمل في كل منهما من أربعة الى خمسة موظفين ما بين رئيس قسم وباحث وكاتب . وبالمثل يتسم الجهاز الاداري ذو العلاقة بجمعيات النفع العام فى سلطنة عمان بالحداثة وقلة عدد العاملين فيه حيث لا يتجاوز عددهم ستة موظفين ما بين رئيس قسم وموظفين اداريين .

وكمحصلة لاقتصار العمل فى المجال الاجتماعي التطوعى فى السلطنة على الجمعيات النسائية ، فقد تم ادراجه ضمن اشراف المديرية العامة لشئون المرأة والطفل (انظر الجدولين المشار اليهما أعلاه) . أما فى دولة قطر ، التى لا يوجد بها الا جمعية أهلية واحدة هى جمعية الهلال الأحمر القطرى وفرعها النسوى فقد أنيطت مهمة الاشراف عليها ضمن عمل ادارة الشئون الاجتماعية .

ان حجم الهياكل الادارية في الدول العربية الخليجية قد ارتبط بحجم الأنشطة ومدى تعدد الوظائف التى تؤديها جمعيات النفع العام ، وباعتقادنا فان محاولة رفع درجة مساهمة هذه

---

(٧) كريم حمزة ، **اوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها فى خدمة المجتمع العربي الخليجي** ، مكتب المتابعة ، البحرين ١٩٨٣ ، ص ٢٧ ، العدد (١) من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية .

الجمعيات في عملية التنمية أو باضطلاعها بدور متزايد فى هذا المجال قد يتطلب التوسع التنظيمي للجهات المسئولة عن هذا العمل في الدول التي تتواجد فيها ، وباستحداث هذه الجهات في الدول الاخرى ، وتزويدها بالكوادر الفنية والادارية المبدعة والقادرة على احداث النقلة النوعية فى أنشطتها . ومما تجدر الاشارة اليه ان التطور النوعي في أنشطة الأندية الرياضية أبان العقد ونصف العقد السابقين قد جاء أولا نتيجة للوفرة المادية التى شملت بها الأندية والأنشطة الرياضية بشكل عام وكذلك بفعل التطور النوعي للجهاز الرسمي المشرف على هذا القطاع والذى قد يتساوى من حيث حجمه الاداري وتفريعه التنظيمي وقدراته الفنية وربما حجم مخصصاته المادية مع الكثير من الأجهزة الوزارية .

ثالثا ـ مهمات الجهاز الاداري الرسمي :

تكاد الدول العربية الخليجية أن تشترك فى مجموعة من المهام المناطة بالجهاز الاداري المشرف على جمعيات النفع العام ، والتى من أهمها :

١ . بحث طلبات الاشهار واعتمادها ١٠٠٪ .
٢ . التوجيه الفني والاداري لجمعيات النفع العام ١٠٠٪ .
٣ . تقدير قيمة الاعانة السنوية ٥٠٪ .
٤ . متابعة وتنظيم عمل الجمعيات داخليا وخارجيا ١٠٠٪ .
٥ . الترخيص والاشراف على دور الحضانة ١٦,٧٪ .

كما تشترك هذه الدول من ناحية اخرى فى أسلوب الاشراف والذى يتمثل فى الغالب في :

١ . الزيارات الميدانية والمشاركة فى أنشطة الجمعيات ٥٠٪ .
٢ . حضور الاجتماعات السنوية للجمعيات العمومية ٨٣,٣٪ .
٣ . الاطلاع على التقارير السنوية التى تقوم الجمعيات باعدادها ٦٦,٧٪ .
٤ . تقييم أنشطة وأعمال هذه الجمعيات بأسلوب الاستبانة وبشكل دوري ٥٠٪ .

(جدول رقم ٥).

ومما يستحق الذكر هنا أن كفاءة الاشراف الرسمي على أنشطة مؤسسات النفع العام مرتبطة أولا ، وكما أشرنا سابقا ، بالتوسع فى الجهاز المضطلع بهذا الاشراف ، ومرتبطة ثانيا بالتحول النوعي في اللوائح والأنظمة المنظمة لنشأة وأنشطة هذه الجمعيات . وفى الواقع فإن الكثير من هذه الجمعيات تقيّم برامجها وأنشطتها بعيدا عن الخطة العامة للجهاز الرسمي بسبب افتقاد هذا الجهاز لمثل هذه الخطة ، بالاضافة الى محدوديته وتضاعف مسئولياته وعدم وضوحها مما يجعل الاشراف على الجمعيات شكليا وغير منتظم وقد ينعدم تماما .

رابعا ـ أوجه علاقة الجهاز الرسمي بجمعيات النفع العام :

تكاد أن تشترك كل الدول العربية الخليجية فى وجود لوائح وقوانين تنظم العلاقة بين الجهاز

الرسمي وجمعيات النفع العام ، (جدول رقم ٦) الا ان ما يجب الاشارة اليه أنه فى الوقت الذى خضعت فيه بعض هذه القوانين واللوائح لتعديلات اقتضتها المتطلبات المجتمعية المتغيرة* الا ان بعضها الآخر لم يطرأ عليه أى تغيير يذكر منذ اصداره في الخمسينات أو الستينات .**

ومن ناحية علاقة الجهاز الاداري الرسمي بجمعيات النفع العام ، فان هذا الجهاز يرى انه يدعم أنشطة هذه الجمعيات في العديد من المجالات والتى من أهمها :

١ . **الدعم المادي والمتمثل في :**

أ ـ تقديم معونات مالية للجمعيات بنسبة ١٠٠٪ تتفاوت قيمتها حسب حجم المؤسسة الأهلية واتساع أنشطتها وربما باختلاف ثقلها المجتمعي وبروزه ، ففى دولة الكويت ، على سبيل المثال ، يرتفع هذا الدعم ليصل الى ما قيمته ١٨٠ ألف دينار كويتي للجمعيات العلمية (النادى العلمي) و١٠٠ ألف دينار لجمعية الهلال الأحمر الكويتي ، وجمعية المعلمين الكويتية ، والجمعية الكويتية لرعاية المعوقين ، وتتلقى بقية جمعيات النفع العام الأخرى أدنى مستويات هذا الدعم الذى يصل الى ١٢ ألف دينار .

ولا يختلف هذا الواقع فى الدول الأعضاء الأخرى ، اذ يبقى هذا الدعم محكوما بالمعطى الاقتصادى المحلي وبالمتغيرات الاجتماعية ذات الارتباط المباشر بتكوين وأنشطة الجمعيات . فالجمعيات الخيرية كالهلال الأحمر وغيرها ونتيجة لطبيعة أنشطتها وتنوعها التي تشمل تقديم مساعدات مالية للأسر المحتاجة ، تتلقى مساعدة رسمية مرتفعة مقارنة مع المساعدة المقدمة للجمعيات الأهلية الاخرى .

ب ـ بناء مقار أو دفع قيمة الايجار ٥٠٪ .

جـ ـ تمويل بعض مشاريع الجمعيات كبناء دور حضانة أو تمويل أنشطة الجمعيات كالأسواق الخيرية .. الخ ٥٠٪ .

٢ . **الدعم الفني والذى تركز في :**

أ ـ اقامة الدورات التدريبية لأعضاء الجمعيات في مجالات الرعاية والتنمية المحلية ١٠٠٪ .

---

* مثل القانون الاتحادي لجمعيات النفع العام بدولة الامارات العربية المتحدة رقم ٦/١٩٧٤ وتعديلاته رقم ٢٠/١٩٨١ .

** مثل قانون الترخيص البحريني لعام ١٩٥٩ بشأن الجمعيات والنوادى ، والقانون الكويتي الخاص بالأندية وجمعيات النفع العام رقم ٢٤/١٩٦٢ .

ب ـ توفير مستلزمات الأنشطة والفعاليات كالقاعات والمراكز والمعدات .. الخ ٨٣,٣٪ .

جـ ـ تسهيل اشتراك الأعضاء فى المؤتمرات والندوات العربية والدولية ١٦,٧٪ .

د ـ التخطيط لبرامج الجمعيات فى ضوء احتياجات المجتمع المحلي ١٦,٧٪ .

هـ ـ ترتيب الزيارات الاستطلاعية لاكتساب الخبرات من تجارب الدول الأخرى العربية والأجنبية ١٦,٧٪ .

٣ **الدعم المعنوي والذى تركز في :**

أ ـ حضور أنشطة هذه الجمعيات ١٠٠٪ .

ب ـ دعم أنشطة الجمعيات الأهلية لدى المؤسسات الرسمية الأخرى ١٠٠٪ .

(جدول رقم ٧).

كما ان سمات الدعم المشار اليها آنفا قد تتجاوز ذلك الى حضور أنشطة هذه الجمعيات والمشاركة الفعلية فى الأنشطة الثقافية والاجتماعية التى تنفذها الجمعيات الأهلية . وقد مثلت هذه المشاركة ما نسبته ٦٦,٧٪ من اجابات الجهات المسئولة مقابل ٣٣,٣٪ منها أشارت الى أنها لا تشارك الجمعيات أنشطتها رغم اعتقادها ان لهذه الأنشطة عائدا اجتماعيا واقتصاديا ايجابيا . (جدول رقم ٨).

خامسا ـ واقع عمل جمعيات النفع العام من المنظور الرسمى :

من الملاحظ أنه فى الوقت الذى أجابت فيه الجهات الرسمية بأن جمعيات النفع العام لا تعانى من قصور أو خلل فى أنشطتها ، الا أنها أشارت فى موضع آخر الى مجموعة من الصعوبات تشكل مصدرا للخلل في أنشطة هذه الجمعيات ، والتى نشاركها الرأى فى كونها مشكلات تواجه هذه المؤسسات أو الهيئات العاملة فى المنطقة بشكل عام .

وقد مثلت الصعوبات المالية ٦٦,٧٪ من اجابات الأجهزة المبحوثة ، فى حين ارتفعت هذه النسبة لتصل الى ٨٣,٣٪ فى تأكيد هذه الأجهزة على أن الصعوبات الفنية والمتمثلة فى قلة الخبرة الفنية والمهنية وربما الادارية للأعضاء ، وكذلك محدودية مستلزمات النشاط هى المصدر الفاعل والمعطل لتطور أنشطة الجمعيات ، وتنخفض هذه النسبة الى ١٦,٧٪ فى حالة الصعوبات الاجرائية التى تتركز فى كل من دولتى البحرين والكويت ، وترتفع هذه النسبة مرة اخرى لتصل الى ٦٦,٧٪ في حالة ضعف مشاركة الأعضاء فى الأنشطة ، (جدول رقم ٩) . بالاضافة الى ذلك شخصت بعض الدول مصدر الخلل فى أنشطة هذه الجمعيات من حيث تركز واقتصار أنشطتها على المدن والمناطق الحضرية وابتعادها عن المناطق الريفية والبادية (حالة دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) ، مما يعنى أن أنشطة هذه الجمعيات ، التى يفترض فيها الشمول المجتمعي ، قد اقتصرت على مناطق وأفراد قد لا يكونون بنفس مستوى حاجة أفراد المناطق الريفية والنائية ،

وهذا يدعونا الى تأكيد الفكرة القائلة بأن معضلة الكثير من المؤسسات الأهلية والتجمعات الاجتماعية ذات الطموح الشمولي في المنطقة العربية قد تكون في تركزها وطابعها الحضري ، ونتيجة أيضا للأصول الاجتماعية ـ الحضرية لأعضائها .

بالاضافة الى ذلك حددت الجهات الرسمية فى ردودها عن الأسباب المعطلة لأنشطة جمعيات النفع العام صغر حجم مبانى ومقار هذه الجمعيات عن استيعاب أنشطتها (حالة دولتى البحرين والامارات العربية المتحدة) .

وفى محاولة للاطلاع على اتجاهات أو موقف الأجهزة الرسمية حول مدى انسجام ومطابقة أنشطة الجمعيات الأهلية لأهدافها المرسومة ، فإننا نجد أن الغالبية العظمى من هذه الأجهزة ٦٦,٧٪ تبنت موقف الوسط حين رأت أن هذه الأنشطة محققة بعض الشىء لأهدافها ، مقابل ٣٣,٣٪ أجابت بأن هذه الأنشطة محققة لأهداف الجمعيات بشكل تام (جدول رقم ١٠) ، ونحن لا نعلم فيما اذا كانت عملية التقييم هذه قد بنيت على أسس علمية أو انها أقرب الى الانطباع ، أو لربما تكون نتيجة لمشاركة شخصية لأفراد من العاملين فى الجهاز الرسمى فى أنشطة هذه الجمعيات ، أو أن ذلك التقييم أتى من خلال الاطلاع على التقارير السنوية للجمعيات الأهلية والتى لا تبرز فى الغالب مصدر الخلل بقدر ما تبرره . ونضيف نحن الى ذلك بأن الظروف التى واكبت البروز الكبير لمؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي فى منطقة الخليج العربي قد تركت بصماتها على أنشطته ، وعلى العاملين فى هذا الحقل وهذا ما سنتناوله فى مواضع اخرى من هذه الدراسة .

سادسا ـ خطط وبرامج الدولة لتطوير العمل الاجتماعي التطوعي :

ان ما ينبغى البحث فيه فى هذا المجال هو أنه اذا كان العمل الاجتماعي التطوعي عبر أنشطة مؤسساته المختلفة غير ممثل للطموح الرسمي وربما لطموح هذه المؤسسات ، واذا كان هذا النشاط غير محقق للأهداف المعلنة التى تبنتها هذه المؤسسات كما يتضح ذلك من اجابات الجهات الرسمية .. فما هو الحل اذن ؟

فى محاولة للاجابة على هذا التساؤل حدد المضطلعون بالاشراف على أنشطة جمعيات النفع العام فى الجهاز الرسمي خططهم لتطوير العمل الاجتماعي التطوعي فى التالي :

١ . إخضاع عمل وأنشطة هذه الجمعيات للتقييم المستمر لتجاوز المعضلات والمشكلات الطارئة ٥٠٪ .

٢ . إشراك العاملين فى الحقل الاجتماعي التطوعي فى الدورات الداخلية والخارجية في المجالات التى تتعلق بطبيعة عملهم ٣٣,٣٪ .

٣ . تبنى نظام الحوافز للعاملين فى الحقل الاجتماعي التطوعى ٣٣,٣٪ .

٤ . التوعية بأهمية العمل الاجتماعي التطوعي فى أوساط كافة شرائح المجتمع لزيادة ادماجهم فى هذا العمل وبالتالى في عمليات التنمية المحلية ٣٣,٣٪ .

٥ . تشجيع قيام الجمعيات أو فتح فروع لما هو قائم منها فى المناطق الجغرافية المختلفة وخصوصا فى تلك الدول التى تتميز بمساحات جغرافية واسعة ، وبخضوع الريف والبادية فيها نسبيا الى مؤشرات المناطق الحضرية كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وسلطنة عمان ٣٣,٣٪ . (جدول رقم ١١)

سابعا ـ خطط وبرامج تطوير الجهاز الرسمي المعني بالعمل الاجتماعي التطوعي :

جاءت معظم الاقتراحات الخاصة بتطوير وحدات الاشراف الرسمي على النحو التالى :

١ . تطوير الجهاز الاداري من حيث زيادة عدد العاملين فيه ، وتطوير خبراتهم الفنية والادارية ٦٦,٧٪ .

٢ . رفع حجم الدعم المادي المخصص لوحدات الاشراف على العمل الاجتماعي التطوعى ٥٠٪ (وذلك بسبب محدودية المخصصات المالية لهذه الوحدات مقارنة بالوحدات الوزارية الأخرى ، وكذلك لكون هذه الوحدات معنية بانجاز أعمال تدخل فى حقل الرعاية الاجتماعية بالاضافة الى اشرافها على جمعيات النفع العام) .

٣ . تطوير وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة للعمل الاجتماعي التطوعي وأنشطته ٦٦,٧٪ .

٤ . تبنى خطط وبرامج خاصة بأنشطة جمعيات النفع العام وتطوير هذه الأنشطة نوعيا لكون هذه البرامج والخطط تصب فى المحصلة النهائية فى الخطط والبرامج العامة للتنمية القطرية ٨٣,٣٪ . (جدول رقم ١٢).

وهناك مؤشر آخر يمكن اعتماده هنا حول محاولة الجهاز الرسمى تجاوز المعضلات التى يواجهها العمل الاجتماعى التطوعي ، وذلك بالبحث فى واقع هذا العمل كخطوة أولى نحو التعرف على مشكلاته واقتراح ما يمكن أن يساهم في تطويره ، وقد تبين من خلال سؤال الجهات الرسمية عما اذا كان قد تم بالفعل اجراء دراسات حقلية تقييمية للعمل الاجتماعي التطوعى فيها ، أن نصف الدول المبحوثة قد أجرت مثل هذه الدراسات ، وعلى الرغم من ذلك يظل السؤال قائما حول مدى مساهمة هذه الدراسات في حل الاشكاليات المتعلقة بعمل الجمعيات الأهلية ؟

(جدول رقم ١٣).

ثامنا ـ إشراك الجمعيات فى صياغة خطط وبرامج الدولة في الحقل الاجتماعي التطوعي :

اذا كنا متفقين بأن تطوير العمل الاجتماعي التطوعي لا يمكن أن يتم دون مشاركة ودعم الجهاز الرسمي لأنشطة الجمعيات الأهلية ، فان برامج ومشاريع الجانب الرسمي فى حقل العمل

الاجتماعي التطوعي لا يمكن لها أن تتم دون اشراك هذه الجمعيات فيها ، بمعنى آخر أن الجهاز الرسمي والجمعيات الأهلية هما طرفا المعادلة فى العمل الاجتماعي التطوعى ولا يمكن لهذا العمل أن يحقق أهدافه بانتقاص أو فقدان لأى طرف منها .

وقد بينت اجابات الجهاز الرسمي أن ٦٦,٧٪ من الدول الأعضاء تعتقد بأنه يتم بالفعل اشراك الجمعيات الأهلية فى وضع ومناقشة خطط وبرامج الوزارة في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية ذات العلاقة بعمل وأنشطة جمعيات النفع العام مقابل ٣٣,٣٪ من الاجابات بينت انه لا يتم اشراك الجمعيات بشكل قاطع فى وضع هذه الخطط والبرامج . (جدول رقم ١٤).

وقد حددت هذه الدول صيغ المشاركة فيما يلى :

١ . الاستئناس بالرأي فى المجالات التى يمكن لهذه الجمعيات ابداء الرأى والمشاركة فيها ٦٦,٧٪ .

٢ . استطلاع رأى هذه الجمعيات فيما يتعلق بمشروعات القوانين المنظمة للعمل الاجتماعي أو ذات العلاقة به ٣٣,٣٪ .

٣ . اشراك هذه الجمعيات فى عضوية مجالس ادارة المراكز الاجتماعية ١٦,٧٪ (كما هو الحال فى دولة البحرين) . (جدول رقم ١٥).

تاسعا ـ شروط إشهار جمعيات النفع العام :

على الرغم من وجود بعض الاختلافات الشكلية بين الدول الأعضاء حول المعايير والشروط الواجب توافرها لاشهار جمعيات النفع العام ، الا ان هناك شبه اتفاق بين هذه الدول فى مجموعة من المبادىء العامة حول هذه الشروط أهمها :

١ . ضرورة انسجام النظام الأساسى لجمعيات النفع العام (الدستور) مع القانون المنظم لعمل هذه الجمعيات .

٢ . أن تكون العضوية العاملة لرعايا القطر والمشاركة للأفراد الآخرين من الوافدين .

٣ . ألا يقل سن العضو المؤسس عن ١٨ سنة وألا يكون محكوما فى جرائم مخلة بالشرف .

٤ . ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن ٢٠ عضوا فى حالة دولة الامارات وسلطنة عمان ، و١٠ أعضاء فى حالة دول البحرين ، قطر ، الكويت .

٥ . ألا تكون هناك جمعية اخرى تمارس نفس النشاط فى المنطقة الواحدة ، على ألا يسرى مضمون ذلك على الجمعيات النسائية . (جدول رقم ١٦).

خلاصـة الجـزء الأول

لقد جاء تشكيل الأجهزة الادارية الرسمية المعنية بالاشراف على المؤسسات الأهلية للعمل الاجتماعي التطوعي متأخرا ، بعقود من الزمن عن البداية الفعلية لأنشطة الجمعيات الأهلية التى يؤرخ نشأة البعض منها الى عقدى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن ، فحداثة تشكيل هذه الأجهزة ، وتبنى دول المنطقة لسياسة الرفاه على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ، علاوة على افتقاد الوضوح الريادى الذى يمكن لهذه المؤسسات أن تقدمه على صعيد التغيير والتنمية المحلية ، قد ساهم فى محدودية الاهتمام الرسمى بتطوير الجهاز الحكومي المعنى بالاشراف على جمعيات النفع العام .

وبالمثل يمكن القول بأن أنشطة هذه الجمعيات ، وخصوصا فى المرحلة المعاصرة ، رغم كل ما تتصف به من رعائية وجمود لأعمال نوعية ، الا أن بعضها يفتقد للامكانيات الفنية ، ويعوز بعضها الآخر نوع من الامكانيات المادية المستمرة ، ونتيجة لمتغيرات عديدة ومتفاعلة ذاتية وخارجية ذات صلة بالبيئة المحيطة فقد بقيت الأجهزة الرسمية تفتقد للقدرة على ريادة هذا العمل وتنويعه وتحديثه .

وقد تكون الخطوة الأولى والهامة لاحداث تطوير اداري وفني للعمل الاجتماعي التطوعي ، تتمثل فى الاتجاه نحو اجراء نوع من التحديث في التشريعات المحلية الضابطة والمنظمة لعمل جمعيات النفع العام والتى ستؤدى الى تعزيز الاهتمام الرسمى بهذا العمل والى تعزيز الالتفات لأهمية الدور الذى يمكن أن تضطلع به هذه المؤسسات فى عمليات التنمية المحلية ، وهذا الموضوع هو ما سنأتى على مناقشته بالتفصيل فى الجزء الثانى من الدراسة .

الجزء الثاني
واقع العمل الاجتماعي التطوعي
فى المؤسسات الأهلية

مقدمـــة :

إذا كانت عملية تحديث العمل الاجتماعي التطوعي تتطلب البدء بالجهاز الرسمي وهو الموضوع الذى تناولناه بالمناقشة فى الجزء الأول من هذه الدراسة ، فإن إكتمال هذه العملية لا يتم حتما دون شمولها للمؤسسات والجمعيات الاجتماعية الأهلية الفاعلة في هذا الحقل .

فالظروف الاقتصادية وربما السياسية التى تمر بها منطقة الخليج العربي ، كما تفرض نوعا من تنظيم الاطر التى تعمل فى ضوئها المؤسسات والجمعيات الأهلية ، فانها تفرض كذلك تحديثا لمفهوم مشاركة هذه المؤسسات فى عمليات التنمية المحلية . وإذا كان ذلك مطلبا ، فهل هذه الجمعيات ، بهياكلها التنظيمية الداخلية وطبيعة المفاهيم التى ينتظم بها عملها وأنشطتها وكذا الموقف الاجتماعي منها ، قادرة على تطوير العمل الاجتماعي التطوعي وتجويده ومن ثم تحمل أعباء وتبعات المشاركة فى التنمية ؟ .

هذه التساؤلات وغيرها هى ما سنحاول بحثه فى هذا الجزء من الدراسة .

جـــدول

بأسماء الجمعيات المبحوثة فى الدول الأعضاء

الجمعيات / الدولة	جمعيات النفع العام		
	مهنية	خيرية	نسائية
دولة الامارات العربية المتحدة	ـ جمعية المهندسين ـ جمعية الاجتماعيين	ـ جمعية الاصلاح والتوجيه الاجتماعي ـ جمعية إحياء التراث الشعبي	ـ جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة ـ جمعية نهضة المرأة برأس الخيمة
دولة البحـــرين	ـ جمعية الأطباء البحرينية ـ جمعية الاجتماعيين	ـ جمعية الهلال الأحمر البحريني ـ جمعية البحرين الخيرية	ـ جمعية أوال النسائية ـ جمعية رعاية الطفل والأمومة
المملكة العربية السعودية	—	ـ جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية ـ جمعية البر الخيرية ببريدة ـ جمعية البر بجدة	ـ الجمعية النسائية الخيرية بجدة ـ جمعية النهضة النسائية الخيرية بالرياض ـ الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالدمام

تابع جدول بأسماء الجمعيات المبحوثة في الدول الأعضاء

الجمعيات / الدولة	جمعيات النفع العام		
	مهنية	خيرية	نسائية
الجمهورية العراقية	ـ الجمعية الطبية العراقية ـ جمعية المهندسين العراقية	ـ جمعية الهلال الأحمر العراقية	ـ الاتحاد العام لنساء العراق
سلطنة عمان	—	—	ـ جمعية المرأة العمانية بصلالة ـ جمعية المرأة العمانية بمرباط ـ جمعية المرأة العمانية بصحار ـ جمعية المرأة العمانية بطاقة
دولة قطر	—	ـ جمعية الهلال الأحمر القطري	—
دولة الكويت	ـ جمعية التمريض الكويتية	ـ جمعية الهلال الأحمر الكويتي	ـ جمعية الرعاية الاسلامية

أولا ـ التركيب الداخلي لجمعيات النفع العام :

أ ـ نشأة جمعيات النفع العام :

بدا واضحا من خلال اجابات الجمعيات المبحوثة والمبين أسماؤها فى الجدول العام ، ان معظم جمعيات النفع العام ـ وفيما عدا استثناءات بسيطة ـ قد تم تأسيسها خلال العشر أو الخمس عشرة سنة الماضية . اذ تبين ان ٥٣,٣٪ من هذه الجمعيات قد تم تأسيسها خلال العشر والاحدى عشرة سنة الماضية ، وان ١٠٪ منها (أغلبها عراقية) قد تأسست قبل عام ١٩٦٠م .
(جدول رقم ١٧) .

وبشكل عام فإنه يمكن تقسيم الدول العربية الخليجية من حيث نشأة الجمعيات الأهلية فيها الى ثلاث مجموعات ، الأولى وتمثلها الجمهورية العراقية التى تعود نشأة الجمعيات فيها إلى نهاية القرن الماضى والعقدين الثانى والثالث من هذا القرن ، والمجموعة الثانية تمثلها المملكة العربية السعودية ودولة البحرين ودولة الكويت التى تعود نشأة عدد قليل من جمعياتها الأهلية الى الستينات*، والبقية الباقية منها تأسست خلال سبعينات هذا القرن .

أما المجموعة الأخيرة التى تمثلها دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر فتعتبر المؤسسات الأهلية فيها حديثة النشأة حيث تعود نشأة بعضها الى السنتين وثلاث السنوات الأخيرة .

ب ـ أهداف جمعيات النفع العام :

يمكن اعتبار أهداف جمعيات النفع العام مؤشرا ومدخلا لدراسة حاجة المجتمع وأفراده ، كما انها من ناحية اخرى تعبر عن المفهوم السائد على الصعيد المحلي للعمل الاجتماعي التطوعي .

واختلاف أهداف جمعيات النفع العام تبعا لاختلاف حاجات كل دولة من الدول الأعضاء والتباين النسبي فى تشكيلاتها الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة وكذلك الاختلاف فى نوعية كل جمعية مهنية كانت أم خيرية أو نسائية ، لم يمنع من أن تشترك هذه الجمعيات فى مجموعة من الأهداف العامة هى :

١ . خدمة المجتمع وتقديم أوجه الرعاية الاجتماعية لأفراده وجماعاته المحتاجة .
٢ . الاضطلاع بدور ريادى على صعيد التنمية المحلية .
٣ . الاهتمام بتطوير القدرات الفنية والعلمية للأعضاء وغيرهم .

---

* تعود نشأة أول جمعية نسائية في البحرين الى عام ١٩٥٥م.

كما ان تلك الاختلافات لم تمنع من توحد وتماثل الأهداف على صعيد كل مجموعة من المجموعات الثلاث من الجمعيات الأهلية المبحوثة .

فبالنسبة للجمعيات المهنية نجد أنها تتفق على مجموعة من الأهداف أهمها :

١ . تطوير مزاولة المهنة للأعضاء من الناحية العلمية والاجتماعية ١٠٠٪ .
٢ . تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات المحتاجة فى المجتمع ٧١,٤٪ .
٣ . الدفاع عن الحقوق المهنية والاجتماعية والقانونية للأعضاء ٥٧,١٪ .
٤ . القيام بالدراسات الفنية والاجتماعية ذات العلاقة بالمجتمع ٧١,٤٪ .
٥ . تشجيع البحث العلمي والبحوث ذات الصبغة الاختصاصية والندوات العلمية ذات العلاقة بخدمة المجتمع ٧١,٤٪ . (جدول رقم ١٨)

ومن المهم الاشارة فى هذا المجال إلى أن أهداف الجمعيات المهنية ذات الصبغة الاجتماعية كالاجتماعيين والاقتصاديين .. الخ تأخذ فى الغالب منحى اجتماعيا ذا صبغة رعائية لخدمة المجتمع ، بينما تأخذ أهداف الجمعيات المهنية العلمية كالمهندسين والأطباء ... الخ منحى علميا مركزا على الجوانب التقنية والصحية ذات العلاقة بخدمة المجتمع . وينسحب هذا القول أيضا على جمعية المحامين والحقوقيين .. الخ والتى رغم اشتراكها فى الأهداف العامة للجمعيات المهنية تختلف من حيث طبيعة عملها التى انعكست بالتالي على خصوصية أهدافها .

وتقل درجة الاختلاف فى الأهداف فى حالة الجمعيات الخيرية ، وذلك نتيجة لدرجة التشابه والتماثل الكبيرين فى نوعية هذه الجمعيات وفى أنشطتها ، وتشترك هذه الجمعيات فى عدد من الأهداف أهمها :

١ . تقديم المساعدات المالية والاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجة ٨٠٪ .
٢ . تقديم المساعدات والمعونات المختلفة للجهات المنكوبة خارج البلاد ٦٠٪ .
٣ . مساعدة المعوقين عقليا وجسميا ومساعدة كبار السن ٥٠٪ .
٤ . تقديم المساعدات للمرضى وتسهيل تقديم العلاج لهم ٥٠٪ .
٥ . المساهمة فى رفع وشمول مستوى الخدمات الطبية والصحية لكل الوحدات الجغرافية المختلفة ٤٠٪ . (جدول رقم ١٩)

وبالاضافة الى الأهداف العامة ، هناك أهداف ذات سمة قطرية لكل دولة ، وعلى حسب توجهات الجمعية الخيرية القائمة فيها ، فهناك بعض الجمعيات الخيرية خاصة فى دولة الامارات العربية المتحدة معنية بالمحافظة على التراث الشعبي واحيائه ، فى حين نجد أن بعضها الآخر ولأسباب وتوجهات دينية معنية بإرشاد الشباب الى طريق الحق والاستقامة وشغل أوقات الفراغ بما يعود بالنفع على الأمة ، كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية وبعض الجمعيات الخيرية فى الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة .

وبشكل عام يمكن تقسيم الجمعيات الخيرية الى مجموعتين ، الأولى معنية بالأعمال الخيرية

الرعائية الاجتماعية والصحية كجمعيات الهلال الأحمر ، أما الثانية فمعنية بالنشاط الرعائى الاجتماعي الديني .

أما الجمعيات النسائية فعلى الرغم من اختلاف بعضها من حيث انها تحمل فى أنشطتها سمة الرعاية بالاضافة إلى اهتماماتها بقضايا المرأة والأسرة ، الا أنها تشترك فى مجموعة من الأهداف أهمها :

١ . النهوض بالمرأة من الناحية الاجتماعية والثقافية والصحية ٦١,٥٪ .
٢ . الاهتمام بتطوير وضع المرأة فى المناطق الريفية فى البادية ٢٣,١٪ .
٣ . رعاية الطفولة والاهتمام بها من الناحية الصحية والثقافية والتعليمية كإنشاء دور حضانة ورياض أطفال ومراكز ألعاب .. الخ ٥٣,٨٪ .
٤ . تطوير القدرات والمهارات الفنية والمهنية للنسوة ٦١,٥٪ .
٥ . القيام بالمشاريع الخيرية ٣٨,٥٪ .
٦ . بث التوعية الثقافية والاجتماعية والدينية فى الأوساط العامة ٣٠,٨٪ .

(جدول رقم ٢٠)

من خلال ما تقدم نجد أن أغلب الجمعيات النسائية ، ماعدا استثناءات بسيطة تجمع بين تلك الأهداف التى تهتم بقضايا المرأة وتلك التى تشمل فئات اجتماعية اخرى كالطفولة والمعاقين .. الخ ، وهذا فى الواقع محصلة للطبيعة الرعائية التى اصطبغ بها العمل الاجتماعى التطوعى ليس فى الخليج العربي فحسب ، وانما فى المنطقة العربية بشكل عام .

جـ - حجم العضوية والمشاركة فى أنشطة جمعيات النفع العام :

تشترك عموم جمعيات النفع العام فى أغلب الدول الأعضاء فى عدة خصائص من حيث العضوية يمكن تحديدها في :

١ . القلة النسبية لحجم الأعضاء المؤسسين ، حيث نجد فى الغالب أن هؤلاء الأعضاء لا يتجاوزون الشرط الرسمي في العدد المطلوب للاشهار (من عشرة الى عشرين عضوا) .
٢ . الكثرة النسبية للأعضاء العاملين والمشاركين .
٣ . الضعف العام فى مشاركة الأعضاء فى أنشطة جمعياتهم .

ويوضح (الجدول رقم ٢١) مستويات العضوية في الجمعيات المبحوثة وفق التقسيم النوعي لها فى الكويت حيث يرتفع عدد الأعضاء المؤسسين فى الجمعيات الخيرية ليصل فى حالة جمعية الهلال الأحمر الكويتي كمثال الى ١٧٠ عضوا مؤسسا ، فى حين أن هذا العدد ينخفض الى ١٦ عضوا فى الجمعيات المهنية ، وإلى أدناه فى حالة الجمعيات النسائية (١٠ عضوات) وهو العدد الأدنى المطلوب كشرط لتأسيس جمعية وفق الأنظمة المعمول بها فى الكويت والبحرين .

وبالمثل نجد أن حجم العضوية الكلي في الجمعيات الخيرية الكويتية المبحوثة يرتفع إلى ٩٨٦

عضوا فى حين أنه ينخفض الى ٦٣٤ عضوا في الجمعيات المهنية و٩٤ عضوة فى الجمعيات النسائية . أما من حيث المشاركة فى النشاط فهو يرتفع بعض الشيء فى حالة الجمعيات النسائية ليصل إلى ٣٧,٢٪ من المجموع الكلي للعضوات ، فى حين أنه ينخفض إلى ٣٠٪ في حالة الجمعيات المهنية والخيرية .

وتشير الأرقام المتوفرة حول حجم العضوية والمشاركة فى الجمهورية العراقية إلى أن ذلك ليس مرتبطا بنوع الجمعية وطبيعة عملها كما هو الحال فى الكويت وبقية الدول الاعضاء ، حيث نجد أن حجم العضوية فى الجمعية الطبية العراقية يصل الى ١٠٠٧ أعضاء ، ويتجاوز ذلك بكثير في حالة جمعية المهندسين التى تصل العضوية فيها إلى ٣٠٠٠ عضو ، الا أن هذا العدد ينخفض الى حوالى ٤٢٠ عضوا في حالة جمعية الهلال الأحمر العراقي .

أما حجم المشاركة فهو الآخر ليس مرتبطا بطبيعة عمل الجمعية ، إذ نجده يرتفع وحسب ما تشير إليه اجابات جمعية المهندسين الى ٤٠٪ من الحجم الكلي للعضوية فيها ، فى حين انه ينخفض الى ٠,٩٪ في حالة جمعية الأطباء التى بينت ان حجم مشاركة الأعضاء فى أنشطتها يكاد يقتصر على أعضاء الهيئة الادارية . ويمثل حجم المشاركة في جمعية الهلال الأحمر العراقي ما قدره ٢٠٪ من المجموع الكلي لأعضاء الجمعية . (جدول رقم ٢٢)

ويبلغ عدد الأعضاء المؤسسين فى دولة قطر التى لا يوجد فيها الا جمعية أهلية واحدة (جمعية الهلال الأحمر القطري) ٢٠ عضوا أى ما يمثل حوالى ٤٪ من الاجمالي العام لعدد الأعضاء الحاليين (٥٠٠ عضو) ، ولا يختلف حجم المشاركة فى هذه الجمعية عن مثيله في جمعيات الدول الأعضاء ، رغم توقعنا بارتفاعه نتيجة لكونها الجمعية الوحيدة هناك .

وفى سلطنة عمان التى يقتصر العمل الاجتماعي التطوعى فيها على سبع جمعيات نسائية* ، تمت دراسة أربع منها فقط ، فان متوسط العضوات المؤسسات يبلغ ٥٤ عضوة يرتفع فى إحدى الجمعيات الى ١٥٠ عضوة ويقل إلى ٢٠ عضوة فى جمعية اخرى . ومن المفيد الاشارة الى أنه على الرغم من أن حجم العضوية فى هذه الجمعيات النسائية المبحوثة لا يقارب مثيله فى جمعيات النفع العام فى الدول الأعضاء الاخرى ، حيث يصل الى ٣٥٠ عضوة فى أعلاه والى ٦٥ عضوة فى أدناه ، إلا أن حجم المشاركة في هذه الجمعيات رغم انخفاضه فى إحدى الجمعيات المبحوثة إلى حوالى ١٨٪ من المجموع الكلي للعضوات ، فهو يرتفع الى حوالى ٥٠٪ فى جمعية اخرى وإلى ٨٠٪ فى الجمعيتين الاخريين مما يمثل أحد أعلى نسب المشاركة في الدول الأعضاء ، (جدول رقم ٢٣) بالنظر الى المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العماني .

وتمثل شروط التأسيس فى المملكة العربية السعودية مرونة أكثر بالمقارنة مع الشروط المطلوبة فى الدول الأعضاء الاخرى ، اذ وكما يبدو أنه بإمكان أى عدد مهما صغر أن يشكل جمعية نفع عام .

---

* ارتفع عدد الجمعيات النسائية فى السلطنة إلى ١٥ جمعية .

وتشير البيانات المتوفرة فى هذا الشأن الى أن عدد الأعضاء المؤسسين فى حالة إحدى الجمعيات النسائية المبحوثة يصل الى ٤ أشخاص ، وإلى ٥ أشخاص في حالة إحدى الجمعيات الخيرية .

أما الاجمالى العام لحجم العضوية فى الجمعيات الخيرية فانه يصل فى احداها الى ١٠٨٤ عضوا وينخفض الى ٧٣٠ في جمعية اخرى ، ويهبط كثيرا ليصل الى ٣١ عضوا فى جمعية ثالثة ، ولا يبلغ حجم العضوية نفس ذلك العدد فى الجمعيات النسائية ، اذ تصل العضوية فيها الى ٥١٣ عضوة كأعلى عدد ، وإلى ٢٣٦ فى أدناه .

ولا يمثل حجم المشاركة فى المملكة العربية السعودية تفردا عن حجم المشاركة فى الدول الاعضاء الاخرى ، رغم ان احدى الجمعيات الخيرية فيها قد أشارت الى أن حجم المشاركة يصل إلى ١٠٠٪ بينما هو فى الواقع لا يتجاوز ٢٠٪ فى حالة الجمعيات الخيرية ، وإلى ٤٢,٦٪ فى أفضل حالات الجمعيات النسائية ، وإلى ٤,١٪ فى أدنى هذه الحالات . (جدول رقم ٢٤).

أما فى دولة الامارات العربية المتحدة فان حجم العضوية المؤسسة لا يقل عن ٢٠ عضوا وفق ما نصت عليه المادة الثانية من القانون الاتحادي المعدل لجمعيات النفع العام رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١م . ومن هنا تجاوزت العضوية المؤسسة فى الجمعيات الخيرية والنسوية هذا الرقم بكثير ، حيث انها تراوحت فى الجمعيات الخيرية المبحوثة ما بين ٤٠ و٥٧ عضوا مؤسسا مقابل ٥٠ و٤١٥ عضوة مؤسسة فى الجمعيات النسائية . أما فى الجمعيات المهنية فقد بلغت العضوية المؤسسة فى احداها ٢١ عضوا ، مقابل ٥٠ عضوا فى الجمعية الاخرى .

ومن حيث حجم العضوية ومساهمتها (حجم المشاركة) فانها هى الأخرى فى الجمعيات النسائية أعلى من الجمعيات المهنية والخيرية الأخرى ، اذ تصل فى احداها الى حوالى ٢٢٩٥ عضوة وبنسبة مشاركة ٨٥٪ من عضواتها ، فى حين انها مثلت ١٦٣ عضوا كأعلى رقم فى الجمعيات الخيرية ، وبنسبة ٦٠٪ للمشاركة ، كما كان حجم العضوية فى الجمعيات المهنية ٤٧٧ عضوا وبنسبة ٦,٣٪ لحجم المشاركة فى هذه الجمعيات . (جدول رقم ٢٥) .

ولا تمثل دولة البحرين استثناء عن الدول الأعضاء الاخرى من حيث حجم العضوية وعدم تناسقها مع حجم المشاركة ، فعلى الرغم من أن حجم المشاركة فى احدى الجمعيات المهنية ١٠٪ يتساوى مع مثيله فى الجمعيات الاخرى فى باقى الدول الاعضاء الا ان حجم العضوية في هذه الجمعية قد تقلص من ٦٢ عضوا مؤسسا الى ٤٠ عضوا .

والوضع نفسه ينطبق على احدى الجمعيات النسائية المبحوثة التى مثلت العضوية المؤسسة فيها ٨١ عضوة ، غير ان الحجم الكلي لعضواتها لم يرتفع كثيرا حيث أنه وصل إلى ١١٢ عضوة فقط أى بزيادة قدرها ٢٧,٦٪ خلال سبعة عشر عاما من عمر الجمعية وبلغ حجم المشاركة فيها ١٧,٩٪ .

أما جمعية الهلال الأحمر البحريني والتى بلغ عدد أعضائها المؤسسين ٢٤ عضوا فان حجم العضوية فيها يمثل العدد الأعلى ١٠١١ عضوا بينما حجم المشاركة فيها ضئيل بالمقارنة مع عدد

الأعضاء ، حيث أنه لا يتجاوز ١٦٪ . ويقل حجم المشاركة فى الجمعية الخيرية الاخرى المبحوثة في البحرين وهى جمعية البحرين الخيرية التى مثل حجم العضوية فيها ٣٤٢ عضوا ونسبة المشاركة فيها ٦,٧٪ .

واذا ما استثنينا الجمعيات الخيرية ذات الأهداف والنشاط الديني والتى يمثل حجم العضوية والمشاركة فيها نسبا عالية تقترب من سمة الالتزام، فان حجم المشاركة في جمعية رعاية الطفل والأمومة التى تجمع في عملها بين النشاط النسوى والرعائى يمثل اعلى نسب المشاركة ٣٤,٦٪ في الجمعيات المبحوثة في البحرين. (جدول رقم ٢٦).

وبشكل عام تؤكد غالبية الجمعيات المبحوثة في الدول الاعضاء (٦٠٪ لكل الجمعيات, ٧١,٤٪ للجمعيات المهنية، ٧٠٪ للجمعيات الخيرية، ٤٦,٢٪ للجمعيات النسائية) على قصور وضعف مشاركة الاعضاء في انشطتها، مقابل ٣٦,٧٪ من هذه الجمعيات أجابت مجتمعة بأنها لا تواجه قصورا في مشاركة الاعضاء في انشطة جمعياتهم. (جدول رقم ٢٧).

وقد حددت هذه الجمعيات مجتمعة ككل أو منفردة حسب النوع العوامل المعيقة لفعالية مشاركة الاعضاء في العمل الاجتماعي في التالي :

١ . ازدياد الالتزامات المتعلقة بالعمل (الاجابة كانت ٤٣,٣٪ لكل الجمعيات، ٤٢,٩٪ للجمعيات المهنية، ٥٠٪ للجمعيات الخيرية، ٣٨,٥٪ للجمعيات النسائية).

٢ . انحسار قيمة العمل الاجتماعي التطوعي وعدم الوعي بأهميته (٤٠٪ لكل الجمعيات، ٧١,٤٪ للجمعيات المهنية, ٣٠٪ للجمعيات الخيرية، ٣٠,٨٪ للجمعيات النسائية).

٣ . ازدياد الارتباطات العائلية والاجتماعية خاصة بعد الزواج (٢٦,٧٪ لكل الجمعيات، ١٤,٣٪ للجمعيات المهنية، ٣٠,٦٪ للجمعيات الخيرية، ٣٠,٨٪ للجمعيات النسائية).

٤ . عدم توفر مقر خاص وصغر حجم المقر الحالي بالنسبة لانشطة الجمعية (١٠٪ لكل الجمعيات)، وأكدت عليها بعض جمعيات النفع العام في كل من البحرين والامارات والكويت.

٥ . الخلافات الشخصية وظهور (الشللية) في العمل الاجتماعي التطوعي (١٠٪ لكل الجمعيات). (جدول رقم ٢٨).

وقد أكدت احدى الاستطلاعات المحلية لبعض رواد العمل الاجتماعي التطوعي في الخليج العربى على ذلك بالقول:

«وجود خلافات شخصية بين أعضاء مجالس الادارة، غياب النفس الطويل القادر على الانجاز والادارة، الشللية وسيطرة قلة من الاعضاء على عضوية مجالس الادارة، وحرمان الكثير من الكفاءات من تقديم جهودها واضافاتها لانشطة الجمعيات»[٨].

---

(٨) جريدة الخليج، الشارقة، ٢٣ مايو ١٩٨٦م.

٦ . كما اضافت الجمعيات المهنية والنسائية سببا آخر يعيق العمل وهو الافتقاد لنظام التفرغ في العمل الاجتماعي التطوعي (بنسبة ٤٢,٩٪، و٧,٧٪ على التوالى).

ثانيا ـ مجالات أنشطة جمعيات النفع العام :

رغم اعتقاد البعض بأن انشطة جمعيات النفع العام تتباين باختلاف طبيعة كل منها الا ان هناك أنشطة عامة مشتركة تؤديها هذه الجمعيات كافة، يمكن تحديدها في المجالات التالية :

١ . برامج التوعية الصحية والاجتماعية والثقافية والدينية في القرى والمدن المختلفة، سواء كان ذلك على صعيد الجمعية نفسها ام بالتعاون مع هيئات اخرى (٦٠٪ لكل الجمعيات، ٧١,٤٪ للجمعيات المهنية، ٤٠٪ للجمعيات الخيرية، ٨٤,٦٪ للجمعيات النسائية).

٢ . المشاركة في لجان الاحتفال بالانشطة والمناسبات الاهلية والوطنية والدولية، كيوم الطفل العالمي، ويوم المرأة واسبوع المرور والسنة الدولية للشباب (٦٠٪ لكل الجمعيات، ٧١,٤٪ للجمعيات المهنية، ٦٩,٢٪ للجمعيات النسائية).

٣ . برامج لتنمية المهارات الفنية لاعضاء الجمعيات والراغبين في ذلك من افراد المجتمع، كالخياطة والتطريز وتصفيف الشعر والكمبيوتر *، وفصول تدريب وتعليم الخياطة والضرب على الآلة الكاتبة وتعلم اللغات الاجنبية (٥٦,٧٪ لكل الجمعيات، ٥٠٪ للجمعيات الخيرية، ٦١,٥٪ للجمعيات النسائية).

٤ . المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والدولية (٣٠٪ لكل الجمعيات، ٧١,٤٪ للجمعيات المهنية).

٥ . الاهتمام بالأمومة ورعاية الأطفال المعوقين (٢٣,٣٪ لكل الجمعيات). (جدول رقم ٢٩).

ومع وجود هذا الاتفاق العام في الانشطة، الا انه يبقى هناك جانب من الخصوصية في برامج وانشطة كل نوع من انواع الجمعيات، وقد تكون هذه الخصوصية نابعة من الظروف المهنية والاجتماعية وكذلك من تميزها القطرى.

ففي حالة الجمعيات المهنية، نجد أنه على الرغم من اختلاف طبيعة عمل الجمعيات المنضوية تحت هذا التخصص (اطباء، مهندسين، اجتماعيين ..الخ) الا ان هناك قاسما مشتركا لها يبقى ملازما لانشطتها ومميزا لها عن بقية الجمعيات الاخرى، ومن أهم ذلك ما يلي :

١ . اجراء الدراسات التخصصية ذات العلاقة بخدمة المجتمع وافراده ٨٥,٧٪.
٢ . عقد المؤتمرات والندوات العلمية ذات العلاقة بخدمة المجتمع ٥٧,١٪.
٣ . عقد الحلقات الدراسية لتطوير مزاولة المهنة ٨٥,٧٪. (جدول رقم ٣٠).

---

* ينطبق ذلك على جمعيات الهلال الاحمر وبعض الجمعيات النسوية الخيرية.

أما الجمعيات الخيرية فتكاد أن تتركز انشطتها ومجالاتها ذات العلاقة بخدمة المجتمع والرعاية الاجتماعية فيما يلي :

١ . اقامة الاسواق الخيرية التى يوظف ريعها في الغالب لمساعدة المحتاجين والفقراء ولشراء الأجهزة لبعض المؤسسات التعليمية والصحية ٣٠٪

٢ . مساعدة الأسر المحتاجة ماليا ٨٠٪ وترميم بيوت او مساجد ٣٠٪ *

٣ . مساعدة المنكوبين في الكوارث والفيضانات خارج البلاد ٥٠٪

٤ . اقامة برامج للتدريب على الاسعافات الاولية ٤٠٪. (جدول رقم ٣١).

أما بالنسبة للجمعيات النسائية فقد ساعدت مجموعة من المتغيرات الذاتية الخاصة بهذه الجمعيات، كشمولها لمعظم اقطار الخليج العربي، وكثرتها العددية والتفرغ النسبي للنسوة، وكذلك المتغيرات المجتمعية المتعلقة بطبيعة برامجها وانشطتها التى كثيرا ما تلاقي القبول المجتمعي العام كنتيجة للحاجة العامة لها او لربما نتيجة لعدم كفاية الخدمات الرسمية، ساعدت كل تلك المتغيرات على أن تكون الجمعيات النسائية اكثر جمعيات النفع العام نشاطا وشمولا مجتمعيا، وتلتقي أنشطتها في ذلك مع انشطة الجمعيات الخيرية، اذ يصب معظمها في مجال خدمة المجتمع.

وتتمثل بعض هذه الانشطة في :

١ . اقامة فصول لمحو الأمية او رعاية مراكز لهذا الغرض ٦٩,٢٪.
٢ . اقامة ندوات التوعية الاجتماعية والصحية والثقافية ٨٤,٦٪.
٣ . برامج ترفيه اجتماعية ورياضية للعضوات (حفلات، رحلات، مسابقات رياضية) ٥٣,٨٪.
٤ . رعاية الطفولة والاهتمام بها ٦١,٥٪.
٥ . تقديم المساعدات المالية والمشورة للأسر المحتاجة ٦١,٥٪. (جدول رقم ٣٢).

ثالثا ـ أوجه دعم الجهات الرسمية والقطاع الخاص لجمعيات النفع العام :

رغم كل القصور الذي يقال عن حجم الدعم المقدم لجمعيات النفع العام إلا أن غالبية هذه الجمعيات تتلقى دعما من الجهات الرسمية ومن مؤسسات القطاع الخاص يختلف من حيث حجمه ونوعه باختلاف الجهة المقدمة له (٩٣,٣٪ الدعم المقدم لكل الجمعيات من كلا الجهتين، و٨٥,٧٪ من الجمعيات المهنية تتلقى هذا الدعم مقابل ١٤,٣٪ منها لا تتلقاه ، ٩٠٪ من الجمعيات الخيرية تتلقى دعما رسميا، مقابل ١٠٪ منها تتلقى دعما من القطاع الخاص وتتلقى كل الجمعيات النسائية المبحوثة دعما عاما من الجهات الرسمية والقطاع الخاص ١٠٠٪).

---

* ينطبق ذلك على الجمعيات الخيرية ذات الأهداف الدينية

وتبقى الجهات الرسمية رغم الانتقادات التى توجه اليها من اكثر الجهات دعما لجمعيات النفع العام اذا ما قورنت بمؤسسات القطاع الخاص، وهذا يؤكد مرة اخرى ما انتهت اليه الكثير من الدراسات المتعلقة بالتنمية والمشاركة في منطقة الخليج العربي، عن قصور القطاع الخاص بمؤسساته المختلفة، مالية، تجارية وعقارية في المبادرة لريادة او تمويل مشاريع التنمية المحلية التى قد يعتقد انها لا تعود عليه بالمنفعة الاقتصادية المباشرة.

ولو رجعنا الى اجابات الجمعيات المبحوثة بشأن شكل الدعم المقدم لوجدنا ما يلي :

١ . الدعم المادي : تتلقى معظم تلك الجمعيات هذا النوع من الدعم من الجهات الرسمية (٨٦,٧٪ لكل الجمعيات، ٧١,٤٪ للجمعيات المهنية ، ٨٠٪ للجمعيات الخيرية، ودعم شامل للجمعيات النسائية ١٠٠٪). كما تتلقى هذه الجمعيات دعما ماليا من القطاع الخاص (٦٣,٣٪ لكل الجمعيات، ٤٢,٩٪ للجمعيات المهنية ، ٥٠٪ للجمعيات الخيرية، ٨٤,٦٪ للجمعيات النسائية)، كذلك تساهم بعض مؤسسات القطاع الخاص بصرف تبرعات عينية او تذاكر سفر مجانية او مخفضة لحضور مؤتمرات او ندوات خارجية ...الخ لبعض جمعيات النفع العام. (جدول رقم ٣٣).

٢ . بناء مقار للجمعيات : بينت الاجابات ان الجهات الرسمية ساهمت في بناء مقار بنسبة (٥٦,٧٪ لكل الجمعيات، ٨٤,٦٪ للجمعيات النسائية) في حين ساهم القطاع الخاص ببناء مقار (٣٦,٧٪ للجمعيات الاهلية ككل و٤٦,٢٪ للجمعيات النسائية). (الجدول السابق).

٣ . تزويد الجمعية بما تحتاجه من مستلزمات النشاط : يساهم القطاع الرسمي بـ ٤٠٪ من دعم الجمعيات ككل في هذا المجال (٤٠٪ للجمعيات الخيرية و٦١,٥٪ للجمعيات النسائية). مقابل ٣٠٪ من دعم القطاع الخاص لكل الجمعيات (٤٠٪ للجمعيات الخيرية، ٣٨,٥٪ للجمعيات النسائية).

٤ . المساعدة في تدريب ورفع قدرات اعضاء الجمعية : ينخفض دور الجهات الرسمية والقطاع الخاص في هذا المجال حيث بينت الردود ان الجهات الرسمية تقدم دعما بنسبة ٤٦,٧٪ لكل الجمعيات منها (١٤,٣٪ للجمعيات المهنية، و٣٠٪ للجمعيات الخيرية، و٦٧,٩٪ للجمعيات النسائية *) مقابل ١٦,٧٪ دعم القطاع الخاص لكل الجمعيات (٣٠٪ للجمعيات الخيرية، و١٥,٤٪ للجمعيات النسائية).

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الشأن انه على الرغم من ان حجم دعم القطاع الخاص للجمعيات الخيرية الاهلية يتخلف عن حجم الدعم الرسمي، من حيث الكم والنوع، الا انه

---

* يرتفع حجم الدعم الرسمي المقدم للجمعيات النسائية في مجال التدريب وقد يعود ذلك الى أن طبيعة انشطة الجمعيات النسائية في مجال العمل الاجتماعي التطوعي منسجمة او لنقل متطابقة مع المفهوم الاجرائي لهذا العمل من وجهة النظر الرسمية ، ولهذا وجدت انشطة هذه الجمعيات المتركزة في مجال خدمة المجتمع والرعاية الاجتماعية دعما رسميا دائما .

يبقى مع ذلك محصورا في هذه الفئة من جمعيات النفع العام، كمحصلة لكون بعض اصحاب هذا القطاع اعضاء عاملين او رؤساء فخريين لهذه الجمعيات.

٥ تسهيل أنشطة الجمعية والمشاركة فيها : اتفقت جمعيات النفع العام على عدم دعم الجهات الرسمية والقطاع الخاص لها فيما يتعلق بتسهيل الانشطة التى لا يمكن ممارستها الا بترخيص من الجهات المسئولة. أما بالنسبة للمشاركة في انشطة الجمعية فان الجهات الرسمية تدعم هذه المشاركة بنسبة (٥٣,٣٪ من انشطة الجمعيات ككل، ٤٢,٩٪ للجمعيات المهنية، ٥٠٪ للجمعيات الخيرية، ٦١,٥٪ للجمعيات النسائية) مقابل (٢٠٪ من دعم القطاع الخاص لكل الجمعيات، ١٤,٣٪ للجمعيات المهنية، و٣٠٪ للجمعيات الخيرية، و١٥,٤٪ للجمعيات النسائية)، ولعل هذا يبين لنا ان دعم القطاع الخاص للجمعيات يرتبط بدرجة الثقل والاهتمام والنشاط المجتمعي الذي تحظى به وتمارسه هذه الجمعيات لدى الجهات الرسمية، وهذا قد يفسر استحواذ المؤسسات الرياضية الاهلية على نصيب الاسد من دعم القطاع الخاص مقارنة بما تحظى به جمعيات النفع العام.

كما ان القطاع الخاص في الدول الاعضاء يتخلف عن دعم الانشطة العلمية للجمعيات الاهلية اذا ما قارنا ذلك بالدعم الذي يقدمه نفس القطاع في الدول الغربية للانشطة العلمية والمشاريع البحثية والدورات المتخصصة التي تقيمها الكثير من مؤسسات النفع العام هناك. وليس بجديد القول بأن بعض هذه المؤسسات هناك وربما اغلبيتها يعتمد في بقائه على دعم هذا القطاع.

ان رقعة الدعم المقدم من الجهاز الرسمي والقطاع الخاص تكاد أن تغطى قطاعا كبيرا من الجمعيات النسائية مقارنة بحالة الجمعيات الاخرى من مهنية وخيرية، وقد يعود ذلك الى الكثرة العددية لهذه الجمعيات وشمولية واتساع الرقعة الجغرافية لانشطتها. ونستطيع القول هنا ان القطاع الخاص لم يقدم هذا الدعم طواعية وانما اتى ذلك بحكم الثقل المجتمعي لبعض جمعيات العمل النسائى، كما ان درجة حجم الدعم تتفاوت هنا باختلاف الأطر المجتمعية المشكلة لوحدات العمل النسائي الفاعلة في مجال العمل الاجتماعي التطوعي.

رابعا ـ تقييم الدعم الرسمي من حيث الكفاية والتأثير :

كما أشرنا سابقا يكاد أن يغطى الدعم الرسمي لجمعيات النفع العام معظم المجالات، الا انه يبدو محدود الكفاية ويغلب جانبا على آخر، وتكاد أن تتركز هذه المحدودية في الدعم المالي، يليه تسهيل الانشطة والفعاليات، لذا فليس بمستغرب ان نجد ان الجمعيات المبحوثة بسؤالها عن كفاية وتأثير هذا الدعم أجابت (٢٠٪ من كل الجمعيات، و٣٠٪ من الجمعيات الخيرية، و٢٣,١٪ من الجمعيات النسائية) ان هذا الدعم ممتاز من حيث الكفاية والتأثير الايجابي، في حين اعتقدت (٥٠٪ من كل الجمعيات و٤٢,٩٪ جمعيات مهنية، و٤٠٪ جمعيات خيرية و٦١,٥٪ جمعيات نسائية) بأن كفاية وتأثير هذا الدعم متوسطة، واعتقدت ٢٠٪ من مجموع هذه الجمعيات بأن

الدعم المقدم تنقصه الكفاية وان تأثيره محدود جدا (نسبة عالية من الجمعيات المهنية اعتقدت بذلك ٤٢,٩٪ مقابل اعتقاد ١٠٪ من الجمعيات الخيرية و١٥,٤٪ من الجمعيات النسائية).

(جدول رقم ٣٤)

كما تعتقد البقية الباقية من هذه الجمعيات ٦,٧٪ وخصوصا تلك الجمعيات التى لا تتسق انشطتها مع المفهوم الرسمي للعمل الاجتماعي التطوعي كجمعية احياء التراث الشعبي في دولة الامارات العربية المتحدة انه لا يتوفر لها اي شكل من اشكال الدعم الرسمي.

ويبدو كما أشرنا آنفا ان الدعم الرسمي من حيث الكفاية والتأثير والشمول يتجه الى الجمعيات ذات الاتساق مع مفهوم الجهاز الرسمي للعمل الاجتماعى التطوعي. ومن هنا ارتفع حجم الدعم الرسمي للمؤسسات الخيرية والنسائية عن الدعم المقدم للمؤسسات التطوعية المهنية، كما اننا نجد ان الجمعيات المهنية ذات الصبغة الفنية التخصصية كالاطباء والمهندسين والمحامين اكثر ارتباطا بأجهزتها الرسمية المعنية ذات العلاقة المباشرة بها مما قد يفسر بعض الشيء ضعف العلاقة التى ربطت هذه الجمعيات بوزارات العمل والشئون الاجتماعية وهي الجهة المشرفة عمليا على انشطة هذه الجمعيات.

وأخيرا بدت اكثر من نصف الجمعيات المبحوثة شبه متفقة ٥٦,٧٪ على ان نجاح انشطتها وشمولها وكذا اضطلاعها بدور ريادي في عمليات التنمية المحلية والشاملة مرهون بحجم الدعم الرسمي لها (الجدول السابق)، بمعنى آخر؛ كلما ازداد الدعم الرسمي والاهلي لهذه الجمعيات، كلما دفع ذلك باتجاه ان يكون لها دور متعاظم في عمليات التنمية * وبالتالي يتحقق مطلب نقل جزء من مهمات «التنمية» او «التحديث» من الأطر الرسمية الى الأطر الاهلية.

ويبدو ان مبدأ المشاركة وتحديثها اكثر وضوحا في موقف الجمعيات المهنية ٨٥,١٪ عن غيرها من الجمعيات الاخرى على الرغم من ان الجمعيات الخيرية ٣٠٪ وغالبية الجمعيات النسائية ٦١,٥٪ تعتقد بأن دورها يعتمد على حجم الدعم الرسمي وكفايته الذى يجب ألا يكون مادياً فقط وانما يشتمل أيضا على أنواع الدعم الاخرى التى بها يكتمل النشاط من حيث الشمول والتحديث.

(الجدول السابق).

خامسا ـ مجالات أنشطة جمعيات النفع العام :

كما أشرنا سابقا فان اختلاف طبيعة عمل جمعيات النفع العام لم يتبعه تغير جذري في انشطتها في مجال هذا العمل، كما ان هذه الانشطة تأخذ سمة الرعاية الاجتماعية وخدمة المجتمع بشكل عام وهي بذلك اقرب الى المفهوم الاول للعمل الاجتماعي الذي بيناه في الجزء الأول من هذه الدراسة.

---

* بافتراض الاتفاق على ان لهذه الجمعيات دورا يمكن ان تلعبه في عمليات التنمية.

من هنا نجد ان اغلب انشطة هذه الجمعيات مجتمعة او منفردة قد تركزت في التالي :

١ . ندوات التوعية الاجتماعية (٦٦,٧٪ لكل الجمعيات).

٢ . ندوات التوعية الصحية (٧٣,٣٪ لكل الجمعيات، و٥٧,١٪ من انشطة الجمعيات المهنية ٧٠٪ للجمعيات الخيرية، و٨٤,٦٪ للجمعيات النسائية).

٣ . برامج الرعاية الأسرية المتمثلة في رعاية الأمومة والطفولة التى تشمل حضانات ورياض اطفال ومراكز العاب، وتقديم المساعدات المالية والمشورات الاجتماعية والصحية، والاهتمام بالمعاقين والمسنين (٦٠٪ لكل الجمعيات، ٨٠٪ للجمعيات الخيرية، ٧٦,٩٪ للجمعيات النسائية) وقد اسقطت الجمعيات المهنية هذا النشاط من مجالاتها.

٤ . اصدار الدراسات الذي يمثل نشاطا مهما من انشطة جمعيات النفع العام وبواقع ٥٠٪ لكل الجمعيات. وتتركز في العادة هذه الاصدارات في مجال الدراسات التخصصية لدى الجمعيات المهنية (المهندسين، الاطباء)، والدراسات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والمرأة عند الجمعيات النسائية، او قد تكون هذه الاصدارات جامعة لكل ذلك كما هو حال جمعية الاجتماعيين، او تتركز الاصدارات في مجال الاسعافات الاولية وطرق الاغاثة.. الخ في حالة جمعيات الهلال الاحمر. كما ان هذا النشاط قد يشمل اصدار مجلات فصلية تخصصية او مجلات عامة شهرية او موسمية او ربما حائطية احيانا، وعادة ما تواجه هذه الاصدارات وخاصة تلك التى تتعلق بالمجلات، مشكلة الاستمرارية، نتيجة لارتباط ظهورها بجهد الاعضاء التطوعي، ولعدم ثبات مصدر التمويل. وعلى الرغم من ذلك فقد مثلت بعض هذه الاصدارات محاولات علمية جادة لسد الفراغ البحثي في مجالات متعددة، اجتماعية، قانونية، صحية، وهندسية ذات العلاقة والمجتمع المقصود.

وتتراءى بعض صور الاختلاف في أنشطة كل مجموعة من مجموعات جمعيات النفع العام الثلاث المبحوثة باختبار مجالات انشطتها، حيث نجد ان مجال محو الأمية قد شكل أحد أهم مجالات النشاط لدى ٦٠٪ من الجمعيات ككل، ٧١,٤٪ من نشاط الجمعيات المهنية (بالتحديد الاطباء، الاجتماعيين، الممرضين) * وكذلك ٨٤,٦٪ من نشاط الجمعيات النسائية.

وتتسع مجالات انشطة الجمعيات الخيرية والنسائية لتشمل اقامة الدورات (٣٠٪ و٢٣,١٪ على التوالي) ومجالات الاغاثة والاعانة (٣٠٪ للجمعيات الخيرية) او اقامة دورات تحفيظ القرآن ٧,٧٪ كما هو حال بعض الجمعيات النسائية في دولة الكويت.

ومن المهم الاشارة هنا أنه رغم أن بعض مجالات النشاط قد وردت في اجابات بعض هذه الجمعيات، إلا أنها قد لا تعني أكثر من ذلك لجمعيات المهندسين أو الأطباء أو الاقتصاديين،

---

* على الرغم من ان الجمعيات المهنية ليست معنية بشكل مباشر بهذا النشاط

فبرامج محو الأمية على سبيل المثال، رغم ادراجها ضمن أنشطة هذه الجمعيات، إلا أنها لا تدخل ضمن الأنشطة الفعلية لها.

وخلاصة القول ان انشطة جمعيات النفع العام قاطبة رغم اختلاف أنواعها وطبيعتها قد اتسقت مع المفهوم الرعائى والخدمي للعمل الاجتماعي التطوعي، ولم تتجاوزه لمحاولة تعريف الفرد بالطرق والاساليب التى يتغلب فيها على معضلته الاجتماعية والاقتصادية، وقد يكون ذلك انعكاسا أمينا لطبيعة الأطر المتاحة للمشاركة في التنمية، او لربما لسيادة المفهوم الرعائي في التنمية. ونحن نعتقد ان التغلب على هذا المعضل، اذ كان هو حقا كذلك، مرهون بقدرة الجهاز الرسمي على تجاوز المفهوم التقليدي للعمل الاجتماعي بشكل عام، كما انه مرهون ايضا بحجم هامش المشاركة المتاح لهذه الجمعيات ان تلعبه في عملية التنمية. وكما تمت الاشارة اليه مسبقا من ان الاوضاع الاقتصادية الحالية قد تكون مناخا مناسبا لنقل جزء من الاعباء الرسمية في التنمية الى القطاعات الاهلية المؤهلة لتلعب هذا الدور الذي يفترض ان تضطلع بريادته. (جدول رقم ٣٥).

سادسا ـ المؤسسات التابعة لجمعيات النفع العام :

ان تنوع أنشطة وفعاليات جمعيات النفع العام قد دفع بها الى انشاء مؤسسات اجتماعية وتعليمية تابعة لها. ومن اجابات الجمعيات المبحوثة نجد ان ٥٣,٣٪ منها لديها مثل هذه المؤسسات. ٢٦,٧٪ منها كمراكز رعاية طفولة، و١٦,٧٪ كفصول لمحو الأمية و١٠٪ كمراكز رعاية المعوقين والايتام و٣,٣٪ كعيادات خاصة كما في حالة الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، و الفرع النسائى لجمعية الهلال الاحمر القطرى .

وفي تفصيل طبيعة هذه المؤسسات نجد ان اغلب الجمعيات النسائية ٦٩,٢٪ تتبعها مؤسسات تعليمية واجتماعية حددتها في :

١ . مراكز لمحو الأمية.
٢ . حضانات ورياض للأطفال.
٣ . مراكز لرعاية المعوقين والايتام.
٤ . مراكز العاب للأطفال.
٥ . عيادات خاصة لاعضاء الجمعية والمحتاجين.

كما ان الجمعيات الخيرية ٣٪ اشارت بالمثل وحددت هذه المؤسسات في :

١ . أندية خاصة للمعوقين.
٢ . دور الايواء والايتام.
٣ . حضانات ورياض للأطفال.
٤ . مراكز لتحفيظ القرآن الكريم.

وبينت الجمعيات المهنية ٥٧,١٪ ان لها مؤسسات اجتماعية وتعليمية فرعية تابعة لها دون توضيح هوية هذه المؤسسات . (جدول رقم ٣٦).

سابعا ـ التعاون بين جمعيات النفع العام :

الى اى مدى هناك تعاون بين جمعيات النفع العام ، وفي اي المجالات والفعاليات تلتقى ؟ وهل هذا التعاون ـ ان وجد ـ يقام ويقيّم وفق المفاهيم الاجرائية السائدة للعمل الاجتماعي التطوعي، او انه فى الغالب محكوم بأطر ومنظومات نظرية ومشتركة لهذا العمل ؟.

في محاولة للاجابة على هذه التساؤلات بينت الغالبية العظمى لجمعيات النفع العام على المستوى القطرى ٦٣,٣٪ انها تقيم فيما بينها شكلا من اشكال التعاون في احد المجالات الاجتماعية او الفنية المشتركة، كما انها تقر مبدأ هذا التعاون ، الذى حددت مجالاته في التالي :

١ ـ الاشتراك فى اللجان الرسمية والاهلية المشتركة المعنية بانجاز أنشطة محددة او بدعم موقف اجتماعى معين (٤٦,٧٪ لكل الجمعيات، ٥٧,١٪ للجمعيات المهنية ، ٣٠٪ للجمعيات الخيرية، ٦١,٥٪ للجمعيات النسائية) .

٢ ـ اقامة الندوات الثقافية المشتركة (٣٠٪ لكل الجمعيات، ٤٦,٢٪ للجمعيات النسائية) . ويبدو هذا النشاط اكثر وضوحا في كل من دولتي البحرين والكويت والى حد ما في دولة الامارات العربية المتحدة، بين الجمعيات التى تتسم انشطتها وفهمها للعمل الاجتماعي بنوع من الوضوح المفهومي المشترك .

٣ ـ اقامة المعارض والاسواق الخيرية المشتركة (٣٣,٣٪ لكل الجمعيات، ٦١,٥٪ للجمعيات النسائية) .

٤ ـ اقامة الحلقات الدراسية والندوات العلمية المتخصصة فى مجال المهنة أو حول أحد الظواهر والقضايا الاجتماعية ذات العلاقة بالمجتمع، كالتعاونيات، المخدرات، الاحوال الاسرية.. (١٦,٧٪ لكل الجمعيات، ٤٢,٩٪ للجمعيات المهنية) .

٥ ـ برامج الترفيه الاجتماعي كالقيام بالحفلات والرحلات المشتركة (١٣,٣٪ لكل الجمعيات، ٢٨,٦٪ للجمعيات المهنية) .

ويتم هذا النشاط عادة بين الجمعيات النسائية على حدة او بين جمعيات مهنية معينة كالاطباء والمهندسين والمحامين... الخ، وفي الغالب تبرز هذه الظاهرة في مجتمع البحرين والامارات .

٦ ـ حملات التوعية الصحية والاجتماعية (١٠٪ لكل الجمعيات، ٢٨,٦٪ للجمعيات المهنية و١٠٪ للجمعيات الخيرية) .

بالاضافة الى ذلك يمثل مجال الاشتراك في اللجان المتعلقة بمنكوبى الكوارث والحروب والجفاف احد الانشطة التي تساهم فيها كل الجمعيات الخيرية ٣٠٪ .

وبالبحث في موقف كل مجموعة من المجموعات الثلاث من جمعيات النفع العام نجد ان غالبيتها يؤكد على مسألة التعاون في النشاط بين الجمعيات الاهلية، حيث اشارت ٥٧,١٪ من الجمعيات المهنية و٦٠٪ من الجمعيات الخيرية و٦٩,٣٪ من الجمعيات النسائية الى أنها تقيم انشطة مشتركة فيما بينها . وكما هو واضح فان الجمعيات الخيرية والنسائية اكثر اتجاها نحو اقامة انشطة مشتركة مع الجمعيات الاهلية الاخرى نتيجة لتعدد انشطتها التى تكاد أن يشترك فيها الكثير من الجمعيات الاخرى، وكذلك تفوقها العددى مقارنة بالجمعيات المهنية .
(جدول رقم ٣٧).

من ناحية أخرى نجد ان التعاون لا يقتصر على جمعيات النفع العام فيما بينها، بل وفي حالات كثيرة نجد ان الطرف الرسمي يدخل بشكل مباشر او غير مباشر فى أنشطة مشتركة بين الجمعيات الأهلية، إذ تشير الغالبية العظمى من جمعيات النفع العام ٧٠٪ الى انها تقيم أنشطة مشتركة مع الجهات المسئولة، وقد مثل هذا ٥٧,١٪ من موقف الجمعيات المهنية ، و٨٠٪ من الجمعيات الخيرية ، و٦٩,٢٪ من الجمعيات النسائية . (جدول رقم ٣٨).

وهذا يؤكد دخول الجهات الرسمية مع جمعيات النفع العام فى أنشطة مشتركة، كما ان تنفيذ هذه الانشطة لا يمكن ان يتم دون موافقة الجهات الرسمية .

ثامنا ـ تقييم جمعيات النفع العام لأنشطتها :

حاولنا من خلال الصفحات السابقة التطرق بشيء من التفصيل لطبيعة العمل الاجتماعي التطوعي ومجالاته، الا ان السؤال الذي يبرز هنا هو هل هذه الأنشطة في شمولها أو محدوديتها، في نجاحها أو فشلها، محققة للأهداف التي من أجلها أنشئت هذه الجمعيات ؟ بمعنى آخر هل هذه الجمعيات راضية حقا عن أنشطتها، وهل هذه الأنشطة هي غاية ما ترجوه ؟

من اجابات غالبية الجمعيات المبحوثة يبدو ان الموقف العام لهذه الجمعيات يتجه نحو تبني الموقف الوسطي ، ومن هنا جاءت معظم هذه الاجابات ٦٠٪ مؤكدة ان أنشطتها حققت بعض أهدافها (يتضح هذا بالتحديد في اجابات الجمعيات المهنية التي تبنت موقفا وسطيا بين النجاح والفشل) .

وفي مقابل ذلك نجد ان ٤٠٪ من هذه الجمعيات تعتقد بأن انشطتها محققة لأهدافها بشكل تام، وتمثل ذلك، في اجابات نصف الجمعيات الخيرية ٥٠٪ وكذلك غالبية الجمعيات النسائية ٥٣,٨٪ .

الا ان هذا الوضع قد يختلف قليلا فى تقييم هذه الجمعيات لأنشطتها خلال خمس السنوات

الماضية، حيث نجد أن غالبية الجمعيات ٥٣,٣٪ تعتقد بأنها قد حققت نجاحا كبيرا مقابل ٤٦,٧٪ منها تعتقد بأنها قد حققت بعض النجاح .

ويبدو أن الجمعيات المهنية كانت أكثر تواضعا في تقييم نجاح أنشطتها خلال هذه الفترة حين اعتقدت غالبيتها العظمى ٨٥,٧٪ ان هذه الأنشطة قد حققت بعض النجاح بينما اعتقدت غالبية الجمعيات الخيرية والجمعيات النسائية (٧٠٪ للأولى و٦١,٥٪ للثانية) بأن أنشطتها خلال خمس السنوات الماضية قد حققت كل النجاح . (جدول رقم ٣٩).

واذا تجاوزنا مسألة التواضع فى التقييم، وهى الأخرى نسبية، فان البعض قد يقول مبررا إجابة الجمعيات الخيرية والنسائية، وهذا قول له مصداقيته الواقعية : ان طبيعة برامج وأنشطة هذه الجمعيات وأهدافها أقرب الى التنفيذ من برامج وأهداف الجمعيات المهنية التي قد يكون تنفيذ أهدافها وبرامجها مرهونا بامكانيات فنية ومادية صعبة التحقيق، اضافة الى ما قد يثيره البعض من ان هذه الاهداف والبرامج أقرب الى المثالية الغربية في مجتمعات لا زالت هي فى طور التشكل والنمو .

تاسعا ـ الصعوبات والمشكلات التي تواجه جمعيات النفع العام :

اذا كانت أهداف هذه الجمعيات ناقصة التحقيق، واذا كانت أنشطتها وسطية النجاح، فما هي اذن الصعوبات والمشكلات التي تمنعها من تحقيق ذلك ؟

في الاجابة على ذلك اعتقدت ٩٠٪ من الجمعيات المبحوثة ان هناك صعوبات ومعوقات معينة تواجه أنشطة جمعيات النفع العام، وقد حددت هذه الصعوبات في :

١ ـ صعوبات مالية : مثل عدم انتظام الدعم المالي المقدم من الجهاز الرسمي ومن القطاع الخاص، أو قلة هذا الدعم أو غيابه بشكل تام . (٧٣,٣٪ من كل الجمعيات اتفقت على ذلك، منها ٨٥,٧٪ مهنية، ٦٠٪ خيرية و٧٦,٩٪ نسائية) .

٢ ـ صعوبات فنية تمثلت فى :

أ ـ عدم توفر مقر للجمعية، أو ضيق المقر الحالي، أو حداثة خبرة الأعضاء بالعمل الاجتماعي التطوعي، وقصور في الامكانيات الفنية كالقاعات والمراكز . (٧٠٪ لكل الجمعيات، و٧١,٤٪ من الجمعيات المهنية، ٦٠٪ من الجمعيات الخيرية، و٧٦,٩٪ من الجمعيات النسائية) .

ب ـ ضعف وقلة مشاركة الأعضاء فى أنشطة الجمعيات نتيجة لانخفاض درجة الاقبال على العمل فى هذه الجمعيات، وكذلك قلة نسبة عدد الموظفين المحليين العاملين في مجال التخصص وبالتحديد في الجمعيات المهنية كجمعية الاطباء ... الخ (٥٠٪ من كل الجمعيات المبحوثة، ٧١,٤٪ من الجمعيات المهنية، ٣٠٪ من الجمعيات الخيرية، و٥٣,٨٪ من الجمعيات النسائية) .

جـ ـ صعوبات اجرائية مثل صعوبة الحصول على موافقة لتنفيذ أنشطة الجمعية وبالذات الثقافية منها . (٢٣,٣٪ من كل الجمعيات ، ٢٠٪ من الجمعيات الخيرية، ٣٨,٥٪ من الجمعيات النسائية، وانتفت هذه الصعوبة عند الجمعيات المهنية)، (جدول رقم ٤٠) كما يبدو ان من أهم العوامل المؤثرة والمعيقة لأنشطة الجمعيات الاهلية، مسألة كفاية وانتظام الدعم المالي الرسمي وقصور وانتفاء الدعم المالي الأهلي. وربما يكون في حل المسألة المالية لهذه الجمعيات حل لبعض جوانب المشكلة العامة التي تواجهها المؤسسات الأهلية ذات النشاط غير الرياضي .

عاشرا ـ سبل تطوير أنشطة وفعاليات جمعيات النفع العام :

ما هي سبل تطوير أنشطة جمعيات النفع العام ؟ أي بصورة أكثر وضوحا، ما هو السبيل لأدماج هذه الجمعيات بصورة أكبر فى عملية التنمية ؟ وهل يمكن لعملية الادماج هذه أن تتم فى غياب الأطر الصحيحة والمساعدة على ذلك ؟ اذا كانت المسألة كذلك، فان عملية ادماج الأفراد هذه لا يمكن ان تكون دون الدخول في الأطر المجتمعية القائمة والمناط بها ذلك، فتحقيق عملية التطوير هذه مرهون بتجاوز معضلات المؤسسات الأهلية القائمة التي تعاني في الواقع من مشكلة ذاتية متمثلة في ان تركيبتها الهيكلية الحالية وكذلك مستواها الفني والمادي عاجز عن أن يلعب دورا متناميا في عملية التنمية .

كما ان موقف القطاع الرسمي من ناحية انفراده، وخصوصا في المرحلة السابقة، بلعب الدور الريادى فى التنمية قد دفع بالأفراد وبالتالى الجمعيات للاعتماد على هذه المؤسسات لتحقيق الحاجات والمطالب المجتمعية من ناحية، والى أن تنحصر أنشطة الجمعيات الأهلية فى القطاعات الرعائية ومجال خدمة المجتمع من ناحية اخرى .

ونحن نعتقد ان انعتاق الجمعيات الاهلية من حدودها الضيقة الحالية، والانتقال النوعي في أنشطتها الخدمية والرعائية مرهون بتطوير تصور ونظرة الجهات الرسمية لها، والاقتناع بأن لدى تلك الجمعيات قدرات كامنة يمكن توظيفها بصورة أكبر فى عمليات التنمية .

كما ان خلق مساهمة فعالة للمؤسسات التعليمية والاعلامية والأسرية فى احداث تغير فى موقف العامة بتحويلهم من أفراد وجماعات مستقبلة للخدمات والبرامج المقدمة دون المشاركة فيها، الى أفراد وجماعات فاعلة فى خلق هذه الخدمات والبرامج والمشاركة فيها سيساعد على تطوير الأنشطة والفعاليات التى تقدمها الجمعيات الاهلية .

وبشكل عام حددت الجمعيات المبحوثة رأيها حول سبل تطوير أنشطتها في التالي* :

١ ـ توفير الدعم المادي وكفايته وانتظامه ٦٦,٧٪ .

---

* يلاحظ أنه على الرغم من أهمية الجانب التشريعى في العمل الاجتماعى التطوعى الا أن أحداً من الجمعيات المبحوثة لم يأت على ذكره .

٢ ـ بناء مقر أو تسهيل الحصول عليه أو دفع قيمة ايجاره ٦٠٪
٣ ـ تقديم التسهيلات الاجرائية والفنية من قبل الجهات الرسمية ٤٦,٧٪
٤ ـ التوعية بأهمية العمل الاجتماعي التطوعي لرفع معدل الانخراط فيه ٣٦,٧٪ .
٥ ـ التخطيط الأمثل للبرامج والاستفادة من خبرات الجمعيات والدول الاخرى ٢٠٪ .
٦ ـ الدفع بزيادة مشاركة العنصر النسائى في جمعيات النفع العام ١٣,٣٪ (خاصة في دولتي الامارات العربية المتحدة وقطر) .
٧ ـ استحداث نظام التفرغ للعمل الاجتماعي التطوعي لضمان الالمام بجوانبه ومجالاته وتطويرها ١٠٪ .
٨ ـ اقامة فروع لجمعيات النفع العام في المناطق الجغرافية المختلفة، وخاصة فى تلك الدول ذات الرقعة الجغرافية الواسعة كدولة الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العراقية، سلطنة عمان ٣,٣٪ . (جدول رقم ٤١).

حادي عشر ـ عضوية جمعيات النفع العام في الهيئات العربية والدولية :

يبدو ان جمعيات النفع العام ومن خلال اجاباتها لم تدرك بعد أهمية الانخراط والانضمام لعضوية هيئات ومنظمات العمل الاجتماعى التطوعي على المستوى الدولى، اذ اكتفى بعض من هذه الجمعيات بعضوية الهيئات العربية دون الانضمام أو احتلال مواقع متقدمة في الاتحادات الدولية .

وقد أشارت ٥٠٪ من الجمعيات المبحوثة الى انها عضوة فى أحد الاتحادات العربية أو الدولية أو فى كليهما ذات العلاقة بها وبأنشطتها ومجالاتها، وانها تشارك بالفعل في مؤتمرات وأنشطة هذه الاتحادات والمنظمات على الصعيد الخارجي .

وبالبحث في موقف هذه الجمعيات من العضوية في الاتحادات والهيئات الدولية ، وجدنا ان الجمعيات المهنية هي أكثر المجموعات الثلاث انتسابا لعضوية هذه الهيئات ٧١,٤٪ مقارنة بالجمعيات الخيرية ٣٠٪ والنسائية ٥٣,٨٪ . (جدول رقم ٤٢).

خلاصة الجزء الثاني

يحلو للبعض أحيانا، فى عمليات مقارنة أقرب الى الانطباع منها الى الواقع، القول بأن جمعيات النفع العام في بعض الدول الاعضاء قد تكون من حيث المتغير الزمني وربما النوعي اكثر اتساقا فى مفهوم العمل الاجتماعي من الجهاز الرسمي ذي العلاقة بهذا الحقل . ورغم اننا قد نشارك هذا البعض جانبا من هذا الرأى الا اننا نضيف ونقول ان هذه الجمعيات نفسها تعاني من النواقص والقصور وان رد الاعتبار ـ ان صح هذا التعبير ـ للعمل الاجتماعي التطوعي يستوجب تغييرا في مفهوم الذات العربية الخليجية قبل التغير المطلوب في المفهوم الرسمي للعمل ودعمه ومباركته .

فلا يمكن لهذه الجمعيات رغم قصور عملها ومحدودية شمولها وانحيازها الرعائى، ولا يمكن للجهاز الرسمي بكل امكانياته المادية والفنية أن يحققا النقلة النوعية المطلوبة في العمل الاجتماعي دون أن يسبق ذلك تغير واضح فى مفهوم الانسان العربي الخليجي لذاته، ومثل ذلك لا يمكن أن يتم دون تظافر جهود العديد من الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية وفق فهم جديد لعملية التنمية، وتصحيح لمسارها، من أجل مشاركة أوسع وثمار أفضل .

فنشاط هذه الجمعيات، ما كان له أن يكون غير ذلك، فالنشاط الاجتماعي التطوعي، كما الانشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى، في صورتها الخدمية أو الانتاجية جاءت كما الانساق الاجتماعية والاقتصادية الاخرى متسقة مع انماط التحديث الاجتماعي والاقتصادي السائدة وربما دافعة ومعززة لها .

وبشكل عام فان جمعيات النفع العام في عموم دول المنطقة رغم الاختلافات النسبية بين أقطارها تشترك مع بعضها البعض في العديد من السمات الهيكلية والفنية قد يكون أهمها :

١ ـ عدم تساوي التوزيع النوعي لجمعيات النفع العام على الخريطة الخليجية، اذ يتمثل وجودها في دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين، والجمهورية العراقية، ودولة الكويت بنوع من الشمول للمجموعات الثلاث الواردة فى الدراسة، في حين يقتصر العمل الاجتماعى التطوعي في المملكة العربية السعودية على الجمعيات الخيرية والنسائية وفي سلطنة عمان على الجمعيات النسائية، أما في دولة قطر فيقتصر العمل فيها على جمعية الهلال الاحمر القطري .

٢ ـ اتسام أنشطة هذه الجمعيات بنوع من الرعائية، اذ تتركز فى مجالات رعاية الطفولة والامومة، ورعاية المعاقين والمسنين، تنظيم ندوات التوعية الاجتماعية والصحية، مساعدة الفقراء والمحتاجين، اقامة الدورات التدريبية في الخياطة والتطريز وتصفيف الشعر وتنسيق الزهور، وتقديم المساعدة لمنكوبي الكوارث والحروب .

٣ ـ اتسام هذه الجمعيات وفي عموم منطقة الخليج ـ باستثناء القطر العراقي ـ بحداثة النشأة، اذ يرجع تاريخ نشأة غالبيتها الى العقد السادس وبعضها الآخر لم يمض على انشائه الا سنين قلائل قد لا تتجاوز السنتين ، مما يعني بالتالي قصوراً في الخبرة وحداثة في البرامج والتقبل الاجتماعي لها والاندماج فيها .

٤ ـ تواجه جمعيات النفع العام قاطبة عدة مشكلات تتشابه من حيث المضمون الا انها قد تختلف فى درجة الحدة من دولة لأخرى ومن حيث أنماط معينة بين هذه الجمعيات، كنقص الموارد المالية، وضعف المشاركة فى النشاط من قبل الاعضاء واقتصاره فى بعض الاحيان على اعضاء المجلس الاداري، والنقص في مستلزمات النشاط وصعوبة الحصول على التسهيلات الرسمية لبعض الانشطة وبالتحديد الثقافية منها، بالاضافة الى عدم توفر المقار وضيقها .

خلاصة بالمؤشرات والتوصيات

من الأهداف الرئيسية التى تتوجه اليها العملية التنموية وتتمحور حولها الخطط والجهود الانمائية فى مختلف أقطار العالم دفع عجلة التقدم الاقتصادى والرفاه الاجتماعى عن طريق رفع معدلات الانتاجية وتحقيق زيادة مضطردة فى الدخل القومى ، ومن ثم تحسين المستوى المعيشى لأفراد المجتمع .

لذا فان على جمعيات النفع العام بحكم الدور الاجتماعي الذي تقوم به والخدمات التى تقدمها ، ان تسهم جنبا الى جنب مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص فى تهيئة المناخ لتحقيق ذلك الهدف الحيوي والمشاركة فى ترشيد العمل التنموي فى المجتمع ودعم انشطته ، وتنمية القدرات الكامنة فى الأفراد واعداد الشخصية الواعية لمتطلبات التنمية والقادرة على التكيف مع قيمها الجديدة .

وهذا الأمر يتطلب تجاوز بعض القيم التقليدية السلبية السائدة والبعيدة عن روح المجتمع العربى الخليجى مع ضرورة التأكيد على الجوانب الايجابية من القيم والأنماط الاجتماعية والثقافية المستمدة من تراثنا العربى وقيم الاسلام الحنيف والنابعة فى الوقت ذاته من الحاجات الفعلية للمجتمع بمختلف قطاعاته وفئاته .

وعلى الرغم من الأدوار التقليدية التى قد يوصف بها العمل الاجتماعى التطوعى فى سائر منطقة الخليج العربى والتى تماثل فى الواقع ما هو سائد فى المنطقة العربية ، الا ان نشأته قد ارتبطت منذ البداية بالعديد من المبادرات والأدوار الايجابية فى مجال تقديم الكثير من الخدمات الاجتماعية لأفراد وجماعات من المجتمع وخاصة فى المرحلة التى لم تستكمل فيها المؤسسات الحكومية تنظيماتها الادارية الحديثة ، حيث استطاع هذا العمل وبروح من التكافل الاجتماعى أن يوفر خدمات متعددة فى مجال العناية والرعاية بالمعوقين واليتامى والمسنين ، وبالطفولة والأمومة والتى انتقل معظمها وبصورة تدريجية الى الأجهزة والمؤسسات الحكومية المسؤولة وذلك من منطلق المفهوم التكاملي بين المؤسسات والأجهزة الحكومية والمؤسسات الاجتماعية الأهلية التطوعية .

لقد إتسمت الأدوار التى تمارسها جمعيات النفع العام والى عهد قريب بالجانب الرعائي

والخدمي ، الا ان ذلك لا يقلل من أهمية هذه الأدوار التى واكبت حاجات المجتمع فى تلك المرحلة ومنذ نشأة العمل الاجتماعى التطوعي على الخارطة الاجتماعية في المنطقة ، وسوف يبقى الجانب الرعائي والخدمي لنشاط هذه الجمعيات جانباً ضروريا لتلبية الحاجات الفعلية القائمة في المجتمع .

ان المرحلة الحالية وما برز فيها من تحديات لعملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي تتطلب تحولا في توجهات العمل الاجتماعي التطوعي ومسار أنشطته في سبيل تأكيد الدور الانمائي لهذا العمل بحيث يصبح أداة فعالة من أدوات التنمية .

أولا
المؤشرات العامة المستخلصة من الدراسة

١ – تخلف بعض الأنظمة والتشريعات التى تحكم العمل الاجتماعي التطوعي عن مواكبة الكثير من التغيرات المجتمعية المعاصرة ، أما لقدم هذه الأنظمة أو قصورها أو الخلط القائم فيها بين طبيعة عمل الأندية وطبيعة عمل جمعيات النفع العام .

٢ – يضم الهيكل التنظيمي لمعظم وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، وحدات ادارية مختصة بالاشراف على جمعيات النفع العام وأنشطتها ، مع تفاوت مستوى هذه الوحدات ومسمياتها من دولة لأخرى .

٣ – ان محدودية المهام المناطة بهذه الوحدات الادارية قد أدت الى عدم قدرة هذه الوحدات على استيعاب كافة أنشطة ومجالات العمل الاجتماعى التطوعي ، وحصر هذه المهام في الجوانب المتعلقة بالمعونة السنوية لهذه الجمعيات وحضور اجتماعات جمعياتها العمومية . والموافقة على اقامة الندوات والحلقات الدراسية والمشاركة في الأسواق الخيرية التي تقوم بتنظيمها .

٤ – تتسم الوحدات الادارية المشرفة على أنشطة جمعيات النفع العام في أغلب الدول الأعضاء بضعف مستواها الاداري وصغر حجم الكادر الوظيفي العامل فيها ، الأمر الذي أثر على المسؤوليات والدور الاشرافي المناط بها ، كما أثر على قدرتها وكفاءتها في تطوير هذه المسؤوليات .

٥ – عدم توفر فرص التدريب الكافية للعاملين في الوحدات الادارية المشرفة على جمعيات النفع العام ، مما أثر سلبا على اكتسابهم للمزيد من الجوانب المعرفية والفنية والتقنية الحديثة في مجال دعم وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي .

٦ – تمثل الجمعيات الخيرية الغالبية العظمي من مجموع جمعيات النفع العام العاملة في الحقل الاجتماعي التطوعي ، تليها في ذلك الجمعيات المهنية والجمعيات النسائية ، وتكاد أن تكون هذه الجمعيات موزعة في معظم الدول الأعضاء على هذه الأنواع الثلاثة .

٧ – اتسمت أنشطة جمعيات النفع العام بصفة عامة ، والجمعيات الخيرية والنسائية بصفة خاصة بضعف الاسهام في الجانب الانمائي الذي اقتصر في أغلب الحالات على برامج محو

الأمية وتعليم بعض الحرف في حين تم التركيز على الأنشطة والخدمات الرعائية المتمثلة في ندوات التوعية الاجتماعية والثقافية والصحية ، ومساعدة الأسر المحتاجة ماديا ورعاية الطفولة والأمومة والمعوقين والمكفوفين ومنكوبى الكوارث والحروب وغيرها .

٨ - تركز معظم أنشطة وفعاليات جمعيات النفع العام في العواصم والمناطق الحضرية ، في حين افتقر الريف والمناطق البعيدة لمثل ذلك بدرجة ملحوظة ، كما عجزت هذه الجمعيات عن استقطاب القطاعات الواسعة من السكان كمشاركين أو منتفعين وذلك لأسباب عدة في مقدمتها التكرار وعدم التجديد وضعف الوعي وعدم كفاية التغطية الاعلامية لهذه الأنشطة والفعاليات .

٩ - تواجه جمعيات النفع العام ، وبدرجات متفاوتة ، العديد من المشكلات والصعوبات المعوقة لأداء دورها المطلوب وتطوير اسهاماتها ، والتي يمكن ايجازها فيما يلي :

أ - عدم كفاية الدعم المادي الحكومي من ناحية وضآلة مثل هذا الدعم أو انعدامه من قبل القطاع الخاص من ناحية أخرى الا في حالات استثنائية نادرة وفي مجالات معينة .

ب - عدم توفر مقار لبعض هذه الجمعيات ، وعدم ملاءمة المقار الموجودة لبعضها الآخر ، نظرا لضيق المكان وافتقاره للمتطلبات اللازمة لاستيعاب وتلبية الأنشطة والفعاليات التي يتم تنفيذها .

جـ - التناقص المستمر في عدد أعضاء هذه الجمعيات بسبب عدم انضمام أعضاء جدد والارتفاع في ظاهرة التسرب من العضوية نتيجة لأسباب عديدة في مقدمتها تأثير الوفرة المادية وتزايد الخدمات الاجتماعية الرسمية كما ونوعا وانعدام القناعة والوعي لدى عامة المواطنين بأهمية الدور الذي تقوم به هذه الجمعيات .

د - ضآلة مشاركة أعضاء الجمعيات في الأنشطة والفعاليات نظرا لقلة الخبرة وضعف الامكانيات الفنية واقتصار هذه المشاركة في الغالب على أعضاء مجلس ادارة الجمعية .

هـ - عدم توفر بعض المستلزمات الفنية والمتطلبات الاجرائية التي من شأنها تسهيل تنفيذ أنشطة هذه الجمعيات ، مما أدى الى تقلص حجم هذه الأنشطة أو عدم تنفيذها .

و - اتسم واقع بعض هذه الجمعيات وفي الكثير من الأحيان بالشكلية ، وبروز الاعتبارات الشخصية ، الأمر الذي أثر وأضعف من أنشطة وعمل هذه الجمعيات وأشاع صورا غير ايجابية عنها .

ثانيـــا
توصيات بشأن دعم وتطوير
العمل الاجتماعي التطوعي

١ - توصيات على المستوى المحلي :

أ - دعم وتطوير الأجهزة الحكومية ورفع كفاءة الأداء :

- السعي لاستحداث وحدات ادارية تعنى بالنشاط الاجتماعي التطوعي ضمن الهيكل التنظيمي لوزارات العمل والشؤون الاجتماعية في الدول التي لا يوجد بها مثل هذه الوحدات ، والعمل على تطوير الوحدات القائمة فيها ورفع مستواها الإداري من أجل الاستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة في سبيل تحقيق المشاركة الأهلية وتأكيد الدور الذي تضطلع به جمعيات النفع العام في عملية التنمية .
- دعم الوحدات الادارية بالأجهزة الحكومية المعنية بالعناصر البشرية القادرة على التخطيط لمجالات أنشطة جمعيات النفع العام وتطويرها ، مع التركيز على تهيئة الكوادر الفنية وتدريبها وزيادة كفاءتها وتحسين مستوى ادائها .
- اعداد الدراسات والمسوح الميدانية وتوفير المعلومات والبيانات الاحصائية حول واقع العمل الاجتماعي التطوعي والتي يمكن في اطارها تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجه هذا العمل ، واقتراح الوسائل الكفيلة بتجاوزها .
- تأكيد أهمية قيام تعاون فعال بين جمعيات النفع العام والأجهزة الرسمية في مجال رسم السياسات ووضع الخطط والمشاركة في تنفيذ البرامج والاشراف عليها من ناحية ، والتأكيد على قيام مثل هذا التعاون فيما بين هذه الجمعيات من ناحية أخرى .
- إبراز الدور الذي تضطلع به المؤسسات الاعلامية والتعليمية والأجهزة الأخرى المعنية وتأكيد أهمية مشاركة هذه المؤسسات والأجهزة في العمل الاجتماعي التطوعي وخاصة في مجال اعداد برامج التوعية الاذاعية والتلفزيونية ، وتوفير التغطية الاعلامية لأنشطة وفعاليات جمعيات النفع العام وتضمين المقررات الدراسية موضوعات عن هذا المجال ، والعمل على ايجاد علاقة تعاون وثيقة بين تلك المؤسسات والأجهزة وبين الجمعيات .

ب - تأكيد أهمية دور جمعيات النفع العام وتدعيم مسؤولياتها :

- توفير المزيد من الدعم والمساعدات التي تقدمها الأجهزة الحكومية لأنشطة العمل

الاجتماعى التطوعي وتوسيع مجالات هذه المساعدات بحيث تغطي أكبر قدر ممكن من هذه الأنشطة ، والعمل على تذليل الصعوبات التي تحول دون قيام جمعيات النفع العام بتنفيذها .

- ضرورة حث جمعيات النفع العام على القيام بعملية مراجعة واعادة نظر في أهدافها وأساليب عملها ، ومدى قدرتها على مواكبة المستجدات من أجل ضمان شمولية تلك الأهداف والأنشطة وزيادة مساهمة الجمعيات في تنمية المجتمع .

- تكثيف أنشطة وفعاليات الجمعيات الأهلية النسائية لتمتد الى مناطق الريف والبادية ، واقامة فروع لهذه الجمعيات في تلك المناطق من أجل الاسهام في التوعية الاجتماعية وتحقيق مشاركة المرأة واندماجها في برامج التنمية .

- تشجيع جمعيات النفع العام للانضمام الى عضوية الاتحادات العربية والدولية ذات العلاقة والاختصاص بأنشطة ومجالات عمل هذه الجمعيات .

- حث القطاع الخاص لاتخاذ موقف ايجابي تجاه جمعيات النفع العام والقيام بدور أكثر فعالية للاسهام في مجالات العمل الاجتماعي التطوعي عن طريق تشجيع مؤسسات هذا القطاع على تقديم المزيد من الدعم المادي لأنشطة هذه الجمعيات والمشاركة في تنفيذ برامجها .

- العمل على تحقيق مشاركة أكبر لجمعيات النفع العام في صياغة ووضع برامج ومشاريع المراكز والمؤسسات الاجتماعية الرسمية من ناحية ، وربط برامج وأنشطة هذه الجمعيات بخطط وبرامج مراكز التنمية الاجتماعية على المستوى القطري من ناحية أخرى .

٢ - توصيات على المستوى الخليجي :

أ - العمل على زيادة تبادل الخبرات والمعلومات وتجارب العمل الاجتماعي التطوعي بين الدول العربية الخليجية ، سواء كان ذلك على مستوى الأجهزة الحكومية أم على مستوى المؤسسات والجمعيات الأهلية .

ب - تشجيع قيام وفود من جمعيات النفع العام بتبادل الزيارات الاستطلاعية على المستوى الخليجي وبصورة منتظمة ومستمرة .

جـ - العمل على تطوير فعاليات وأنشطة الاحتفال بالأسبوع العربي الخليجي من خلال تأكيد أهمية وزيادة فرص مشاركة الجمعيات الأهلية التطوعية في هذا الاحتفال . وايجاد الوسائل الكفيلة لابراز هذه المشاركة واستثمارها باعتبارها هدفا رئيسيا يسعى هذا الأسبوع الى تحقيقه .

د – قيام مكتب المتابعة بعقد لقاء علمي يشارك فيه ممثلون عن الجهات الرسمية وجمعيات النفع العام بالدول العربية الخليجية لمناقشة أوضاع العمل الاجتماعي التطوعي في هذه الدول ، وامكانيات تطويره واقتراح مبادىء عامة لسياسة خليجية مشتركة في مجال العمل الاجتماعي التطوعي .

المصادر

١ – حسن اسماعيل عبيد ، العمل الاجتماعي العربي ، مقوماته وآفاق مستقبله .

٢ – جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية ، ادارة التنمية الاجتماعية ، استراتيجية العمل الاجتماعى في الوطن العربى ، تونس ، يناير ١٩٨٠م .

٣ – علي الكوارى ، «حقيقة التنمية النفطية ، حالة الجزيرة العربية» ، في دراسات في التنمية والتكامل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢م .

٤ – كريم محمد حمزة ، أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي ، المنامة ، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، ١٩٨٣م ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، العدد الأول .

٥ – محمد عبدو محجوب ، الهجرة والتغير البنائى في المجتمع الكويتى ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٢م .

٦ – مكتب المتابعة ، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، دليل العمل الاجتماعي التطوعي في دول الخليج العربية ، المنامة ، مارس ١٩٨٧م .

٧ – Paul C-Stern, Evaluating Social Science Research, New York, Oxford University Press, 1979.

٨ – Rose Mary Thorp et al-(ed), Latin American Dept. and the Adjustment Crisis, London, MacMillan 1987.

جداول الدراسة

جدول رقم (١)
عينة الدراسة موزعة حسب طبيعة الهيئة الأهلية والدولة

الجمعيات / الدولة	الجمعيات المهنية	الجمعيات الخيرية	الجمعيات النسوية	المجموع
دولة الامارات العربية المتحدة	٢	٢	٢	٦
دولة البحرين	٢	٢	٢	٦
المملكة العربية السعودية		٣	٣	٦
الجمهورية العراقية	٢	١	١	٤
سلطنة عمان			٤	٤
دولة قطر		١		١
دولة الكويت	١	١	١	٣
المجموع	٧	١٠	١٣	٣٠

جدول رقم (٢)
حجم العضوية في الجمعيات الأهلية ذات العلاقة بالعمل الاجتماعي التطوعي

الدولـــــة	عـــدد الجمعيـــات				عـــدد الأعضـــــاء			
	مهنية	خيرية	نسائية	المجموع	مهنية	خيرية	نسائية	المجموع
دولة الامارات العربية المتحدة	١١	٨	٧	٢٦	٢٢٨١		٣٤٨٥	٥٧٦٦
دولة البحرين	٧	٦	٥	١٨	٢٥٧٣	٢١٦٣	٦٨٤	٥٤٢٠
المملكة العربية السعودية		٦٨	١٩	٨٧		٢٢٠٧٣	٣٠٨٤	٢٥١٥٧
الجمهورية العراقية*	-	-	-	-	-	-	-	-
سلطنة عمـــان**			٧	٧			١٥٠٠	١٥٠٠
دولة قطر		١		١		٥٠٠		٥٠٠
دولة الكويت	١٦	٩	٤	٢٩	١٥٣٣٢	٢١٧٧	١٣٠٤	١٨٨١٣
المجمـــوع	٣٤	٩٢	٤٢	١٦٨	٢٠١٨٦	٢٦٩١٣	١٠٠٥٧	٥٧١٥٦

* الجداول من رقم ٢ الى رقم ١٦ لم تتضمن بيانات عن جمعيات النفع العام في الجمهورية العراقية، لعدم توفر المعلومات المطلوبة في هذا المجال والواردة في الاستمارة رقم (١) الخاصة بالجهات الرسمية المسئولة عن نشاط جمعيات النفع العام .

** ارتفع عدد الجمعيات النسائية في السلطنة الى ١٥ جمعية

جدول رقم (٣)

الجهاز الاداري الرسمي ذو العلاقة بالعمل الاجتماعي

من حيث التسمية الادارية وسنة التأسيس وعدد العاملين

الدولة	الجهاز الاداري			سنة التأسيس					عدد العاملين		
	ادارة	قسم	وحدة	٦٠ ـ ٦٤	٦٥ ـ ٦٩	٧٠ ـ ٧٤	٧٥ ـ ٧٩	٨٠ ـ ٨٥	٤ ـ ١٠	١١ ـ ٢٠	٢٠ فأكثر
دولة الامارات العربية المتحدة		×				×			×		
دولة البحرين		×					×		×		
المملكة العربية السعودية	×			×							×
الجمهورية العراقية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سلطنة عمان			×					×	×		
دولة قطر											
دولة الكويت	×			×							×

جـــدول رقـــم (٤)

مستويات الهياكل التنظيمية لوحدات الاشراف

على جمعيات النفع العام في وزارات العمل والشئون الاجتماعية

الـدولـــة	مستوى الهيكل التنظيمي ووحداته
دولة الامارات العربية المتحدة	ادارة الشئون الاجتماعية ـ قسم الجمعيات ذات النفع العام .
دولة البحرين	ادارة الشئون الاجتماعية ـ وحدة النشاط الاجتماعي .
المملكة العربية السعودية	وكالة الوزارة لشئون الرعاية الاجتماعية ـ شعبة الجمعيات الخيرية
الجمهورية العراقية	ـــ
سلطنة عمان	المديرية العامة لشئون المرأة والطفل ـ ادارة شئون الجمعيات النسائية .
دولة قطر	لا يوجد
دولة الكويت	وكالة الوزارة لشئون الشباب ـ ادارة الجمعيات الأهلية

جدول رقم (٥)
اختصاصات وأسلوب اشراف الجهاز الاداري الرسمي

الدولة / أوجه ومجالات الاشراف الرسمي	دولة الامارات العربية المتحدة	دولة البحرين	المملكة العربية السعودية	الجمهورية العراقية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع	النسبة*
ـ بحث طلبات الاشهار واعتمادها	×	×	×	ـ	×	×	×	٦	١٠٠٪
ـ التوجيه الفني والادارى لجمعيات النفع العام	×	×	×	ـ	×	×	×	٦	١٠٠٪
ـ تقدير قيمة الاعانة السنوية	×	×		ـ		×	×	٣	٥٠٪
ـ متابعة تنظيم عمل الجمعيات داخليا وخارجيا	×	×	×	ـ	×	×	×	٦	١٠٠٪
ـ الترخيص والاشراف على دور الحضانة		×		ـ				١	١٦,٧٪

الدولة / أسلوب الاشراف	دولة الامارات العربية المتحدة	دولة البحرين	المملكة العربية السعودية	الجمهورية العراقية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع	النسبة*
ـ الزيارات الميدانية لأنشطة الجمعيات الأهلية	×		×	ـ	×		×	٣	٥٠٪
ـ حضور الاجتماعات السنوية للجمعيات العمومية	×	×	×	ـ	×	×		٥	٨٣,٣٪
ـ الاطلاع على التقارير السنوية للجمعيات	×		×	ـ	×		×	٤	٦٦,٧٪
ـ التقييم عن طريق الاستبيان الدورى		×	×	ـ			×	٣	٥٠٪

* احتسبت النسبة ١٠٠٪ فى الجداول من رقم ٥ الى رقم ١٦ بدون ان يشمل ذلك الجمهورية العراقية .

جدول رقم (٦)
عن مدى تواجد لوائح وقوانين تنظم العلاقة
بين الجهاز الرسمي وجمعيات النفع العام

الـــدولـــــة	نعم	لا
دولة الامارات العربية المتحدة	×	
دولة البحرين	×	
المملكة العربية السعودية	×	
الجمهورية العراقية	–	
سلطنة عمان	×	
دولة قطر	×	
دولة الكويت	×	
المجموع	٦	
النسبة	٪١٠٠	

جدول رقم (٧)
مجالات الدعم الرسمي لجمعيات النفع العام

الدولة / أوجه الدعم	دولة الامارات العربية المتحدة	دولة البحرين	المملكة العربية السعودية	الجمهورية العراقية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع	النسبة
أولا : الدعم المادي									
١ . المساعدات المادية المباشرة	×	×	×	-	×	×	×	٦	٪١٠٠
٢ . بناء مقر او تزويد به أو دفع ايجاره		×		-		×	×	٣	٪٥٠
٣ . تمويل بعض مشاريع الجمعية كسوق خيرى ، انشاء دور حضانة، دورات تدريبية، انشطة أخرى .		×		-		×	×	٣	٪٥٠
٤ . دفع ايجار مؤسسات تابعة لهذه الجمعيات كدور حضانة، رياض أطفال ... الخ .		×		-				١	٪١٦,٧
٥ . التبرع بأرض لاقامة المشروعات عليها .		×		-				١	٪١٦,٧

تابع جدول رقم (٧)

الدولة / أوجه الدعم	دولة الامارات العربية المتحدة	دولة البحرين	المملكة العربية السعودية	الجمهورية العراقية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع	النسبة
ثانيا : الدعم الفني									
١ . اقامة دورات تدريبية لتطوير قدرات الاعضاء .	×	×	×	–	×	×	×	٦	٪١٠٠
٢ . توفير التسهيلات المتعلقة بالقاعات ومستلزمات النشاط .	×	×		–	×	×	×	٥	٪٨٣,٣
٣ . تسهيل اشتراك الاعضاء في الندوات والمؤتمرات العربية والدولية		×		–				١	٪١٦,٧
٤ . التخطيط لبرامج الجمعيات في ضوء الاحتياجات المحلية .			×	–				١	٪١٦,٧
٥ . ترتيب الزيارات الاستطلاعية الخارجية .		×		–				١	٪١٦,٧
ثالثا : الدعم المعنوي									
١ . حضور أنشطة الجمعيات	×	×	×	–	×	×	×	٦	٪١٠٠
٢ . تسهيل الاجراءات المتعلقة بأنشطة الجمعيات .	×	×	×	–	×	×	×	٦	٪١٠٠
٣ . دعم نشاط الجمعيات لدى المؤسسات الرسمية الاخرى .	×	×	×	–	×	×	×	٦	٪١٠٠
٤ . توفير المناخ الجيد لاستمرار أنشطة الجمعيات الأهلية ومؤسساتها		×		–				١	٪١٦,٧

جدول رقم (٨)
مشاركة الجهاز الرسمي في أنشطة جمعيات النفع العام
وتقييمه لهذه الأنشطة

الـــدولـــة	هل تشاركون في أنشطة جمعيات النفع العام ؟		هل تعتقدون بأن لهذه الانشطة مردودا ايجابيا على الفرد والمجتمع ؟	
	نعـــم	لا	نعـــم	لا
دولة الامارات العربية المتحدة	×		×	
دولة البحرين	×		×	
المملكة العربية السعودية	×		×	
الجمهورية العراقية	-	-	-	-
سلطنة عمان	×		×	
دولة قطر		×	×	
دولة الكويت		×	×	
المجموع	٤	٢	٦	-
النسبة	٪٦٦,٧	٪٣٣,٣	٪١٠٠	-

جدول رقم (٩)
الخلل والقصور في انشطة الجمعيات ومصدره

الدولة	هل يعاني نشاط الجمعيات من الخلل والقصور؟		مصدر وأسباب الخلل والقصور				
	نعم	لا	صعوبات مالية	صعوبات فنية كقلة الخبرة لدى الاعضاء وقلة مستلزمات النشاط	صعوبات اجرائية متعلقة ببطء التسهيلات الرسمية للنشاط	قلة مشاركة الاعضاء في النشاط	أخرى
دولة الامارات العربية المتحدة	×		×			×	تركز الجمعيات في المدن الرئيسية
دولة البحرين	×		×	×	×	×	مباني ومقار الجمعيات صغيرة ولا تستوعب انشطتها
المملكة العربية السعودية	×			×			
الجمهورية العراقية	–	–	–	–	–	–	
سلطنة عمان	×		×	×		×	
دولة قطر	×			×			
دولة الكويت	×		×	×	×	×	
المجموع	٦	–	٤	٥	٢	٤	
النسبة	٪١٠٠	–	٪٦٦,٧	٪٨٣,٣	٪٣٣,٣	٪٦٦,٧	

جدول رقم (١٠)
تقييم الجهاز الرسمى لانشطة الجمعيات ومدى توافقها مع اهدافها المعلنة

التقييم / الدولة	محققة لأهدافها بشكل تام	محققة بعض الشيء لأهدافها	غير محققة لأهدافها
دولة الامارات العربية المتحدة		×	
دولة البحرين		×	
المملكة العربية السعودية	×		
الجمهورية العراقية	–	–	—
سلطنة عمان		×	
دولة قطر	×		
دولة الكويت		×	
المجموع	٢	٤	
النسبة	٪٣٣,٣	٪٦٦,٧	

جدول رقم (١١)

اقتراحات الجهاز الرسمي لتطوير العمل الاجتماعي التطوعي

الدولة / الاقتراحات	دولة الامارات العربية المتحدة	دولة البحرين	المملكة العربية السعودية	الجمهورية العراقية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع	النسبة
– رفع الحد الأدنى للأعضاء المؤسسين	×			–				١	٪١٦,٧
– اشراك العاملين فى الحقل الاجتماعي التطوعي وقياداته في دورات تدريبية	×			–	×			٢	٪٣٣,٣
– تبنى نظام الحوافز للعاملين في الحقل الاجتماعي التطوعي	×			–	×			٢	٪٣٣,٣
– رفع حجم الدعم المادى للجمعيات			×	–				١	٪١٦,٧
– التقييم المستمر لعمل الجمعيات للوقوف على الصعوبات	×		×	–			×	٣	٪٥٠
– التوعية بأهمية العمل الاجتماعي	×			–		×		٢	٪٣٣,٣
– تشجيع قيام الجمعيات فى المناطق المختلفة	×			–	×			٢	٪٣٣,٣
– توسيع قسم الجمعيات الأهلية من حيث عدد العاملين وكفاءتهم			×	–				١	٪١٦,٧
– اصدار قانون جديد منظم للعمل الاجتماعي التطوعي		×	×	–				٢	٪٣٣,٣
– انشاء قسم للاشراف على عمل الجمعيات				–		×		١	٪١٦,٧

جدول رقم (١٢)
خطط الدول الاعضاء لتطوير الوحدة
الوزارية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي

الدولة / الخطط	دولة الامارات العربية المتحدة	دولة البحرين	المملكة العربية السعودية	الجمهورية العراقية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع	النسبة
– زيادة المخصصات المادية للوحدة الوزارية			×	–	×		×	٣	٥٠٪
– زيادة عدد موظفى الوحدة وتطوير قدراتهم	×		×	–	×		×	٤	٦٦,٧٪
– تحديث التشريعات المنظمة للعمل الاجتماعي التطوعي	×	×	×	–			×	٤	٦٦,٧٪
– وضع برامج وخطط لتنشيط العمل الاجتماعي التطوعي	×	×	×	–	×		×	٥	٨٣,٣٪
– أخرى تذكر			×	–				١	١٦,٧٪

جدول رقم (١٣)
حول اجراء دراسات تقييمية للعمل الاجتماعي التطوعي

الدولة	هل تم اجراء دراسات تقييمية للعمل الاجتماعي التطوعي ؟	
	نعم	لا
دولة الامارات العربية المتحدة		×
دولة البحرين	×	
المملكة العربية السعودية	×	
الجمهورية العراقية	–	–
سلطنة عمان		×
دولة قطر		×
دولة الكويت	×	
المجموع	٣	٣
النسبة	٥٠٪	٥٠٪

جدول رقم (١٤)
حول اشراك الجمعيات في وضع خطط وبرامج
الوزارة في مجال التنمية والرعاية الاجتماعية

الدولة	هل يتم اشراك الجمعيات فى وضع خطط وبرامج الوزارة فى مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية ؟	
	نعم	لا
دولة الامارات العربية المتحدة	×	
دولة البحرين	×	
المملكة العربية السعودية	×	
الجمهورية العراقية	–	–
سلطنة عمان	×	
دولة قطر		×
دولة الكويت		×
المجموع	٤	٢
النسبة	٦٦,٧٪	٣٣,٣٪

جدول رقم (١٥)

مجالات اشراك الجمعيات فى صياغة خطط وبرامج

الدولة في الحقل الاجتماعي التطوعي

الدولة / صيغ المشاركة	دولة الامارات العربية المتحدة	دولة البحرين	المملكة العربية السعودية	الجمهورية العراقية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع	النسبة
– الاستئناس بالرأى فى المجالات التى يمكن ابداء الرأى والمشاركة فيها	×	×	×	–		×		٤	٦٦,٧٪
– استطلاع رأى الجمعيات فيما يتعلق بمشاريع القوانين المنظمة للعمل الاجتماعي	×		×	–				٢	٣٣,٣٪
– اشراك الجمعيات في مجالس ادارة المراكز الاجتماعية		×		–				١	١٦,٧٪

جدول رقم (١٦)
شروط اشهار الجمعيات الاهلية

الدولة	الشروط
الامارات العربية المتحدة	– ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن ٢٠ عضوا – العضوية العاملة لحاملي جنسية الامارات – الا يختلف النظام الأساسي مع القانون الاتحادى لجمعيات النفع العام رقم (٦) لسنة ١٩٧٤م – وجود مقر للجمعية – ألا يقل سن العضو المؤسس عن ١٨ سنة – التمتع بالأهلية القانونية للمؤسسين – الا يكون هناك جمعية اخرى تمارس ذات النشاط في المنطقة الواحدة «الجمعيات المهنية» ولا يسري ذلك على الجمعيات النسائية
دولة البحرين	– أسماء المؤسسين وعناوينهم وجنسياتهم – أغراض الجمعية وأهدافها – اسم أمين السر وعنوانه وجنسيته – أسماء الأعضاء الاداريين وعناوينهم وجنسياتهم – عدد الاعضاء الذين وافقوا على الاشتراك في الجمعية – وجود مقر للجمعية
المملكة العربية	– قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها والاستمرار في العمل – اعداد تقارير عنها وعن مدى تحقيق النشاط لأهداف الجمعية
الجمهورية العراقية	–
سلطنة عمان	– ألا يقل عدد المؤسسين عن ٢٠ عضوا – ألا يقل سن العضو المؤسس عن ١٨ سنة – توفر الرغبة لدى المؤسسات للقيام بالنشاط الاجتماعي التطوعي – مصادقة والي المنطقة على أسماء المؤسسات – أن تكون عضوات الجمعية من المقيمات اقامة عادية بمنطقة نشاط الجمعية
دولة قطر	– أن يقدم المؤسسون لوزارة العمل طلب تسجيل العضوية – ان يرفق مع الطلب ثلاث نسخ من عقد التأسيس والنظام الأساسي ومحضر اجتماع المؤسسين – بعد الموافقة على التسجيل تسجل الجمعية بسجل خاص في الوزارة – تتولى الوزارة اشهار الجمعية بنشر عقد تأسيسها ونظامها الأساسي في الجريدة الرسمية واصدار شهادة تسجيل موقعة من الوزير
دولة الكويت	– أن تتألف الجمعية من أشخاص اعتباريين وطبيعيين بغرض آخر غير الربح المادى – أن تستهدف القيام بنشاط اجتماعى او ثقافى او ديني او رياضي – الا يقل عدد الاعضاء المؤسسين عن ١٠ اعضاء – الا يقل سن العضو المؤسس عن ١٨ سنة – الا يكون محكوما عليه في جرائم مخلة بالشرف والامانة الا اذا كان قد رد اليه اعتباره – يجب لانشاء الجمعية او النادى أن يجتمع المؤسسون في هيئة جمعية تأسيسية لوضع نظام مكتوب موقع من قبلهم

جدول رقم (١٧)
سنة تأسيس الجمعيات المبحوثة

الدولة / الجمعيات / سنة التأسيس	دولة الامارات العربية المتحدة			دولة البحرين			المملكة العربية السعودية			الجمهورية العراقية			سلطنة عمان			دولة قطر			دولة الكويت			المجموع	النسبة
	مهنية	خيرية	نسائية	مهنية	خيرية	نسائية	مهنية	خيرية	نسائية	مهنية	خيرية	نسائية	مهنية	خيرية	نسائية	مهنية	خيرية	نسائية	مهنية	خيرية	نسائية		
قبل عام ١٩٦٠ م										××	×											٣	١٠٪
١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ م						×		×	××													٤	١٣,٣٪
١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ م												×								×		٢	٦,٧٪
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ م		×	×	×	×	×																٥	١٦,٧٪
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ م	×		×	×	×		×	×							×		×					٨	٢٦,٧٪
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ م	×	×						×							×××				×		×	٨	٢٦,٧٪

جدول رقم (١٨)
أهداف الجمعيات المهنية المبحوثة

الدولة / الجمعيات / أهداف الجمعيات المهنية	دولة الامارات العربية المتحدة		دولة البحرين		الجمهورية العراقية		دولة الكويت	المجموع	النسبة
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧		
ـ تطوير مزاولة المهنة للأعضاء من الناحية الاجتماعية والعلمية	×	×	×	×	×	×	×	٧	١٠٠٪
ـ تنظيم قواعد مزاولة المهنة من الناحية القانونية		×		×			×	٣	٤٢,٩٪
ـ الدفاع عن الحقوق المهنية والاجتماعية والقانونية للأعضاء	×		×	×		×		٤	٥٧,١٪
ـ تقديم مختلف وجوه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات المحتاجة	×		×	×	×		×	٥	٧١,٤٪
ـ القيام بالدراسات الفنية والاجتماعية ذات العلاقة بالمجتمع	×		×	×	×	×		٥	٧١,٤٪
ـ التعاون مع الجهات الرسمية والأهلية ذات الاختصاص		×	×	×				٣	٤٢,٩٪
ـ تدعيم الصلات بين أعضاء الجمعية		×	×		×		×	٤	٥٧,١٪
ـ تشجيع البحث العلمي والبحوث المتصلة بالاختصاص والندوات العلمية ذات العلاقة بخدمة المجتمع	×	×	×		×	×		٥	٧١,٤٪
ـ اصدار مجلة متخصصة	×				×	×		٣	٤٢,٩٪

١ ـ جمعية الاجتماعيين الاماراتية.
٢ ـ جمعية المهندسيين الاماراتية.
٣ ـ جمعية الاجتماعيين البحرينية.
٤ ـ جمعية الأطباء البحرينية.
٥ ـ الجمعية الطبية العراقية.
٦ ـ جمعية المهندسيين العراقية.
٧ ـ جمعية التمـــريض الكويتية.

جدول رقم (١٩)
أهداف الجمعيات الخيرية المبحوثة

الدولة / الجمعيات — أهداف الجمعيات الخيرية	دولة الامارات العربية المتحدة		دولة البحرين		المملكة العربية السعودية			الجمهورية العراقية	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع	النسبة
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠		
- رعاية الطفولة والأمومة بكل الوسائل الوقائية والعلاجية والتعليمية					×	×		×			٣	٣٠٪
- تقديم المساعدات المادية والمعنوية للأسر المحتاجة		×	×	×	×	×	×		×	×	٨	٨٠٪
- تقديم المساعدات والمعونات للجهات المنكوبة خارج البلاد			×	×		×		×	×	×	٦	٦٠٪
- مساعدة المعوقين عقليا وجسميا ورعاية كبار السن		×	×		×		×			×	٥	٥٠٪
- إرشاد الشباب الى الطريق الحق والاستقامة وشغل أوقات الفراغ بما يعود بالنفع على الأمة	×	×									٢	٢٠٪
- العناية بالدين والدعوة اليه وتأكيد الأخلاق الحميدة	×						×				٢	٢٠٪
- مساعدة الشباب الراغب فى الزواج	×						×				٢	٢٠٪
- تنمية القدرات والمهارات الفنية والمهنية للراغبين فى مجالات الخياطة وتصفيف الشعر وتعليم اللغات الأجنبية .. الخ .			×						×	×	٣	٣٠٪
- تقديم المساعدات للمرضى وتسهيل تقديم العلاج لهم			×		×	×			×	×	٥	٥٠٪
- المشاركة فى مشاريع التنمية المحلية كبناء طرق ، مدارس ، مستوصفات ، مساجد ، ترميم بيوت المحتاجين ... الخ .				×	×						٢	٢٠٪
- اسعاف المنكوبين			×					×	×	×	٤	٤٠٪
- المساهمة في الارتفاع بمستوى الخدمات الطبية والصحية وشمولها لكل الوحدات الجغرافية المختلفة فى الدولة .			×					×	×	×	٤	٤٠٪
- نشر المبادىء الانسانية للهلال الأحمر			×					×	×	×	٤	٤٠٪
- احياء التراث الشعبى القديم		×									١	١٠٪

١ - جمعية الاصلاح والتوجيه الاجتماعي.
٢ - جمعية احياء التراث الشعبى.
٣ - جمعية الهلال الأحمر البحريني.
٤ - جمعية البحرين الخيرية.
٥ - جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية.
٦ - جمعية البر الخيرية ببريدة.
٧ - جمعية البر بجدة.
٨ - جمعية الهلال الأحمر العراقية.
٩ - جمعية الهلال الأحمر القطرى.
١٠ - جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

جدول رقم (٢٠)
أهداف الجمعيات النسائية المبحوثة

الدولة / أهداف الجمعيات النسائية — الجمعيات	دولة الامارات العربية المتحدة		دولة البحرين	المملكة العربية السعودية			الجمهورية العراقية	سلطنة عمان				دولة الكويت	المجموع	النسبة
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	*٨	٩	*١٠	*١١	١٢	١٣	
ـ النهوض بالمرأة من الناحية الاجتماعية والثقافية والصحية	×	×	×	×		×	×					×	×	٨	٦١,٥٪
ـ تطوير القدرات الادارية للأعضاء			×	×										٢	١٥,٤٪
ـ تطوير القدرات والمهارات الفنية والمهنية للنسوة	×	×	×		×		×		×			×	×	٨	٦١,٥٪
ـ الاهتمام بتطوير وضع المرأة فى المناطق الريفية والبدوية	×					×			×					٣	٢٣,١٪
ـ رعاية الطفولة والأمومة والاهتمام بها من الناحية الصحية والثقافية والتعليمية (كدور الحضانة ، رياض الأطفال ، مراكز تسلية والعاب).		×	×	×	×	×			×			×		٧	٥٣,٨٪
ـ رعاية الأطفال المعاقين			×											١	٧,٧٪
ـ رعاية كبار السن			×											١	٧,٧٪
ـ مساعدة الأسر المحتاجة ماليا			×		×									٢	١٥,٤٪
ـ القيام بالمشاريع الخيرية (كالأسواق الخيرية .. الخ) .			×	×	×							×	×	٥	٣٨,٥٪
ـ بث التوعية الثقافية والاجتماعية والدينية فى أوساط العامة		×				×	×						×	٤	٣٠,٨٪
ـ توثيق العلاقات مع المؤسسات الاهلية محليا وخارجيا		×		×										٢	١٥,٤٪

١ ـ جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة.
٢ ـ جمعية نهضة المرأة برأس الخيمة.
٣ ـ جمعية رعاية الطفل والأمومة.
* لم تحدد هذه الجمعيات أهدافها ضمن الاستمارة.

٤ ـ جمعية أوال النسائية.
٥ ـ الجمعية النسائية الخيرية بجدة.
٦ ـ جمعية النهضة النسائية الخيرية بالرياض.

٧ ـ الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالدمام.
٨ ـ الاتحاد العام لنساء العراق.

٩ ـ جمعية المرأة العمانية بصلالة.
١٠ـ جمعية المرأة العمانية بمرباط.
١١ـ جمعية المرأة العمانية بصحار.
١٢ـ جمعية المرأة العمانية بطاقة.
١٣ـ جمعية الرعاية الاسلامية .

جدول رقم (٢١)

جمعيات النفع العام من حيث حجم العضوية والمشاركة فى النشاط وسنة التأسيس

فى دولة الكويت

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١	جمعية الثقافة الاجتماعية	١٩٦٣/ ٤/ ٧	ثقافي اجتمـاعى		٤٧٧	
٢	جمعية الخريجين الكويتية	١٩٦٤/ ٤/١٩	"		٣٩٣٧	
٣	رابطـــة الأدباء	١٩٦٥/ ١/٣١	"		٥٠	
٤	رابطـة الاجتماعيين	١٩٦٧/ ٨/٢٧	"		٧٨	
٥	الاتحاد الكويتى للشطرنج	١٩٧٧/ ٥/ ١	"		٢٧	
٦	الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية	١٩٨٠/١١/٢٢	"		١٩	
٧	جمعية الاصلاح الاجتماعي	١٩٦٣/ ٨/ ٤	خيـــرى		١٠١٣	
٨	جمعية الهلال الأحمر الكويتى	١٩٦٦/ ١/ ٣	"	١٧٠	٩٨٦	٣٠٪
٩	جمعية الشيخ عبدالله النوري	١٩٨١/ ٧/١٢	"		٧٠	
١٠	جمعية الصندوق الخيري للتضامن الاجتماعي	١٩٨١/ ٦/١٢	"		١٠	
١١	جمعية احياء التراث الاسلامي	١٩٨١/١٢/٢٧	"		٢٦٥	
١٢	جمعية حماية البيئة الكويتية	١٩٧٤/ ٣/٣١	توعية وارشاد		١٨٣	
١٣	الجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان	١٩٨١/ ١/ ٤	"		١٢٠	
١٤	جمعية السلامة للوقاية من حوادث الطرق	١٩٨٢/ ١/٣١	"		٩٣٢	

تابع جدول رقم (٢١)

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١٥	الجمعية الكويتية لزراعة الأعضاء	١ /٨ /١٩٨٤	توعية وارشـــاد		١٢	
١٦	جمعية القلب الكويتية	١ /٨ /١٩٨٢	"		٧٣	
١٧	النـــادى العلمي	٨/١١ /١٩٧٤	علمـــى		٣٠٣٥	
١٨	الجمعية الكويتية لهواة اللاسلكى	١٨/١١/١٩٨٠	"		٦٩	
١٩	جمعية الحاسب الآلى	٧ /٣ /١٩٨٢	"		٢٣٢	
٢٠	الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين	٢٣/٥ /١٩٧١	فئـــات خاصة		١١٦	
٢١	جمعية المكفوفين الكويتية	٨ /٢ /١٩٧٢	"		١١٧	
٢٢	نادى الصم الكويتي	٢١/١٠/١٩٧٥	"		٢٢٠	
٢٣	مركز تقويم وتعليم الطفل	٢٧/٦ /١٩٨٤	"		١٦	
٢٤	الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية	١٩/٥ /١٩٦٣	نســـائى		١٦٣	
٢٥	نادى الفتـــاة	٢٣/٢ /١٩٧٥	"		٩١٩	
٢٦	جمعية بيادر السلام النسائية	٢٧/١٢/١٩٨١	"		١١٦	
٢٧	جمعية الرعاية الاسلامية	٣ /١ /١٩٨٢	"	١٠	٩٤	٪٣٧,٢
٢٨	جمعية المهندسين الكويتية	١٠/١١/١٩٦٢	مهنـــى		٨٢٠٦	
٢٩	جمعية المحامين الكويتية	٢٤/٣ /١٩٦٣	"		٢١٥	

تابع جدول رقم (٢١)

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٣٠	جمعية المعلمين الكويتية	١٩٦٣/ ٧/٢١	مهنـــى		٥٧٠٣	
٣١	جمعية الصحفيين الكويتية	١٩٦٤/ ٦/٣٠	"		٥٣٠	
٣٢	الجمعية الطبية الكويتية	١٩٦٤/ ٤/ ٨	"		٤١٥٩	
٣٣	جمعية الاقتصاديين الكويتية	١٩٧٠/ ٥/٢٤	"		٧٤	
٣٤	الجمعية الجغرافية الكويتية	١٩٧٢/١٠/ ١	"		١٠٠	
٣٥	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	١٩٧٣/ ٢/١١	"		٣٤٩	
٣٦	جمعية الطيارين ومهندسي الطيران الكويتية	١٩٧٣/ ٩/١٢	"		٢٤٣	
٣٧	جمعية المهندسين الزراعيين	١٩٧٤/ ٣/١٧	"		٢٢١	
٣٨	جمعية أطباء الأسنان الكويتية	١٩٧٢/١٠/٢٥	"		٣٣٨	
٣٩	الجمعية الصيدلية الكويتية	١٩٧٤/١٠/٢٥	"		٧٣٩	
٤٠	الجمعية الكويتية لمتداولي القطع	١٩٧٨/ ٣/ ٥	"		١٠٣	
٤١	الجمعية الكيميائية الكويتية	١٩٨٢/ ٢/١٩	"		١١٩	
٤٢	جمعية التمريض الكويتية	١٩٨١	"	١٦	٦٣٤	٣٠٪
٤٣	جمعية مسرح الخليج العربي	١٩٦٣/ ٥/١٩	فنـــى		٤٥	

تابع جدول رقم (٢١)

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٤٤	جمعية الفنانين الكويتية	١٩٦٣/ ٧/١٤	فنـــى		٥٦٨	
٤٥	جمعية المسرح الكويتى	١٩٦٤/ ٧/١٢	"		٤٤	
٤٦	جمعية المسرح العربي	١٩٦٤/ ٧/١٩	"		٣٢	
٤٧	الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية	١٩٦٩/ ٢/١١	"		٧٨	
٤٨	نادي الكويت للسينما	١٩٧٦/ ٦/٢٧	"		١٨٢	
٤٩	جمعية المسرح الشعبي	١٩٦٤/ ٧/١٩	"		٥٧	
٥٠	جمعية الجنوب والخليج العربي	١٩٦٣/ ٣/١٠	تعليمـــى		٣١	
٥١	جمعية صندوق التعليم العالى للطلبة الفلسطينيين	١٩٦٣/ ٤/١٤	"		٣٤	
٥٢	جمعية سلطان التعليمية	١٩٧٧/١٢/٢٥	"		٩٣	
٥٣	جمعية النجاة الخيرية	١٩٧٨/ ٣/١٩	"		١١٦	

جدول رقم (٢٢)

جمعيات النفع العام من حيث حجم العضوية والمشاركة فى النشاط وسنة التأسيس

فى الجمهورية العراقية

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١	جمعية اخوات المحبة	١٨٧٣	دينى ارشادي خيري			
٢	جمعية التربية الاسلامية	١٩١٢	"			
٣	جمعية سيدة النجاة الخيرية	١٩١٢	"			
٤	الجمعية الخيرية الاسلامية	١٩١٢	"			
٥	جمعية الرحمة الخيرية الكلدانية	١٩٢٢	"			
٦	جمعية الشباب المسلمين	١٩٢٨	"			
٧	الجمعية الخيرية للسريان الأرثوذوكس	١٩٣٥	"			
٨	جمعية الادارة الاسلامية	١٩٣٦	"			
٩	جمعية اخوات الفقير	١٩٤٥	"			
١٠	جمعية الصندوق الخيري الاسلامي	١٩٤٧	"			
١١	جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية	١٩٤٨/١٢/٢٢	"			
١٢	الجمعية الخيرية الأرمنية	٦ /٥/ ١٩٥٩	"			
١٣	جمعية الأخت المسلمة	١٩٦٠	"			
١٤	جمعية منتدى المرأة المسلمة	٢ /٥/ ١٩٦١	"			
١٥	جمعية الهداية الاسلامية	—	"			

تابع جدول رقم (٢٢)

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١٦	الجمعية الخيرية لمنتسبي السكك الحديدية	١٩٦٥	ديني ارشادي خيري			
١٧	جمعية التوحيد	١٩٦٧	"			
١٨	جمعية مكافحة العلل الاجتماعية	١٩٣٧	اجتمـــاعي			
١٩	جمعية البر والرعاية الثقافية	١٩٤٥	"			
٢٠	جمعية البيت العربي	١٩٤٨	"			
٢١	جمعية حقوق الانسان في العراق	١٩٦٠	"			
٢٢	جمعية تنظيم الأسرة العراقية	١٩٧١	"			
٢٣	جمعية الصم والبكم	—	"			
٢٤	جمعية بيوت الأمة	—	"			
٢٥	جمعية المكفوفين	—	"			
٢٦	الاتحاد العام لنساء العراق	١٩٦٩	اجتماعي نسائي			
٢٧	جمعية مكافحة التدرن	١٩٤٤	صـــــحي			
٢٨	جمعية مكافحة السرطان	—	"			
٢٩	جمعية اتحاد المكتبيين العراقية	—	علمـــــي			
٣٠	جمعية أطباء الأطفال العراقية	—	"			

تابع جدول رقم (٢٢)

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٣١	جمعية أطباء الأسنان العراقية	—	علمـــــي			
٣٢	جمعيـة أطباء التخدير والانعاش العراقية	—	"			
٣٣	جمعية أطباء الصدر والقلب العراقية	—	"			
٣٤	جمعية أطباء العيون العراقية	—	"			
٣٥	جمعية الاقتصاديين العراقية	—	"			
٣٦	جمعية التراث العربي الاسلامي	—	"			
٣٧	الجمعية الجغرافية العراقية	—	"			
٣٨	الجمعية الجيولوجية العراقية	—	"			
٣٩	اتحاد الحقوقيين العراقيين	—	"			
٤٠	جمعية الخطاطين العراقية	—	"			
٤١	الجمعية الصيدلانية العراقية	—	"			
٤٢	الجمعية الطبية البيطرية العراقية	—	"			
٤٣	الجمعية الطبية العراقية	١٩٢٠	"		١٠٠٧	٩٪
٤٤	الجمعية العراقية للعلوم السياسية	—	"			
٤٥	الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية	—	"			

تابع جدول رقم (٢٢)

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم الغضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٤٦	الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية	—	علمـــي			
٤٧	جمعية علوم الحياة العراقية	—	"			
٤٨	الجمعية العراقية للفيزياء والرياضيات	—	"			
٤٩	جمعية القانون المقارن العراقية	—	"			
٥٠	الجمعية الكيماوية العراقية	—	"			
٥١	جمعية المعوقين العراقية	—	"			
٥٢	جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق	—	"			
٥٣	جمعية الفنون والتراث	—	"			
٥٤	الاتحاد العام لنقابات العمال	—	مهنـــي			
٥٥	الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية	—	"			
٥٦	الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق	—	"			
٥٧	الاتحاد العام للتعاون	—	"			
٥٨	نقابة المعلمين	—	"			
٥٩	نقابة المهندسين	١٩٣٨	"	١٠	٣٠٠٠	٤٠٪

تابع جدول رقم (٢٢)

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٦٠	نقابة الاطباء	—	مهـــني			
٦١	نقابة المحامين	—	«			
٦٢	نقابة الصحفيين	—	«			
٦٣	نقابة الفنانين	—	«			
٦٤	نقابة المحاسبين القانونيين	—	«			
٦٥	نقابة المهندسين الزراعيين	—	«			
٦٦	نقابة الكيماويين	—	«			
٦٧	نقابة الجيولوجيين	—	«			
٦٨	جمعية الهلال الاحمر العراقية	١٩٣٢	اجتماعي ـ انساني	١٥	٤٢٠	٪٢٠

جدول رقم (٢٣)
جمعيات النفع العام من حيث حجم العضوية والمشاركة في النشاط وسنة التأسيس
في سلطنة عمان*

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١	جمعية المرأة العمانية بالعاصمة	١٩٧١	نسـائي		٦٣٣	
٢	جمعية المرأة العمانية بالبريمي	١٩٧٩	«		٢٠٠	
٣	جمعية المرأة العمانية بصلالة	١٩٧٨	نسائي خيري	١٥٠	٣٥٠	٪٥٠
٤	جمعية المرأة العمانية بصور	١٩٨٤	«			
٥	جمعية المرأة العمانية بصحار	١٩٨٤	«	٢٠	٦٥	٪٨٠
٦	جمعية المرأة العمانية بطاقة	١٩٨٥	«	٢٦	١١١	٪١٨
٧	جمعية المرأة العمانية بمرباط	١٩٨٤	«	٢٠	١١٧	٪٨٠

* ارتفع عدد الجمعيات النسائية في السلطنة الى ١٥ جمعية .

جدول رقم (٢٤)

جمعيات النفع العام من حيث حجم العضوية والمشاركة في النشاط وسنة التأسيس

في المملكة العربية السعودية

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١	الجمعية الخيرية النسائية بجدة	١٣٨٢/ ٣/١٢هـ	نسائي	١٢	٥١٣	١٥٨ عضوة
٢	جمعية النهضة النسائية الخيرية	١٣٨٣/ ١/٢٧هـ	«	٤	٢٥١	١٠٧ عضوات
٣	جمعية اليقظة النسائية الخيرية	١٣٨٤/ ١/١٧هـ	«		١٥٠	
٤	جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية	١٣٨٢/١٠/٢٤هـ	اجتماعي خيري	١٩	٧٣٠	٣٠ عضوا
٥	جمعية الصفا الخيرية	١٣٨١هـ	«		٢١٤٠	
٦	جمعية مضر الخيرية	١٣٨٧/ ٥/٢٦هـ	«		٢١٩	
٧	جمعية الجبيل الخيرية	١٣٨٧/١١/ ٤هـ	«		١٤٠	
٨	جمعية العوامية الخيرية	١٣٨٧/ ٣/٢٥هـ	«		٨٩٠	
٩	جمعية تاروت الخيرية	١٣٨٧/ ٤/ ٢هـ	«		١٨١٩	
١٠	جمعية القطيف الخيرية	١٣٨٣/١١/١٥هـ	«		١٨٧٠	
١١	جمعية البر بالرياض	١٣٩١/ ١/١٧هـ	«		٧٧	
١٢	جمعية فتاة الخليج بالخبر	١٣٨٨/ ٨/ ١هـ	نسائي خيري		٢٠٥	
١٣	جمعية أم الحمام الخيرية بالقطيف	١٣٦٣/ ١/١٥هـ	اجتماعي خيري		٨٥٤	
١٤	الجمعية الخيرية بخميس مشيط	١٣٩٣/ ٩/١٨هـ	«		١٣٥	
١٥	جمعية البر بالجنوب ـ أبها	١٣٩٤/ ١/ ١هـ	«		٤٧٤	

تابع جدول رقم (٢٤)

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١٦	الجمعية الفيصلية النسوية بجدة	٣/٢٤ /١٣٨٣هـ	نسائي خيري		١٨٧	
١٧	جمعية أم القرى الخيرية النسائية بمكة المكرمة	٥/٢٣ /١٣٩٥هـ	«		١٢٢	
١٨	جمعية الطرف الخيرية بالاحساء	٥/٢٥ /١٣٨٧هـ	اجتماعي خيري		٨٩١	
١٩	جمعية البر بالمدينة المنورة	١ /٧ /١٣٧٩هـ	«		١٦٦	
٢٠	جمعية البر الخيرية بعنيزة	٢/٢٣ /١٣٩٥هـ	«		٢٤٤	
٢١	جمعية البر بالمنطقة الشرقية بالدمام	٦/٢٤ /١٣٩٧هـ	«		٢٣٧	
٢٢	جمعية الحليلة الخيرية بالاحساء	١ /٤ /١٣٩٦هـ	«		٩١٢	
٢٣	جمعية الوفاء النسائية الخيرية بالرياض	٤/١٥ /١٣٩٥هـ	نسائي خيري		٣٤١	
٢٤	جمعية البطالية الخيرية بالاحساء	١/١٠ /١٣٩٦هـ	اجتماعي خيري		٨٦٠	
٢٥	الجمعية النسائية الخيرية بالدمام	٩ /٨ /١٣٩٧هـ	نسائي خيري	٤٠	٢٣٦	٤٥ عضوة
٢٦	الجمعية الخيرية بمكة المكرمة	٨/١٦ /١٣٩٧هـ	اجتماعي خيري		٢٢٥	
٢٧	جمعية قرن ظبي الخيرية ـ الباحة	٦ /٢ /١٣٩٨هـ	«		٧٤	
٢٨	جمعية طيبة النسائية الخيرية بالمدينة	٥/١٧ /١٣٩٨هـ	نسائي خيري		١٣٧	
٢٩	جمعية البر والخدمات الاجتماعية الخيرية بينبع	٧/٢٢ /١٣٩٨هـ	اجتماعي خيري		٧٥	

تابع جدول رقم (٢٤)

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٣٠	جمعية المواساة الخيرية بالاحساء	١٥/ ٤ /١٣٩٩هـ	اجتماعي خيري		٦٤٧	
٣١	جمعية البر بالاحساء	٢٤/ ٦ /١٣٩٩هـ	«		١٢٧	
٣٢	جمعية الأوجام الخيرية بالقطيف	١٢/ ٤ /١٣٩٩هـ	«		٣٨٨	
٣٣	الجمعية الخيرية بمنطقة جيزان	١٠/ ٥ /١٣٩٩هـ	«		١٩٠	
٣٤	الجمعية الخيرية الاسلامية بالرياض	٣ /٧ /١٤٠٠هـ	«			
٣٥	جمعية الملك عبدالعزيز النسائية الخيرية ببريدة	٧ /٩ /١٤٠٠هـ	نسائي خيري		٣٧	
٣٦	جمعية الجفر الخيرية بالاحساء	٩ /٦ /١٣٩٩هـ	اجتماعي خيري		٤٦١	
٣٧	جمعية البدائع الخيرية بالبدائع الوسطى	٥ /٦ /١٤٠٠هـ	«		٢٤١	
٣٨	جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية بتبوك	١١/ ٣ /١٤٠١هـ	«		٢٠٦	
٣٩	جمعية العمران الخيرية بالاحساء	٥ /٣ /١٤٠٠هـ	«		٣٥٩	
٤٠	جمعية الجش الخيرية بالقطيف	٢٤/ ٣ /١٤٠١هـ	«		٧٣٥	
٤١	جمعية الملك خالد الخيرية النسائية بتبوك	١٣/ ٩ /١٤٠١هـ	«		١٤٢	
٤٢	جمعية الايمان الخيرية بجدة	١٩/ ٢ /١٣٩٩هـ	«		٣٧	
٤٣	جمعية البر بمكة المكرمة	٢٣/ ٤ /١٣٩٩هـ	«		٢٠	

تابع جدول رقم (٢٤)

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٤٤	الجمعية الخيرية بحائل	١٣٩٩/١١/٢٩هـ	اجتماعي خيري		٦٤	
٤٥	الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية بنجران	١ / ٥ / ١٤٠٠هـ	«		٧٤	
٤٦	جمعية البر الخيرية ببريدة	١٣٩٨هـ	«	٥٠	١٠٨٤	٢٠٪
٤٧	جمعية الغاط الخيرية	١٤٠٠/١٠/١٣هـ	«		٧٢	
٤٨	جمعية فتاة الاحساء الخيرية بالهفوف	٦/١٦ /١٤٠١هـ	نسائي خيري		١٣٢	
٤٩	جمعية الصحنة الخيرية بالدلم	٦/٣٠ /١٤٠١هـ	اجتماعي خيري		١٢٠	
٥٠	جمعية البر والخدمات الاجتماعية برحرح وزهران	٨/١٥ /١٤٠١هـ	«		١٠٧	
٥١	جمعية الجشة الخيرية بالاحساء	٦ /١ /١٤٠٢هـ	«		٤٠٦	
٥٢	جمعية البر والخدمات الاجتماعية بأملج	١٤٠١/١٠/٢٥هـ	«			
٥٣	جمعية دارين الخيرية بالقطيف	١/١٨ /١٤٠٢هـ	«		١٨٨	
٥٤	الجمعية الخيرية بمنطقة بدر	١/٢٧ /١٤٠٢هـ	«		٥٧	
٥٥	جمعية البر الخيرية بمنطقة الباحة	٢/٢٤ /١٤٠٢هـ	«		٤٠	
٥٦	الجمعية الخيرية الصالحية بعنيزة	٤/٢٠ /١٤٠٢هـ	«		٨٦	
٥٧	جمعية الجنوب النسائية الخيرية بأبها	٥/٢٩ /١٤٠٢هـ	نسائي خيري		١٣٢	

تابع جدول رقم (٢٤)

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٥٨	الجمعية الخيرية بتنومه بنى شهر	٨/١٣ /١٤٠٢هـ	اجتماعي خيري		٦٤	
٥٩	جمعية رضوى الخيرية النسائية بينبع البحر	٨/٢٨ /١٤٠٢هـ	نسائي خيري		٦٨	
٦٠	جمعية البر الخيرية بالطائف	٨/٢٧ /١٤٠٢هـ	اجتماعي خيري		٤٧	
٦١	جمعية الجارودية الخيرية بالقطيف	٩/٢٥ /١٤٠٢هـ	«		٥٧٤	
٦٢	جمعية رعاية الاطفال المعوقين	١٤٠٢/١١/٢٠هـ	«		٢٠٩	
٦٣	جمعية البر بجـــدة	١٤٠٢/١٢/٢٥هـ	«	٥	٣١	٪١٠٠
٦٤	جمعية المراح الخيرية بالاحساء	٥/٢٥ /١٤٠٣هـ	«		١٧٣	
٦٥	الجمعية الخيرية بتيماء	٧/١٢ /١٤٠٣هـ	«		١٢٦	
٦٦	الجمعية الخيرية بالرس	٨/٣٠ /١٤٠٣هـ	«		٢٥٨	
٦٧	الجمعية الخيرية بتربة	٩/٢٣ /١٤٠٣هـ	«		٤٤	
٦٨	جمعية الملك فهد الخيرية النسائية بجيزان	١٤٠٣/١٠/١٣هـ	نسائي خيري		١٦٤	
٦٩	جمعية الحلوة الخيرية	١٤٠٣/١٠/٢١هـ	اجتماعي خيري		٩٣	
٧٠	جمعية البر الخيرية بالبكيرية	١٤٠٣/١٠/٢٤هـ	«		١٠٤	
٧١	جمعية البر بمنطقة بيشة	١٤٠٣/١٠/٢٨هـ	«		٨٥	

تابع جدول رقم (٢٤)

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٧٢	الجمعية الخيرية النسائية بالخفجي	١٤٠٣/١١/١٦هـ	نسائي خيري		٧٩	
٧٣	الجمعية الخيرية بمنطقة الجوف	١٤٠٣/ ٢/٢١هـ	اجتماعي خيري		٢٢٧	
٧٤	جمعية أصدقاء القلب بجدة	١٤٠٤/ ٢/٢٤هـ	«		١٧	
٧٥	جمعية البر الخيرية بشرورة	١٤٠٤/ ٣/ ٩هـ	«		٤٠	
٧٦	جمعية مكافحة التدخين بالرياض	١٤٠٤/ ٥/٢٥هـ	«		١٣	
٧٧	جمعية المنصورة الخيرية للخدمات الاجتماعية	١٤٠٤/ ٦/ ٣هـ	«		٢٨٦	
٧٨	جمعية فتاة الاحساء الخيرية النسائية	١٤٠٤/ ٦/٢٥هـ	نسائي خيري		٥٥	
٧٩	الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالجبيل الصناعية	١٤٠٤/ ٩/٢١هـ	«		٣٤	
٨٠	جمعية درة الجبيل النسائية الخيرية	١٤٠٤/١٠/٢٣هـ	«		٦٠	
٨١	جمعية مدينة العيون الخيرية للخدمات الاجتماعية	١٤٠٥/ ١/١١هـ	اجتماعي خيري		١٨٧	

تابع جدول رقم (٢٤)

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٨٢	جمعية البر الخيرية بالخفجي	٨ / ٤ / ١٤٠٥هـ	اجتماعي خيري		٦٢	
٨٣	الجمعية الخيرية بضرماء	٧ / ٩ / ١٤٠٥هـ	«		١٨	
٨٤	جمعية القريات الخيرية	٢ / ٨ / ١٤٠٢هـ	«			
٨٥	جمعية دار السعادة للمسنين الخيرية	٩/١٣ / ١٤٠٤هـ	«			
٨٦	جمعية البر الخيرية بالزلفى	٦/١٨ / ١٤٠٥هـ	«			
٨٧	جمعية البر الخيرية بالخرج	١ / ٥ / ١٤٠٦هـ	«			

جدول رقم (٢٥)

جمعيات النفع العام من حيث حجم العضوية والمشاركة في النشاط وسنة التأسيس

في دولة الامارات العربية المتحدة

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١	جمعية الاصلاح والتوجيه الاجتماعي	١٩٧٤/ ٩/١٨	ارشاد وتوجيه	٤٠	١٦٣	٦٠٪
٢	جمعية دار البر	١٩٧٩/ ٢/٢٨	«		٢٤	
٣	الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن	١٩٨٠/ ٥/ ١	«		٤٧	
٤	جمعية العروة الوثقى الاسلامية	١٩٨٠/ ٥/ ١	«			
٥	جمعية الارشاد الاجتماعي	١٩٨١/ ٧/١٦	«		٤٦	
٦	مركز الارشاد والتوجيه الاجتماعي	١٩٨١/ ٤/١٣	«		٦٨	
٧	جمعية النهضة النسائية	١٩٧٤/ ٩/١٨	نسائي		٢٢٥	
٨	جمعية الاتحاد النسائية	١٩٧٢م	«	٥٠	٢٢٩٥	٨٥٪
٩	الجمعية النسائية بأم القيوين	١٩٧٤/ ٩/١٩	«			
١٠	جمعية أم المؤمنين النسائية	١٩٧٤/ ٩/١٩	«		٣٥٠	
١١	جمعية نهضة المرأة برأس الخيمة	١٩٧٩/ ٩/ ٥	«	٤١٥	٦٨٥	٦٠٪
١٢	جمعية المرأة الظبيانية					
١٣	جمعية الاتحاد النسائي	١٩٧٥/ ٨/٢٧				
١٤	جمعية الشارقة للفنون الجميلة	١٩٧٤/١٢/١٤	فنون شعبية			
١٥	جمعية الفنون الشعبية بعجمان	١٩٧٦/ ٤/١٤	«			

تابع جدول رقم (٢٥)

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١٦	جمعية أم القيوين للفنون الشعبية	—	فنـــون شعبية		٦٣١	
١٧	جمعية دبي للفنون الشعبية	١٩٧٧/٢/١٥	"			
١٨	جمعية خورفكان للفنون الشعبية	١٩٧٨/٦/٢٩	"			
١٩	النادى البحري للفنون الشعبية	١٩٧٩/١/ ٧	"		١٢٠	
٢٠	جمعية الفجيرة للفنون الشعبية	١٩٧٥/٩/٢٢	"		٢٥٤	
٢١	جمعية الفنون الشعبية والتجديف	١٩٨٠/٩/١٥	"		٥٢٧	
٢٢	جمعية كلبا للفنون الشعبية	١٩٨١/١/١٩	"		٣٥٥	
٢٣	جمعية عيال ناصر للفنون والتراث	١٩٨٢/١/٢٧	"		٤٧٠	
٢٤	جمعية العين للفنون الشعبية	١٩٨٢/٤/ ١	"			
٢٥	جمعية رأس الخيمة للفنون الشعبية	١٩٨٤/١/ ٢	"		٣٦٨	
٢٦	جمعية الرمس للفنون الشعبية	١٩٨٤/٤/١٤	"			
٢٧	جمعية ابن ماجد للفنون الشعبية	١٩٨٤/٤/١٤	"		٥٤٦	
٢٨	جمعية احياء التراث الشعبي	١٩٨٥/٣/١٠	"	٥٧	٢٠٠	
٢٩	جمعية الجزيرة الحمراء للفنون الشعبية	١٩٨٥/١٠/٥	"		٨٥	

تابع جدول رقم (٢٥)

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٣٠	جمعية أبوظبى للفنون الشعبية	—	فنـــون شعبية			
٣١	جمعية الامارات للفنون التشكيلية	١٩٨٠/ ٩/١٥	فـن تشكيلي		٧٠	
٣٢	مسرح الشارقة الوطني	١٩٧٦/١١/٢٤	فـن مسرحى			
٣٣	مسرح صقر الرشود برأس الخيمة	١٩٧٩/ ٢/٢٨	"			
٣٤	مسرح الفجيرة القومي للشباب	١٩٨١/١٢/١٠	"			
٣٥	مسرح أم القيوين الوطني	—	"			
٣٦	النادى الوطني للثقافة والفنون	١٩٧٩/ ٧/٢٨	"			
٣٧	مســـرح ليـــلى	١٩٧٩/ ٧/٢٢	"			
٣٨	جمعية المهندســـين	١٩٧٩/ ٤/ ٣	مهنـــى	٢١	٤٧٧	٣٠
٣٩	جمعية المعلمـــين	١٩٨٠/ ٩/١٥	"		١٣٨٠	
٤٠	جمعية الحقوقيين	١٩٨٠/ ٩/٢٥	"		١٥١	
٤١	جمعية الامارات الطبية	١٩٨١/ ٥/ ٩	"			
٤٢	جمعية الاجتماعيين	١٩٨١/١١/ ٩	"	٥٠	٥٧	٥٠٪
٤٣	جمعية التجاريين والاقتصاديين	١٩٨٢/ ٨/١٢	"			

تابع جدول رقم (٢٥)

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
٤٤	جمعية اتحاد الكتاب والادباء	١٩٨٤/ ٥/٢٦	مهنـــى		٥٩	
٤٥	جمعية المصارف الوطنية	١٩٨٥/ ٩/١٥	"		٢٢	
٤٦	جمعيـــة المقاولين	١٩٨٥/ ٧/١١	"		٤٤	
٤٧	مركز دبـــى البحـــرى	١٩٨٥/ ٥/ ٤	"			
٤٨	جمعية الامارات لرعاية وتأهيل المعوقين	١٩٨٥/١٠/١٦	انساني خيرى			
٤٩	جمعية الهلال الأحمر	١٩٨٣/ ١/٣١	"			
٥٠	النادى الثقافى الاجتماعى	١٩٧٩/ ٩/١١	ثقـــافى			
٥١	منظمة الشباب العربي الامريكى	١٩٧٩/ ٩/ ٥	"			
٥٢	نادى جمهورية مصر العربية	١٩٧٥/ ٣/ ٥	جاليـــات			
٥٣	النـــادى السودانى	١٩٧٨	"			

جدول رقم (٢٦)

جمعيات النفع العام من حيث حجم العضوية والمشاركة في النشاط وسنة التأسيس

فى دولـة البحـرين

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١	جمعية الاصلاح الاجتماعي	١٩٤١	ارشـــاد وتوجيه		٤٠٠	
٢	جمعية نهضة فتاة البحـــرين	١٩٥٥	نســـائى		٩٢	
٣	جمعية رعاية الطفل والأمومة	١٩٦٠	"	١٢	٢٨٩	١٠٠ عضوة
٤	جمعية أوال النسائية	١٩٧٠	"	٨١	١١٢	٢٠ عضوة
٥	جمعية الرفاع الثقافية الخيرية	١٩٧٠	"		١٠٩	
٦	جمعية الهلال الأحمر البحريني	١٩٧٠	خـــيرى	٢٤	١٠١١	١٦٪
٧	جمعية تاريخ وآثار البحرين	١٩٧١	ثقـــافى			
٨	جمعية الأطباء البحرينية	١٩٧٢	مهنـــى	٣٧	١٦٣	٢٠٪
٩	جمعية المهندسين	١٩٧٢	"			
١٠	جمعية المحاسبين والمراجعين	١٩٧٣	"			
١١	جمعية النساء الدولية	١٩٧٤	نســـائى		٨٢	
١٢	جمعية البحرين لتنظيم ورعاية الأسرة	١٩٧٥	اجتمـــاعى		١٠٠	
١٣	جمعية المحامين البحرينية	١٩٧٧	مهنـــى			
١٤	جمعية البحرين الخيرية	١٩٧٩	اجتمـــاعى	٩	٣٤٢	٢٣ عضوا
١٥	جمعية مكافحة التدخين	١٩٧٨	"		٢٠٠٠	

تابع جدول رقم (٢٦)

الرقم	اســـــم الجمعيـــة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	حجم العضوية المؤسسة	حجم العضوية	حجم المشاركة
١٦	جمعية التربية الاسلامية	١٩٧٨	ارشـــاد وتوجيه			
١٧	جمعية البحرين للحاسبات الالكترونية	١٩٧٨	مهنـــى		١٥٠	
١٨	مركز البحرين للحراك الدولى	١٩٧٩	اجتمـاعى		١٧٠	
١٩	الجمعية الاسلامية	١٩٧٩	ارشـــاد وتوجيه	٦٢	٤٠	١٠٪
٢٠	جمعية الاجتماعيين البحرينية	١٩٧٩	مهنـــى		٢٠	
٢١	جمعية الصحة والسلامة المهنية	١٩٧٩	"			
٢٢	الجمعية المصرفية بالبحرين	١٩٧٩	"			
٢٣	الجمعية البحرينية للرفق بالحيوان	١٩٧٩	رفق بالحيوان			
٢٤	جمعية مدرسة ابن خلدون الوطنية	١٩٨٠	اجتمـــاعى		٥٠	
٢٥	جمعية البحرين لهواة الراديو	١٩٨٠	علمـــى			
٢٦	جمعية الصداقة للمكفوفين	١٩٨١	اجتمـــاعى		٩٠	
٢٧	جمعية البحرين للتدريب والتنمية	١٩٨١	مهنـــى			
٢٨	جمعية مدرسة البيان النموذجية	١٩٨٢	اجتمـــاعى		٢٠٠	
٢٩	جمعية البحرين للموسيقى الكلاسيكية	١٩٨٤	"			

جدول رقم (٢٧)

حول قصور مشاركة أعضاء جمعيات النفع العام فى أنشطة جمعياتهم

الدولة / الجمعيات	هل تعانى الجمعية من قصور فى مشاركة الأعضاء في أنشطتها ؟																	
	الامارات العربية المتحدة		دولة البحرين		المملكة العربية السعودية		الجمهورية العراقية		سلطنة عمان		دولة قطر		دولة الكويت		المجمـوع	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
المهنيـــة	××		××					××					×		(٥) ٧١,٤٪	(٢) ٢٨,٦٪		
الخيريـــة	××		××		××	×		×			×		×		(٧) ٧٠٪	(٣) ٣٠٪		
النسائية*		×	×	×	×××		×	×	×××				×		(٦) ٤٦,٢٪	(٦) ٤٦,٢٪*		
المجموع*	٤	١	٥	١	٥	١	١	٤	٣	١	١		٣		(١٨) ٦٠٪	(١١) ٣٦,٧٪		

* إحدى الجمعيات النسائية في دولة الامارات العربية المتحدة لم تبد رأيها بهذا الخصوص وبالتالي فإن النسبة لا تصل الى ١٠٠٪ فى حالة الجمعيات النسائية وفى مجموع الجمعيات ككل .

جدول رقم (٢٨)

أسباب قصور مشاركة الأعضاء فى أنشطة جمعيات النفع العـــام

الجمعيـــات / الأســـباب	الجمعيات المهنية		الجمعيات الخيرية		الجمعيات النسائية		المجموع	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
ـ ازدياد الارتباطات العائلية والاجتماعية نتيجة للزواج	١	١٤,٣٪	٣	٣٠٪	٤	٣٠,٨٪	٨	٢٦,٧٪
ـ العمل والتزاماته المتزايدة	٣	٤٢,٩٪	٥	٥٠٪	٥	٣٨,٥٪	١٣	٤٣,٣٪
ـ انحسار قيمة العمل الاجتماعي التطوعي وعدم الوعي بأهميته	٥	٧١,٤٪	٣	٣٠٪	٤	٣٠,٨٪	١٢	٤٠٪
ـ عدم توفر المقر أو ضيقه لأنشطة الجمعية			٢	٢٠٪	١	٧,٧٪	٣	١٠٪
ـ الخلافات الشخصية بين الأعضاء والشللية فـــى العمـــل			١	١٠٪	٢	١٥,٤٪	٣	١٠٪
ـ عدم وجود نظام التفرغ فى العمل الاجتماعي التطوعي	٣	٤٢,٩٪			١	٧,٧٪	٤	١٣,٣٪
ـ الافتقاد للمستلزمات الفنية والامكانيات الاخرى اللازمة للنشاط			١	١٠٪	٢	١٥,٤٪	٣	١٠٪
ـ حداثة الجمعية وقلة خبرة الأعضاء	٢	٢٨,٦٪	١	١٠٪			٣	١٠٪
ـ الافتقاد للمواصلات			١	١٠٪	١	٧,٧٪	٢	٦,٧٪
ـ بعد التوزيع الجغرافي للجمعيات			٢	٢٠٪			٢	٦,٧٪

جدول رقم (٢٩)
أوجه برامج وأنشطة جمعيات النفع العام المختلفة

أوجـــــــه النشـــــــاط	العدد	النسبة
ـ برامج التوعية الصحية والاجتماعية والثقافية	١٨	٦٠٪
ـ المشاركة فى لجان الاحتفالات فى الأنشطة الرسمية والأهلية كيوم الطفل العالمي ، يوم المرأة ... الخ .	١٨	٦٠٪
ـ برامج تنمية المهارات الفنية والمهنية للاعضاء الراغبين من افراد المجتمع .	١٧	٥٦,٧٪
ـ تنمية المهارات التخصصية للأعضاء (المهندسين ، الأطباء ، الاجتماعيين ،..... الخ) .	٤	١٣,٣٪
ـ المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والدولية .	٩	٣٠٪
ـ اقامة فصول ومراكز لمحو الأمية	٩	٣٠٪
ـ رعاية الأطفال المعوقين	٧	٢٣,٣٪
ـ مساعدة الأسر المحتاجة .	١٦	٥٣,٣٪
ـ اقامة الأسواق الخيرية .	٩	٣٠٪
ـ اصدار الدراسات التخصصية .	١٣	٤٣,٣٪

جدول رقم (٣٠)

أوجه برامج وأنشطة الجمعيات المهنية المبحوثة

الدولة / الجمعيات المهنية — أوجه البرامج والأنشطة فيها	دولة الامارات العربية المتحدة		دولة البحرين		الجمهورية العراقية		دولة الكويت	المجموع	النسبة
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧		
ـ برامج التوعية الصحية والاجتماعية فى قرى ومدن الدولة المختلفة .	×		×	×	×		×	٥	٧١,٤٪
ـ تنمية المهارات الفنية الخاصة بالأعضاء ، كاقامة الدورات التدريبية والفنية للمهندسين أو الباحثين الاجتماعيين أو للاطباء .. الخ			×	×	×	×		٤	٥٧,١٪
ـ عقد الحلقات الدراسية لتطوير مزاولة المهنة .	×	×		×	×	×	×	٦	٨٥,٧٪
ـ اجراء الدراسات التخصصية ذات العلاقة بخدمة المجتمع وأفراده	×		×	×	×	×	×	٦	٨٥,٧٪
ـ المشاركة فى المناسبات والاحتفالات الوطنية العامة	×	×	×	×			×	٥	٧١,٤٪
ـ المشاركة فى اللجان الرسمية المعنية بدراسة ظاهرة أو مشكلة معينة .	×			×				٢	٢٨,٦٪
ـ المشاركة فى أنشطة الجمعيات الأهلية الاخرى	×		×					٢	٢٨,٦٪
ـ عقد المؤتمرات والندوات العلمية ذات العلاقة بخدمة المجتمع		×	×			×	×	٤	٥٧,١٪
ـ المشاركة فى المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والدولية		×	×	×	×		×	٥	٧١,٤٪
ـ العمل على اصدار قانون مزاولة المهنة .		×						١	١٤,٣٪

١ ـ جمعية الاجتماعيين الاماراتية
٢ ـ جمعية المهندسين الاماراتية
٣ ـ جمعية الاجتماعيين البحرينية
٤ ـ جمعية الأطباء البحرينية
٥ ـ الجمعية الطبية العراقية
٦ ـ جمعية المهندسين العراقية
٧ ـ جمعية التمريض الكويتية

جدول رقم (٣١)
أوجه برامج وأنشطة الجمعيات الخيرية المبحوثة

الدولة / الجمعيات الخيرية — أوجه البرامج والأنشطة فيها	دولة الامارات العربية المتحدة		دولة البحرين		المملكة العربية السعودية			الجمهورية العراقية	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع	النسبة
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠		
ـ برامج التوعية الصحية والاجتماعية فى مدن وقرى الدولة المختلفة .			×				×		×	×	٤	٤٠٪
ـ برامج الاسعافات الأولية			×					×	×	×	٤	٤٠٪
ـ برامج تنمية المهارات المهنية للأعضاء والراغبين من أفراد المجتمع كالخياطة والتطريز وتصفيف الشعر والكمبيوتر .. الخ			×			×	×		×	×	٥	٥٠٪
ـ مساعدة المنكوبين فى الكوارث والفيضانات خارج البلاد .			×	×				×	×	×	٥	٥٠٪
ـ اقامة الأسواق الخيرية .			×						×	×	٣	٣٠٪
ـ الاشتراك فى الاحتفالات والمناسبات الوطنية العامة والقطرية			×					×	×	×	٤	٤٠٪
ـ الاشتراك فى الاحتفالات والمناسبات الدولية كيوم المرأة والطفل والشباب .. الخ			×						×	×	٣	٣٠٪
ـ مساعدة الأسر المحتاجة ماليا والفقراء .	×		×	×	×	×	×		×	×	٨	٨٠٪
ـ المساعدة فى ترميم وتأثيث بيوت الأسر المحتاجة والمساجد	×			×	×						٣	٣٠٪
ـ رعاية الأطفال والاهتمام بهم كاقامة الحضانات ورياض الأطفال ومراكز العاب .. الخ					×	×	×				٣	٣٠٪
ـ رعاية كبار السن والمرضى	×			×	×	×				×	٥	٥٠٪
ـ اصدار الدراسات الاجتماعية المعنية بالمجتمع والمحافظة على أفراده .	×	×	×				×	×	×	×	٧	٧٠٪
ـ أنشطة الصيد البرى والبحرى .		×									١	١٠٪

١ ـ جمعية الاصلاح والتوجيه الاجتماعي
٢ ـ جمعية احياء التراث الشعبي
٣ ـ جمعية الهلال الأحمر البحريني
٤ ـ جمعية البحرين الخيرية
٥ ـ جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية
٦ ـ جمعية البر الخيرية ببريدة
٧ ـ جمعية البر بجدة
٨ ـ جمعية الهلال الأحمر العراقية
٩ ـ جمعية الهلال الأحمر القطري
١٠ـ جمعية الهلال الأحمر الكويتي

جدول رقم (٣٢)
أوجه برامج وأنشطة الجمعيات النسائية المبحوثة

الدولة / الجمعيات النسائية — أوجه البرامج والأنشطة فيها	دولة الامارات العربية المتحدة		دولة البحرين		المملكة العربية السعودية			الجمهورية العراقية	سلطنة عمان			دولة الكويت	المجموع	النسبة
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	
ـ اقامة فصول ومراكز لبرامج محو الأمية	×	×	×	×	×	×	×	×		×				٩	٦٩,٢٪
ـ فصول تدريب وتعليم الخياطة والضرب على الآلة الكاتبة وتعليم اللغات الأجنبية	×	×	×			×		×	×	×		×		٨	٦١,٥٪
ـ برامج الترفيه الاجتماعية والرياضية للاعضاء (حفلات ، رحلات ، مسابقات رياضية .. الخ)	×	×	×	×	×		×					×		٧	٥٣,٨٪
ـ اقامة ندوات التوعية الثقافية والصحية والدينية على انفراد أو بالاشتراك مع الهيئات الرسمية والأهلية الاخرى	×	×	×	×	×		×		×	×	×	×	×	١١	٨٤,٦٪
ـ رعاية الأطفال والاهتمام بهم كاقامة حضانات ورياض الأطفال ومراكز العاب .. الخ		×	×	×	×	×	×		×		×			٨	٦١,٥٪
ـ مراكز للعناية بالمعاقين			×			×								٢	١٥,٤٪
ـ تقديم المساعدات المالية والمشورة للأسر المحتاجة		×	×		×			×	×	×		×	×	٨	٦١,٥٪
ـ الاشتراك فى الاحتفالات والمناسبات الوطنية والدولية	×	×	×	×				×	×	×	×	×		٩	٦٩,٢٪
ـ اقامة الأسواق الخيرية		×	×	×		×						×	×	٦	٤٦,٢٪
ـ الاشتراك في المؤتمرات والندوات المحلية والعربية	×		×	×				×						٤	٣٠,٨٪

١ ـ جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة
٢ ـ جمعية نهضة المرأة برأس الخيمة
٣ ـ جمعية رعاية الطفل والأمومة
٤ ـ جمعية أوال النسائية
٥ ـ الجمعية النسائية الخيرية بجدة
٦ ـ جمعية النهضة النسائية الخيرية بالرياض
٧ ـ الجمعية النسائية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالدمام
٨ ـ الاتحاد العام لنساء العراق
٩ ـ جمعية المرأة العمانية بصلالة
١٠ ـ جمعية المرأة العمانية بمرباط
١١ ـ جمعية المرأة العمانية بصحار
١٢ ـ جمعية المرأة العمانية بطاقة
١٣ ـ جمعية الرعاية الاسلامية

جدول رقم (٣٣)
أوجه دعم الجهات الرسمية والقطاع الخاص لجمعيات النفع العام

البيانات / الجمعيات	هل تتلقى الجمعية دعما من الجهات الرسمية والقطاع الخاص؟		ما هي أوجه وجهة الدعم؟													
			المساعدة المالية		المساعدة في بناء مقر الجمعية		تزويد الجمعية بما تحتاجه من مستلزمات النشاط		المساعدة في تدريب ورفع قدرات أعضاء الجمعية		المشاركة في أنشطة الجمعية		تسهيل أنشطة الجمعية		اخرى تذكر	
	نعم	لا	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	القطاع الرسمي	القطاع الخاص
																تبرعات عينية / تذاكر سفر
جمعيات النفع العام	٩٣,٣٪	٦,٧ ٪	٨٦,٧٪	٦٣,٣٪	٥٦,٧٪	٣٦,٧٪	٤٠٪	٣٠٪	٤٦,٧٪	١٦,٧٪	٥٣,٣٪	٢٠٪	٦٠٪	٣٦,٧٪		١٦,٧٪ / ٦,٧٪
الجمعيات المهنية	٨٥,٧٪	١٤,٣٪	٧١,٤٪	٤٢,٩٪	١٤,٣٪	١٤,٣٪			١٤,٣٪		٤٢,٩٪	١٤,٣٪	٧١,٤٪	٥٧,١٪		٢٨,٦٪
الجمعيات الخيرية	٩٠٪	١٠٪	٨٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٤٠٪	٤٠٪	٤٠٪	٣٠٪	٣٠٪	٥٠٪	٣٠٪	٥٠٪	٤٠٪		١٠٪
الجمعيات النسائية	١٠٠ ٪		١٠٠ ٪	٨٤,٦٪	٨٤,٦٪	٤٦,٢٪	٦١,٥٪	٣٨,٥٪	٧٦,٩٪	١٥,٤٪	٦١,٥٪	١٥,٤٪	٦١,٥٪	٢٣,١٪		١٥,٤٪ / ١٥,٤٪

جدول رقم (٣٤)

تقييم جمعيات النفع العام للدعم الرسمي

البيانات / الجمعيات	ما هو تقييمكم للدعم الرسمي من حيث الكفاية والتأثير فى أنشطة الجمعية ؟					هل تعتقدون أن نشاط الجمعية وشموله يعتمد على حجم الدعم الرسمى لها ؟	
	الدعم ممتازمن حيث كفايته وذو تأثير إيجابي	الدعم متوسط من حيث الكفاية والتأثير	الدعم غير كاف وتأثيره محدود جدا	الدعم غير متوفر	اخرى تذكر	نعم	لا
جمعيات النفع العام*	٪٢٠	٪٥٠	٪٢٠	٪ ٦,٧		٪٥٦,٧	٪٤٠**
الجمعيات المهنية		٪٤٢,٩	٪٤٢,٩	٪١٤,٣		٪٨٥,١	٪١٤,٣
الجمعيات الخيرية*	٪٣٠	٪٤٠	٪١٠	٪١٠		٪٣٠	٪٧٠
الجمعيات النسائية**	٪٢٣,١	٪٦١,٥	٪١٥,٤			٪٦١,٥	٪٣٠,٨**

* احدى الجمعيات الخيرية لم تبد رأيها بخصوص تقييم الدعم الرسمي وبالتالى فان النسبة لا تصل الى ١٠٠٪ فى حالة الجمعيات الخيرية وفى مجموع الجمعيات ككل .

** احدى الجمعيات النسائية لم تبد رأيها بمدى اعتماد نشاط الجمعية وشموله على حجم الدعم الرسمى ، وبالتالى فان النسبة لا تصل الى ١٠٠٪ في حالة الجمعيات النسائية وفى مجموع الجمعيات ككل .

جدول رقم (٣٥)
مجالات أنشطة جمعيات النفع العام

البيانات / الجمعيات	برامج خاصة لمحو الأمية	ندوات للتوعية الصحية	ندوات للتوعية الاجتماعية	برامج لرعاية الأسرة	اصدار دراسات اجتماعية أو فنية ومجلة وكتيبات تثقيفية	اخـــرى تذكـــر							
						تحفيظ القرآن	اقامة الدورات التدريبية والمهنية	الحلقات الدراسية	مجالات الاعانة والاغاثة	برنامج التعليم المستمر	دورات خاصة بالاسعافات	حضانات ورياض أطفال ورعاية الطفولة	أسواق ومعارض خيرية
جمعيات النفع العام	٦٠٪	٧٣,٣٪	٦٦,٧٪	٦٠٪	٥٠٪	٣,٣٪	٢٠٪	٦,٧٪	١٣,٣٪	٦,٧٪	١٣,٣٪	١٦,٧٪	٣,٣٪
الجمعيات المهنية	٧١,٤٪	٥٧,١٪			٥٧,١٪			٢٨,٢٪		٢٨,٢٪	١٤,٣٪		
الجمعيات الخيرية	٢٠٪	٧٠٪	٨٠٪	٨٠٪	٥٠٪		٣٠٪		٤٠٪		٣٠٪	٢٠٪	
الجمعيات النسائية	٨٤,٦٪	٨٤,٦٪	٩٢,٣٪	٧٦,٩٪	٤٦,٢٪	٧,٧٪	٢٣,١٪					٣٠,٨٪	٧,٧٪

جدول رقم (٣٦)
المؤسسات التابعة لجمعيات النفع العام

البيانات / الجمعيات	هل لدى الجمعية مؤسسات اجتماعية تابعة لها كدور حضانة أو رياض أطفال أو مراكز محو الامية ؟		اذا كانت الاجابة بنعم ، يرجى ذكر تلك المؤسسات مع عرض مركز لانشطتها					
	نعـــم	لا	المؤسسات التابعة لها / الجمعيات	الجمعيات المهنية*	الجمعيات الخيرية	الجمعيات النسائية	المجمـــوع العدد	المجمـــوع النسبة
جمعيات النفع العام	٥٣,٣٪	٤٦,٧٪	ـ رياض أطفال ومراكز لرعاية الطفولة		١٠٪	٥٣,٨٪	٨	٢٦,٧٪
			ـ فصول لمحو الأمية			٣٨,٥٪	٥	١٦,٧٪
الجمعيات المهنية	٥٧,١٪	٤٢,٩٪	ـ مراكز لرعاية المغوقين والأيتام		١٠٪	١٥,٤٪	٣	١٠٪
			ـ عيادة خاصة (السعودية)			٧,٧٪	١	٣,٣٪
الجمعيات الخيرية	٣٠٪	٧٠٪	ـ فرع نسائى للجمعية (قطر)		١٠٪		١	٣,٣٪
الجمعيات النسائية	٦٩,٢٪	٣٠,٨٪	ـ مركز لتحفيظ القرآن			٧,٧٪	١	٣,٣٪

* لم تحدد الجمعيات المهنية نوعية المؤسسات التابعة لها .

جدول رقم (٣٧)
الأنشطة والفعاليات المشتركة بين جمعيات النفع العام

البيانات / الجمعيات	هل تقيم الجمعية أنشطة مشتركة مع احدى أو بعض جمعيات النفع العام ؟		اذا كانت الاجابة بنعم ، يرجى ذكر أمثلة لتلك الأنشطة وكيف يتم التخطيط لها					
	نعـم	لا	الجمعيات / الأنشطة المشتركة	الجمعيات المهنية	الجمعيات الخيرية	الجمعيات النسائية	المجمـوع العدد	المجمـوع النسبة
جمعيات النفع العام	٦٣,٣٪	٣٦,٧٪	ـ اقامة الندوات الثقافية المشتركة	٤٢,٩٪		٤٦,٢٪	٩	٣٠٪
			ـ الاشتراك فى اللجان الرسمية والأهلية المشتركة	٥٧,١٪	٢٠٪	٦١,٥٪	١٤	٤٦,٧٪
			ـ اقامة الحلقات الدراسية والمؤتمرات المشتركة	٤٢,٩٪		١٥,٤٪	٥	١٦,٧٪
الجمعيات المهنية	٥٧,١٪	٤٢,٩٪	ـ تنظيم حفلات ورحلات مشتركة	٢٨,٦٪		١٥,٤٪	٤	١٣,٣٪
			ـ اقامة الأسواق الخيرية والمعارض المشتركة	١٤,٣٪	١٠٪	٦١,٥٪	١٠	٣٣,٣٪
الجمعيات الخيرية	٦٠٪	٤٠٪	ـ حملات التوعية الاجتماعية والصحية المشتركة	٢٨,٦٪	١٠٪		٣	١٠٪
			ـ تسهيل أنشطة الجمعيات الأخرى			١٥,٤٪	٢	٦,٧٪
			ـ دعم الموقف من قضية اجتماعية معينة	١٤,٣٪			١	٣,٣٪
الجمعيات النسائية	٦٩,٢٪	٣٠,٨٪	ـ الاشتراك فى اللجان الخاصة بمنكوبي الكوارث والجفاف		٣٠٪		٣	١٠٪

جدول رقم (٣٨)
الأنشطة المشتركة بين جمعيات النفع العام والجهات الرسمية

البيانات / الجمعيات	هل تتم اقامة أنشطة مشتركة بالتعاون والتنسيق بين الجمعية والجهات الرسمية المسئولة ؟	
	نعـــم	لا
جمعيات النفع العام	٧٠٪	٣٠٪
الجمعيات المهنية	٥٧,١٪	٤٢,٩٪
الجمعيات الخيرية	٨٠٪	٢٠٪
الجمعيات النسائية	٦٩,٢٪	٣٠,٨٪

جدول رقم (٣٩)
تقييم جمعيات النفع العام لأنشطتها

البيانات / الجمعيات	هل نشاط الجمعية يحقق أهدافها ؟					هل تعتقد ان نشاط الجمعية خلال الخمس سنوات الأخيرة ..				
	بشكل تام	بعض الشيء	غير محقق لأهداف الجمعية	غير محقق لأهداف الجمعية على الاطلاق	اخرى تذكر	حقق نجاحا كبيرا	حقق بعض النجاح	لم يتغير	اتجه نحو الأسوأ	اخرى تذكر
جمعيات النفع العام	٤٠٪	٦٠ ٪				٥٣,٣٪	٤٦,٧٪			
الجمعيات المهنية	—	١٠٠٪				١٤,٣٪	٨٥,٧٪			
الجمعيات الخيرية	٥٠٪	٥٠ ٪				٧٠٪	٣٠٪			
الجمعيات النسائية	٥٣,٨٪	٤٦,٢ ٪				٦١,٥٪	٣٨,٥٪			

جدول رقم (٤٠)
الصعوبات والمشكلات التى تواجه جمعيات النفع العام

البيانات / الجمعيات	هل تواجه الجمعية صعوبات معينة فى أنشطتها ؟		اذا كانت الاجابة بنعم ، يرجى ذكر هذه الصعوبات أدناه					
	نعم	لا	صعوبات مالية	صعوبات اجرائية مثل صعوبة الحصول على موافقة لأنشطة الجمعية	صعوبات فنية مثل عدم توفر مقر للجمعية أو قلة خبرة الأعضاء أو قصور فى الامكانيات الفنية كالقاعات أو المراكز	قلة مشاركة الأعضاء فى أنشطة الجمعية	اخرى تذكر	
							قلة الأعضاء	قلة المواطنين العاملين في هذه المهنة	قلة الوعي وضعف المشاركة
جمعيات النفع العام	٩٠ ٪	١٠٪	٧٣,٣٪	٢٣,٣٪	٧٠٪	٥٠٪	٣,٣ ٪	٣,٣ ٪	٣,٣ ٪
الجمعيات المهنية	٨٥,٧ ٪	١٤,٣٪	٨٥,٧٪		٧١,٤٪	٧١,٤٪	١٤,٣٪	١٤,٣٪	
الجمعيات الخيرية	٨٠ ٪	٢٠٪	٦٠٪	٢٠٪	٦٠٪	٣٠٪			١٠٪
الجمعيات النسائية	١٠٠٪		٧٦,٩٪	٣٨,٥٪	٧٦,٩٪	٥٣,٨٪			

جدول رقم (٤١)
سبل تطوير أنشطة جمعيات النفع العام

الجمعيات / سبل التطوير	الجمعيات المهنية		الجمعيات الخيرية		الجمعيات النسائية		المجموع	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
ـ توفير الدعم وكفايته وانتظامه	٥	٧١,٤٪	٦	٦٠٪	٩	٦٩,٢٪	٢٠	٦٦,٧٪
ـ بناء المقر أو توفيره أو دفع قيمة ايجاره	٥	٧١,٤٪	٤	٤٠٪	٩	٦٩,٢٪	١٨	٦٠٪
ـ زيادة التسهيلات الاجرائية والفنية المقدمة من قبل الجهات الرسمية	٤	٥٧,١٪	٣	٣٠٪	٧	٥٣,٨٪	١٤	٤٦,٧٪
ـ التوعية بأهمية العمل الاجتماعي التطوعي	٤	٥٧,١٪	٢	٢٠٪	٥	٣٨,٥٪	١١	٣٦,٧٪
ـ التخطيط الأمثل للبرامج والاستفادة من خبرات الآخرين من جمعيات ودول	٢	٢٨,٦٪	١	١٠٪	٣	٢٣,١٪	٦	٢٠٪
ـ تبنى نظام التفرغ فى العمل الاجتماعى التطوعى			١	١٠٪	٢	١٥,٤٪	٣	١٠٪
ـ زيادة مشاركة العنصر النسائى	١	١٤,٣٪	٣	٣٠٪			٤	١٣,٣٪
ـ فتح فروع للجمعية فى المناطق الجغرافية الاخرى من الدولة			١	١٠٪			١	٣,٣٪
ـ اعتماد الجمعيات المهنية كمؤسسات استشارية لمشاريع الدولة	١	١٤,٣٪					١	٣,٣٪
ـ الاطلاع على خبرات الآخرين في مجال العمل الاجتماعي التطوعي			١	١٠٪	٤	٣٠,٨٪	٥	١٦,٧

جدول رقم (٤٢)
عضوية جمعيات النفع العام فى الهيئات والمنظمات العربية والدولية

البيانات / الجمعيات	هل الجمعية عضو فى أحد الاتحادات العربية أو الدولية ؟		اذا كانت الاجابة بنعم فهل تشاركون فى مؤتمرات وأنشطة هذا الاتحاد على الصعيد الخارجي	
	نعم	لا	نعم	لا
جمعيات النفع العام	٥٠٪	٥٠٪	١٠٠٪	
الجمعيات المهنية	٧١,٤٪	٢٨,٦٪	١٠٠٪	
الجمعيات الخيرية	٣٠٪	٧٠٪	١٠٠٪	
الجمعيات النسائية	٥٣,٨٪	٤٦,٢٪	١٠٠٪	

صدر من هذه السلسلة

العدد الاول :	اوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها فى خدمة المجتمع العربى الخليجى	كريم محمد حمزة
العدد الثانى :	تشريعات العمل فى الدول العربية الخليجية ـ دراسة مقارنة ـ	د. يوسف الياس
العدد الثالث :	رعاية الاحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية	مجموعة من المؤلفين
العدد الرابع :	نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية	مجموعة من المؤلفين
العدد الخامس :	دراسات وقضايا من المجتمع العربى الخليجى «الابحاث الفائزة فى المسابقة الاولى للبحث الاجتماعى»	مجموعة من المؤلفين
العدد السادس :	حول واقع احصاءات القوى العاملة الوطنية المفاهيم ـ الاجهزة ـ التطوير	مجموعة من المؤلفين
العدد السابع :	الشباب العربى فى الخليج ومشكلاته المعاصرة ـ دراسات مختارة ـ	مجموعة من المؤلفين
العدد الثامن :	واقع معدلات انتاجية العمل ووسائل تطويرها	مجموعة من المؤلفين
العدد التاسع	قضايا من واقع المجتمع العربى فى الخليج «تاخر سن الزواج والمهور ـ الفراغ ـ المخدرات» «الابحاث الفائزة فى المسابقة الثانية للبحث الاجتماعى»	مجموعة من المؤلفين
العدد العاشر :	ظاهرة المربيات الاجنبيات «الاسباب والآثار»	مجموعة من المؤلفين

رقم الايداع بالمكتبة العامة ٥٧٧ د . ع / ٨٧

طبع في المؤسسة العربية للطباعة والنشر

هـذا العـدد

يتناول هذا العدد، ومن خلال دراسة مقارنة، عرضا وتحليـلا لنشأة العمـل الاجتماعى التطوعى فى الدول العربية الخليجية وتطوره من الصيغ والانماط التقليدية التي اقتضتها ظروف ومتطلبات الحياة اليومية البسيطة فى الماضى الى صيغ جديدة فرضتها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومتطلبات الحياة المعاصرة الحديثة وما تفرضه من تنظيم وتخطيط وأساليب عمل مبتكرة.

كما اهتمت مادة الدراسة التى اشتمل عليها هذا العدد برصد الصعوبات والمعوقات التى واجهت العمل الاجتماعى التطوعي لتنتهى بذلك الى عرض بعض المؤشرات والتوصيات التى من شأنها ان تشكل رؤية مستقبلية لهذا القطاع الاجتماعى الهام.